الطبعة الثانية
مصححة ومزيدة

العقلية اللِّبرالية

في رصف العقل ..
ووصف النقل ..



عبد العزيز بن مرزوق الطريفي



مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض

١

العقلية اللِّيبرالية

الطبعة الأولى

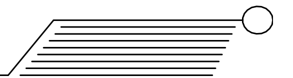
١٤٣٣هـ ــ ٢٠١٢م

العقلية اللِّيبرالية

في رصف العقل.. ووصف النقل..

دار المنهاج

بسم الله الرحمن الرحيم



مدخل

لولا جناية العجلة والعُجْب والطَّيش والحِدَّة والخِفَّة على أصحابها، لصحَّت لهم العقول.

وكم حذَّر الوحي من تلك الغوائل التي تقطع الطريق على العقل أن يُكْمل دورته ليُعْطي الحكم بلا مَيْن، وما هو إلا مخلوق يحكم على نحو ما يُعْطىٰ، يبحث ويَنْظُر، ويكشف ويُنَقِّر، ويستقصي ويَسْبر، ويسأل ويَستبصر، فإذا قُطع الطريق عليه أعطاك حكمًا متلجلجًا، لا نظام له ولا اتساق.

ولا إشكال في تعامل العقل مع المادة، وإنما الإشكال في إرساله ليخوض في ظلامها، فيرى منها رأس ظفرها فيظن أنه رآها جميعها، وخالقه وخالقها يأمره وينهاه، ثم يكابر الخالق ويُخاصمه: «هذا ما رأيت.. وهذا ما أرى..» (ذلك مبلغهم من العلم).

وكثيرٌ من العقول لتعنُّتها تستبد على صاحبها، فلا تقنعها نُذُر الكتابة ولا الأقوال، حتى تبلغ الحالة التي تُريد بها بنفسها لتعرف ما هي، ثم ترجع مع أسراب النادمين.

ومن عرف قدرة الموهبة العقلية وحَدَّها، والأنواع المتكاثرة المؤثرة في إصابتها الحقيقة، واختلافها كثرةً وقلةً وقوةً وضَعْفًا، وتعامل معها بحذر، صح له العقل، والعقل إذا صح فهو الموهبة الإلهية التي لا يوازيها شيء، وإذا فسد واضطرب فهو البلوى التي لا يتلافاها شيء.

وكثيرًا ما ينغمس العقل في فلسفات فيُوغِل في زوايا حقها التبسط،

فيجد لديه من المدارك وحسن الحجج والبداهة في استحضار البيِّنة، والاسترسال فيها ما لا يجده عند غيره، فيحجبه ذلك الخلط العقلي عن النتائج، ونسي أن الذي يعيش في الظلام يرى ما لا يراه الداخل من النور إلى الظلمة، والحق أن تبصر طريقك إلى النور، لا أن تحجبك رؤيتك في الظلام عن كونك في ظلام!

وإن كنت ترى ما لا يراه غيرك، فهذا حق قادك إلى باطل.

عبد العزيز الطَّريفي
atarifi@hotmail.com

مقدمة

أحمدُ الله وله المِنَّة على الحمد، وأعبُده خاضعًا لعظمته صاغرًا، لا إلٰه إلا هو، استغنيت بالخالق ووحيه عن كل مَن يزعُم أنه سفيرٌ للحق؛ وأعوذ به أن أغترَّ بعقلي ليكون دليلي إليه، بعد أن خصَّني بخطاب وعتاب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٦ ـ ٨]، أستوهِبُه التأمُّلَ، وأستعيذ به من التقليد وما فيه من إضاعة العقل وإهدار النقل.

أمَّا بعدُ:

فأُقيِّد هذا الكتاب مع إدراك أن إظهار عيب الأفكار والأشخاص المُجرد والتنديد به نافذة تُطِلُّ على دارين.. النصيحة.. والتأنيب.. وتظهر على كثير منها آثار التبعية الكامنة، تَسوق النفوس ولا تَشعر، ولكني لا آتي ما آتي إلَّا وأنا واثق بعاقبته، ولا أدع ما أدع إلا وأنا حاسم طَمَعَ النفسِ والهوَى من خيره، حتى إن رأيت غيري يحفل به ويُشيد بجدواه، ومع هذا فلا أتكلف إلا ما في وُسْعي وطاقتي، ولن أُكلِّف أحدًا إلا وله طريق مُعبَّد إلى إجابتي، فسهولة الطريق وتذليله حقٌّ على الكاتب، وأما الأقدام السائرة وسلامتها فهي على صاحبها منه وإليه،

إن شاء سار، وإن شاء ترك وتوانى، وإن شاء ترك وتعلَّل بطول المسير، وتسلَّى بوعورة الطريق، لذا لن يصل إلى المقصود من هذا الكتاب صاحب الصدر الحرِج، والطباع الخائرة، والعَطَن الضيق.

اللِّيبرالية فِكر عَقلي يبدأ من العقل وينتهي إليه، يتسع باتساع العقل وقوته، ويضعُف بضعفه، ليس لديه شيء يتحاكم إليه غير العقل في شأن الفرد، وفي شأن المجتمع ونظامه.

يُحاكم العقل نفسه ولا يُقاضيه أحدٌ، فهو أعلى مخلوق حاكم وأعلى مخلوق محكوم، ولكن العقل يُضلَّل، فإن العقاب لا يكون عليه، بل على الجسد والنفس؛ لأنهما مَن قطع طريقه عن الوصول إلى الحق، وهل يُعاقَب الميزان إن طَفَّفَ وازِنُه؟! ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ١ ـ ٣].

ومع هذا فأخطاؤُه تتكرر، وزلّاته تتوالى، وقد أقسم الله بأقسام متوالية إقناعًا للعقل كي يمنَع صاحبَه عن الغَيِّ فلا يتكرر عليه خطأ غيره، ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾ [الفجر: ١ ـ ٥]؛ **أي**: قَسَم لأجل ذي عقل يمنعه من المكابرة، قال ابن عباس: «هل في ذلك قَسَم لذي عقل، لذي رأي، لذي قُدْرة، لذي نُهى»[1].

ثم بعد قَسَمِه ذكَّره بأخطائه السابقة كي لا تتكرر عليه: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ يا صاحبَ العقلِ ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ۝٧ ٱلَّتِى لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَٰدِ ۝٨ وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ ۝٩ وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ۝١٠ ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ۝١١ فَأَكْثَرُوا۟ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ۝١٢ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ۝١٣ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ٦ ـ ١٤].

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٤٠١، ط. شاكر).

والأفكار لا تكون صحيحة إلا بيقظة تامَّة، ونظر فاحص، وصدق في طلب الحق، ومَن لم يملك ذلك تذبذب عند كل عارض يناقض عقيدته وفكرته ولو كان وهمًا.

ويكفي لفهم عدم محدودية الفكر الليبرالي النظر إلى القناعة الباطنة التي يُؤصِّل لها، وهي الإيمان بأنه يحق لكل أحد أن يختار لنفسه ما يُريد من دين وسلوك وفكر وقول وفعل مهما كان ذلك شاذًّا عن طبيعة البشر، وإن خالفه غيره، فلكل أحد حق متساوٍ في وجوب القَبول من الآخَر.

وعلى هذا فلا يعني عدم تبني بعض الليبراليين لبعض العقائد والأفكار ـ التي يتبناها غيرهم ـ شيئًا في أصول العقائد ما داموا يعتقدون أن من خالفهم له حق الاختيار كما لهم حق الاختيار بالتمام.

والاختلاف إنما هو في الظاهر لا في الباطن، وهو فكر لا يعتني بالبواطن وتصحيحها، بل عنايته بالظواهر؛ لأنه فكر دُنيوي مادي مَحْض، لا ينمي الارتباط بما وراء المادة، بل لا يعترف بغيرها في الحياة، ولا يرى الخوض في الدين وقضايا الآخرة؛ لأن ربط أي شيء منها بأمر دنيوي محسوس يؤثر فيه، فمقتضى سمات الفكر الليبرالي العامة وأصوله الفصل بينهما، بل إنه يُضعف أمر الآخرة ولا يهتم بها.

ولكون كثير من أصول ذلك الفكر يتوافق مع نوازع النفس وهواها، وغرائز الفطرة البشرية، والفلسفة العقلية، وجَدَتْ بعض الآراء الليبرالية قَبُولًا عند العقلية التي تأخذ الحكم بالنظر إلى صورته الظاهرة، لا بالرجوع إلى أصله وإلى تركيبته وآثاره وعلاقته وتوافقه مع الأصول الأخرى التي يعتقدها الإنسان؛ لأن الغالب في العقول العَجَلة.. خاصة الفارغة، وربما تحمل العقول كثيرًا من المتناقضات ولا تشعر بها إلا عند الحاجة إلى العمل بها ولتعارضها مع غيرها، فتبدأ العقول بتصحيح أفكارها التي أخذتها بلا رَوِيَّة.

والعوارض العملية وغيرها المناقضة للأفكار التي يؤمن به الإنسان ربما تكون نادرة الوقوع، فيطول زمن القناعة والرضا بالفكرة، وكلما طال الزمن تجذَّرت، وتشرَّبتها النفوس وتمدَّدت في الناس انتشارًا، وهي فكرة غير صحيحة من أصلها، وربما تكون العوارض التي تعترض للإنسان مؤيدة لفكرته، فلا تلغيها بل تؤكدها، وتلك العوارض هي التي تتذبذب حولها العقول، وذلك لجهلها بحقيقتها قوةً وكثرةً وأثرها بعد وقوعها بلا زيف أو تهويل.

وزمننا أكثر الأزمنة إمكانًا لقلب الحقائق والتأثير على العقول لقوَّة الإعلام وسطوته وتأثيره في قلب الحقائق، أو تهويلها وهي صغيرة، أو تحقيرها وهي كبيرة، والعقول تتأثر وتنخدِع بما ترى ويتكرر عليها ولا تستطيع التمييز بين حقيقة تكرار وقوع الشيء عملًا، وبين كونه وقع مرةً ولكنه يُكَرَّر ذِكرًا على العقول حتى تتأثر بتكراره ذكرًا كما لو أنه تكرر وقوعًا، لذا أصبح من السهل الترويج للأفكار والعقائد والدول والأشخاص وكذلك مناقضتهم بأسهل السبل.

فعندما يكذب الشخص مرة، ويقوم الناس بالتنديد به في المحافل ووسائل الإعلام ويكررون كذبته ألف مرة، فسيأخذها العقل على أنه كذب مرات، بل وُطِبع على الكذب؛ لأن العقل على الرغم من قوته فإنه يُغْلب في هذا الباب، ومَن كذب مرات ولا يُنقَل كذبه ولا يُندد به، فإنه سيكون أحسن حالًا من المظلوم بتكرار سوئه، وسيبقى أمره موزونًا بالعقل لأنه لم يتأثر بشيء.

وقد تحول أكثر الناس عما كانوا عليه من قسر أجسادهم على الانقياد والتبعية بالقوة للقناعة بعقائد وأفكار وأعمال لا يرونها، إلى قسر العقول وتغيير القناعات بالتدليس والتغرير، وقلب الحقائق، حتى ينساق

العقل من حيث لا يشعر، فالتدليس والتغرير هما القوة القاسرة المستبدة بالعقول، وهي علامة وأمارة على هذا الزمن المتأخر.

والعقول في زمننا كأسراب الطيور خلف المؤثرات عليها، وقليلٌ مَن يتحكم بضبط عقله ووزن حكمه، وللنفس هوًى دخيل يمتزج مع العقل، فإذا لم يقتلعه كما يقتلع الزارع النباتات الأجنبية من بين زرعه، فإنه لن يُنتج نتاجًا إلا وبه شائبة، وقد ينغمس الهوى في العقل كما ينغمس شوك السعدان في الصوف فلا يُنتزع إلا بمشقة، ولا بد للعاقل أن ينتزع معه شيئًا صحيحًا من نتاج العقل ليسلم له الباقي حيطة لدينه واحترازًا من بقاء هوى النفس ولو قلَّ؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ﴾ [يوسف: ٥٣].

وكثير من هوى النفس غلاب، يعرضه إبليس على عقل الإنسان دون إرادته، وقد عفا الله عن وروده، ومنع من الاستجابة له؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسْوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ**)[1].

وهوى النفس ووساوس الشيطان يجب صَرْفُها في الإسلام؛ لأن الاسترسال فيها يُصيرها مستساغة في العقل، والغريزة تُحب تجربتها، والعقل الليبرالي لا يؤمن بشيء اسمه وساوس الشيطان وهوى النفس وحديثها، فضلًا عن ضرورة طردها، وضوابط الإثم عليها، وهذه هي النواة لأصل الشر في العقل، وأصل نشوء الأقوال والأفعال فيه، وهي نواة الخلاف بين العقل الصحيح الذي ضبطه الإسلام، وبين العقل المنفلِت الذي تؤسس له الحريات المعاصرة، وكل شر بدأ من هنا.

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (٤٩٨٦).

وقد يكون الشيء المناقض للفكرة نادرًا أو ضعيفَ التأثيرِ، ولكن لهوى الإنسان وحاجته الخاصة إلى ثمرة تلك الفكرة من بين أكثر الناس أو لأن هناك من يعظم الفكرة المناقضة ويروج لها بقوته النافذة تضمحل الفكرة الصحيحة بحسب قوة الحجم المزيف للفكرة المعارضة، وتقوى عزيمة التابع للفكرة المزيفة من حيث لا يشعر.

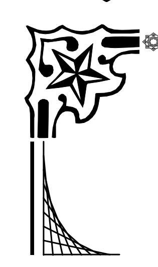
وقد بيَّن الله أثر المشاهدات على الثبات والتحول وأثرها في قوة المواجهة وضعفها؛ قال تعالى عن مواجهة النبي ﷺ للمشركين: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [الأنفال: ٤٣]، أخرج ابن أبي شَيبة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: لقد قُللوا في أعيننا يوم بَدر، حتى قلتُ لرجلٍ إلى جنبي: تراهم سبعين؟ قال: لا، بل مائة، حتى أخذنا رجلًا منهم فسألناه قال: كنا ألفًا[١].

فالصورة التي تكررت في ذهن النبي ﷺ في منامه قوَّت مِن أمره وشدت من أزره، وهي في حقيقتها مخالفة لصورة الواقع عددًا.

وهذا نظير أثر الإعلام على النفس سواءً أكان أثره بحق أو بباطل.



(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٣٦٠).




الخطأُ المشَاعُ

ومن عجائب النفوس أنها مُركبة من الكرَم والبخل، والوَرَع والانسلاخ، والرزانة والسُّخف، والكَيْس والبَلَه، والشجاعة والجُبن، والدهاء والغَفْلة، والرشاد والغَيِّ، والخطأ والصواب، والكِبْر والتواضع، وكُلُّ النفوس تؤمن بهذا التركيب البشري في الأصل، ولكنها تنفي نصفه السيئ عن أفعالها، والسبب في ذلك أن النفس تأنَف مِن وَصْف النقص لها منفردة، وأما وصف أصل الخِلقة البشري بذلك، فهو ليس لها وحدها بل لجميع الناس وهي منهم.

فأين ذلك الأصل البشري من أفعال الأفراد؟! ولـِمَ هم يتقاذفُون ثمرةً أثبتوا غرسها؟!

ومن وجد تلك الآفات الضائعة المتقاذفة في نفسه، فقد انتصر وعرف الحق، فالحق المشاع في الأموال أكثر أسباب الشرِّ من المال المحدود المقطوع.

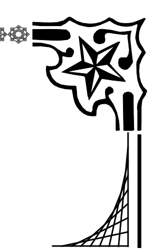
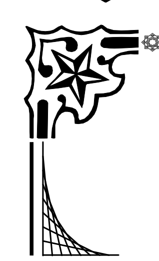
وأمثل ما يُطلب من النفس في ابتداء الإقرار بالحق أن تُقِر به في نفسها فحسْب، وألا تدع الحق يَرجع عنها بعد استجلائه لها تهيُّبًا من الإقرار به علانية، فربما رجع الحق ولن يتجلى للنفس مرة أخرى على النحو السابق، فيُحرم الإنسان الحق مكابرة ومعاندة من نفسه على نفسه دون أن يَشعر، فالحقيقة تجلت لقوم إبراهيم لحظةً لما حطَّم أصنامهم، وسألوه عن الفاعل؛ قال تعالى: ﴿فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، فتجلَّت لهم الحقيقة عارضة: ﴿فَرَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ

أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٤]، ولَمَّا رأَوْا أن لوازم هذه الحقيقة أفعال وتروك كثيرة جدًّا، تركوا ذلك الحق الذي أقروا به لحظة، بل قلبوه حجة باطلة على إبراهيم: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]؛ **أي**: أنت تُدرِك أن أصنامنا لا تفهم الخطاب، ولا ترُد الجواب، وما تُريد بقولك: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣] إلا التنصُّلَ من جُرْمِك.

وهذا هو سبب الحكمة الإلٰهية في توجيه الخطاب للنفوس والقلوب والعقول قبل خطاب الجوارح للعمل؛ لأن النفوس تحتاج إلى الترويض لتتمكن من قَبول الحق قبل أن تَعمل؛ لأن العمل والترك ثقيل بعد استدامته، والاعتقاد والقناعة أسهل منهما وأسرع، وعلى أرض العقائد والأفكار تثبت الأفعال وليس العكس.

والهوى والحق يتصارعان في النفس، والحق أقوى في ذاته في استمرائه وإلفه واستقراره في النفس، ولا بدَّ للهوى من أن يعمل عمله، ويبلغ مبلغه في إقصاء الحق ولو بالظلم، فإذا اجتمع سلطان العقل القامع مع الرأي الحق، غلَب وانتصر على هوى النفس.



تزييف الحقائق

لا تقوم الحياة إلا بالمادة، ولا تقوم الآخرة إلا بالعقيدة والعبادة، فكما تُزيَّف المادة من الذهب والفضة والنقود ـ فتتشابه في الظاهر تشابهًا يصل إلى درجة تفضي إلى انهيار حياة الناس لولا الصيارفةُ الحُذَّاقُ، فربما أخذ الإنسان بالمادة وأعطى وجمع فأوعى، حتى عدَّ نفسه من سادة الناس، ثم ينهار ما جمع ببيان زيف ما لديه ـ فكذلك العقائد والأفكار والأخلاق.

وأثقل الأحوال على النفس الاستدامة على عملٍ والتطبع على نهجٍ مُزيَّف، فالنفوس لا تقبل التحوُّل من حال إلى حال إلا بمشقة وصعوبة، بل تُكابِر وتخاصم وتعاند، إلا النفس الزكية الذكية، وهذه النفس نادرة الوجود، فالنفوس إذا تطبعت على الخطأ وطال الزمن عليها، تصلَّبت حتى تكون أقسى من الحجارة في وجه التحوُّل؛ قال تعالى عن حال بني إسرائيل: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦]، ومن قَسَا قلبُه، فإنه لن يتذكر الحق إلا عند معاينة حقيقة الوعيد: ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَآ﴾ [السجدة: ١٤].

وكما أن صفات الجَشَع والطمع والشُّح تكون في المال، فهي كذلك أيضًا في العقيدة والفكر، ومصارعُ الألباب تحت ظِلال الطمع، فأيُّ نفس تُنصِف نفسها منه؟! قال تعالى ـ مبينًا استقرار الشح فيها ـ: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨]، روى ابن جَرير الطَّبَري عن عليٍّ، عن ابن عباس قوله: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨]،

و«الشُّحُّ: هواه في الشيء يحرِص عليه»[1].

والنظر المادي للحياة هو الماء الذي يسقي الشح وينمِّيه، لهذا حينما يذكر الله في كتابه أمر الحقوق بين الناس يُعقِبها كثيرًا بالأمر بالعبادة؛ لأنه يُذكِّر بدارٍ أُخرى وخالق يُكْرِم على العفو والصفح، لأجل الموازنة بين الطبع الفطري والوحي حتى تعتدل كِفَّتي ميزان الحياة وتتساويا؛ قال تعالى في حق الزوجين: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾ حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦ ـ ٢٣٨]، وهذا ما لا تقره الأفكار المادية التي تبدأ بالحساب وتنتهي به كالليبرالية وغيرها.

ومِن صُوَر تزييف الحقائق أنه متى كان أحد الداعِين قويًّا في إظهار قوله، فأتباعه أكثر ولو كان مخطئًا، ولكن متى ما انخفض صوته تبدد أتباعه، والعاقبة للقول الصحيح؛ لأن قوَّة الحق في باطنه، وحقيقته وجوهره ثابتان، والضعف والتغيير يكونان لوجهه وصورته بالتقبيح والتشويه، وهذا التقبيح يزول بزوال المقبِّح له، والجوهر والحقيقة ثابتان يظهران ولو بعد حين.

وأما الباطل فهو عكس ذلك، فبطلانه في باطنه وجوهره ثابت، والتغيير يكون لوجهه وصورته بالتحسين والتزييف، وهذا التحسين يزول بزوال المحسِّن له.

ويوجد من الناس من يؤمن بالحق ظاهرًا؛ لأنه أول شيءٍ معلوم

---

(١) رواه ابن جرير في «تفسيره» (٩/ ٢٨٢، ط. شاكر).

وارد إليه، أو لأنه أقوى ظهورًا وصوتًا من الباطل، فإذا أصبح الباطل أقوى صولة وظهورًا ينقلب وينتكس إلى الباطل، فيظن أنه انتقل من باطل باطن إلى حق باطن، والصواب أنه اغتر بالصور المحسنة والمقبحة فانتقل من ظاهر ضعيف إلى ظاهر قوي، ولم يهتم بالحقائق ويدقق فيها.

وأخطر ما تكون الأفكار المنحرفة والمفاهيم المغلوطة والعقائد الفاسدة إذا تبنتها ودعت إليها سياسة دولة، فلِحَمَلَةِ الأفكارِ ومكانتِهم الاجتماعية أثرٌ يصرف العقول عن توازنها في استيعاب الصحيح والخطأ كما هو، فالسلاطين والملوك وأهل الجاه لهم هيبة في نفوس العامة تَضْعف معها القلوب، فتأتيها تلك الأفكار وهي ضعيفة فتستقر، ولذا يقول عمر رضي الله عنه: «إن الله لَيَزَع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن»[1].

ولأقوالهم ولأفكارهم هيبة تكسر حصون العقل المحكَمة وأبوابه، وتنفُذ إليه، وجميع هذه الأقوال والأفكار تزول وتتلاشى بموتهم، ما لم يَخْلُفْهم مِثلُهم.

وكثير من الحُكَّام لقوَّة تأثيرهم في كثير من النفوس يكتفون في إقرار ما يُريدون من الأفكار والأفعال بمدح الموافق ورفعه، حتى يتبعه غيره ليكون مثل منزلته، من غير تهديد أو وعيد، ويُروى عن علي رضي الله عنه: «ازْجُرِ المُسيءَ بثواب المُحْسِنِ».

وهكذا تُرسم خريطة الأفكار في الأذهان، وتُباع الأقوال وتُشترى الأفكار بلا عُقود.

وربما كان يكفي لتقرير شيء من الأفكار والأفعال وتشريعه، أن يفعله الحاكم أمام الناس، فيظهر بصورة المسوِّغ؛ فيتبعه الناس تقليدًا له،

(١) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» عن عمر (٤/ ١٠٧).

فأفعال الملوك والكبراء هي من أعظم أسباب سرعة انتشار الخطأ وترويجه، ولذا قال تعالى عن اعتذار أهل النار وحجتهم: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ولهذا السبب كان الإنكار عليهم أعظم الجهاد؛ كما جاء في الحديث: (**أَفْضَلُ الجِهَادِ كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ**)[١].

وعظيم تأثير العظماء في الناس بالفعل العلني، أدركه النبي ﷺ، ففعله في مواضع؛ فعن أبي سعيد قال: «أتى رسول الله ﷺ على نهر من السماء والناس صيام في يوم صائف مشاةً، ونبي الله ﷺ راكب على بغلة له، فقال: (**اشْرَبُوا أَيُّهَا النَّاسُ**)، قال: فأبوا، قال: (**إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَيْسَرُكُمْ، إِنِّي رَاكِبٌ**)، فأبوا، فثنى رسول الله ﷺ فخذه فنزل فشرب، وشرب الناس وما كان يريد أن يشرب». رواه أحمد[٢].

وهكذا يتم تشريع الأفعال، بفعل العظماء أقوى من قولهم، واعتماد العالِم القدوةِ التأثيرَ على الناس بالقول أو الكتابة مع القدرة على الفعل، قصور في البلاغ والاتباع لهدي النبي ﷺ.

وعكس ذلك ضعف الأفكار بضعف مكانة أهلها وحقارتهم، وهذا مقياس غير صحيح، ولكنه غلّاب، تختلُّ معه العقول عن إصابة الحق، وهو سبب رد أكثر الناس للحق الذي جاء به الأنبياء، بسبب ضعفهم وضعف مَن آمن معهم، ومَن نظَر في التاريخ وجد أن أصحَّ الناس عقولًا وأنضجهم فكرًا من بسطاء الناس وضعفائهم.

والنفوس البشرية تحب التقليد للأكثر؛ لأنهم أكثر صوتًا، وأظهر عددًا، ولغلبة ظنها أن الخطأ بعيد عن الأكثر، لهذا بيَّن الله تعالى حجة

---

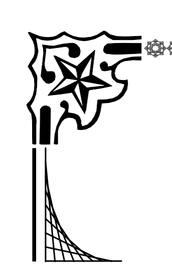
(١) رواه النسائي، رقم (٤٢٠٩).

(٢) رواه أحمد في «المسند» بسند صحيح (١٨/١٨).

الجن في مخالفتهم لأمره، واقتدائهم بغيرهم تقليدًا: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الجن: ٥]، وقال قوم نوح له مبينين سبب ترك الإيمان به: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]. وقال الله ـ حاكيًا قول فرعون عن موسى وأتباعه ـ: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤].

وأفكار الفقراء وعقائدهم عند فقراء القلوب فقيرة!





الحَيْرةُ المصطنعة

أعيذ القارئ من الحيرة المصطنعة، والدعوى بعدم فهم مُراد القائل مع وضوحه، فهذه من أهون الحجج لتجاهل الحق، فإذا قيلت في أفصح كلام على لغة أفهم الناس له، فهي فيما دونه من باب أولى، قالوا لنبي الله شعيب وهو يخاطبهم بما يفهمون: ﴿مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ [هود: ٩١]، تجاوزوا الحق إلى قائله وقومه، فهم لقوله جاهلون وبذاته وبقومه عارفون!

ومن أثقل الأحمال الجاثية على الحقائق والبراهين التأصيل للشك ليبقى في العقول فوق الحقيقة. والاستغباء في فهم الحقائق المزيلة له عناد فكري ضحيته العقول وحدها، فالنبي ﷺ يُذكِّر الناس بيوم القيامة: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، ومن القُصُور في الفكر إهمالُ الحقائقِ والبحثُ عن دلائلَ تُحيي الشك وتُنمِّيه على حساب الحق، ومثل ذلك عدم البحث عن سبب الظن والشك وتركه في العقل، فالحقائق تبدأ بالظن ثم تكون يقينًا، ولكن كثيرًا ما يُوقِفُ الهوَى والعقلَ لكي لا يُمحص الشك ويزيله أو يرفعه إلى درجة اليقين، ليُبقي على حقيقة وهمية في ذهنه تحقق هواه ونزواته، ويظن أنه معذور بذلك عند الله وعند نفسه، والحقيقة أنه ظالم لنفسه متكبرٌ بعقله على عقله، والحقائق موجودة في النفوس كامنة دفينة، تخرج إذا أُثيرت، وعدم استثارتها ظلم وعُلُوٌّ: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

وصاحب الهوى الذي يؤصل للشك في عقله يشغل قلبَه ونفسَه بمطلوب يُعمِيه عن غيره، كالذي يبحث عن ورقة صغيرة فيُقلِّب الكتب والمجلدات حوله، وحين يجد ورقته فإنه لا يدري ما قلَّب وما فعل إلا أنه وجدها.

ومن يطلب كتب الأوائل ويجمعها، وينظر فيها، ويشتهي نوعًا من المعاني معينًا فلن يُبصره إلا هو، فيظن أنه فتح فاتح عليه من المعرفة ما يتأيد به، فيأخذ المعلومات على وجه البتر لا على وجه التَّحقيق والجمع والإنصاف، فتارة يرى الرجال حُجة، وتارة يعتمد على الدليل وحيًا وسُنَّة، وتارة عمل الناس وتقبلهم، وتارة هم رجال ونحن رجال، ولهم عقول ولنا عقول، والحق أن غايته قد استقرت من قَبل هذه المطلوبات وإنما يطلب لها مؤيدًا!

وكثيرًا ما تزيد الحجة القوية السامعَ عنادًا، فيتشاغل باتهام الحجة بالضعف؛ قال تعالى عن كفار العرب: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣].

وربما أظهر حب الوصول إلى الحق فيطالب بحجج أخرى مغايرة أقوى من سابقتها، لعلها توصله إلى الصواب: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾ [يونس: ١٥]، وربما حاول صرف العقول عن سماع الحجج والبيِّنات إلى الحديث عن شخصية المتحدث وطريقته في الكلام والتهكم به؛ كما قال تعالى عن قول فرعون لموسى، قال: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]، احتقر موسى على هوان منزلته مقارنة بفرعون، واستهزأ بطريقته في الحديث ـ وكان في كلام موسى رُتَّةٌ ـ.

وهذا من عجيب النفس أنها تنافق نفسَها، وتُكابِر الحقَّ.

والعجب من عقل لا يمضي سلطانه على نفسه، وقد علم الله

والعالمون أن لا آفة تمنع الحق من وصوله إلى قرار العقل من حُجَّابٍ استحكموا على منافذه وحواسِّه أن لا يدخل شيء مما يقوله فلان وما في معنى قول فلان، فإذا كان كذلك، فلا تنفع الأقوال وإن عُمِّر أصحابها عُمُرَ نوح وهم يستمعون الحق ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، فقال عن قومه: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ ٱسْتِكْبَارًا﴾ [نوح: ٧]، والإناء المنكوس لن يُطهر قطرة النجاسة فيه الأنهار والبحار لو أُفيضت عليه!

والزمن الطويل لم ينفع قومَ نوحٍ في الإيمان بالحق الواضح.

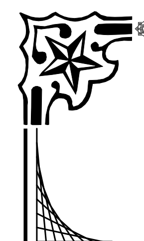
وإن من أظهر ما يُحسنه المعارضون للحق، قطع الطريق على الحق أن يصل إلى العقول والأفهام، وإشغالها عن أن تستوعب الحق المطروح، بقضايا أُخرى، واختلاق نوازِلَ وبلابلَ تُفْقد العقل التأمل والتركيز، وتُفْقد صاحب الحق التوازن في الاسترسال في عرض الحق، ومن ذلك ما قاله أبو جهل لمن معه: إذا قرأ محمد القرآن فصيحوا في وجهه؛ حتى لا يُدْرَى ما يقول.

وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦]؛ كما قاله ابن عباس رضي الله عنه[(١)].

فالتآمر على الحق لإرباك قائله وسامعه بالصياح واللغو على أي وجه كان نهجٌ جاهليٌّ له من يأمر به في كل عصر؛ رجاء الغلبة المتوهمة ﴿وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦]، وقد بيَّن الله علاج ذلك؛ بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢].



(١) **انظر**: «الجامع» للقرطبي (١٥/٣٥٦، ط. التراث).

الغلو والانسلاخ

يَنْفِرُ الناس من كثير من الأفكار والعقائد والأقوال والأفعال؛ هروبًا من الوقوع في أحد الوصفين؛ الغلو والانسلاخ، ولا حدَّ لتفسيرهما في العقول البشرية المجردة، فقد تجد مَن يقع في الأفعال الفاحشة؛ كاللِّواط والتعري ولا يرى نفسه منسلخًا، وترى مَن يُحرم على نفسه الطيبات؛ كالزواج وأكل اللحم ولا يَعُدُّ ذلك غُلُوًّا، فلا تُعرَف قيمة الموجودات تامة إلا بأهلية العقل للمعرفة وسلامته من التأثر بغيرها، وكثير ممن يُقَوِّمُ الأفكار والعقائد تختل نتائج تقويمه للأشخاص وعقائدهم بمؤثر ظاهر أو باطن، يقوى المؤثر ويضعف، ودليل ذلك أنه ما من أحد يتحدث أو يكتب ليُقرر أمرًا إلا ويستحضر أمام عينيه أشخاصًا وحوادثَ ومنافعَ ومضارَّ انشغل قلبه يومًا بها، ولهذه المستحضرات أثر على لسانه وقلمه دون أن يَشعر، وهذا سببُ تَقلُّب كثير من نفوس الكتَّاب والمتكلمين في مقدار قيم الأشياء، والعوارض على الذهن ـ ولو كانت كلمح البصر ـ لها أثر في الحكم المقترن بها، لهذا استعاذ النبي ﷺ من أن يُوكَل إلى نفسه عند حكمِه وقضائِه، قال: (**اللَّهُمَّ لَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ**)[١]. وقال ـ مبينًا أثر النفس في معرفة الحقائق ـ: (**إِنَّكَ إِنْ تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي تُقَرِّبْنِي مِنَ الشَّرِّ وَتُبَاعِدْنِي مِنَ الخَيْرِ**)[٢].

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٧٣٠).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٧/ ٣٢، ط. الرسالة).

والعقلاء الذين يعرفون منافذ العقل إذا أرادوا التأثير على النفوس فإنهم يُكثِرون من عرض ما يريدون عليها سمعًا وبصرًا وحسًّا حتى تتشربه تلك النفوس، وبهذا تَرْسخ الأفكار، ويُطوِّقون الحقائق المخالفة مهما قويت في القلب إلا ما رحم الله، ومن يملك وفرة العرض تلك فهو أكثر تأثيرًا ولو بالباطل؛ فكما في الأثر: «كثرة النظر في الباطل تَذْهَب بنور الحق من القلب»؛ ولهذا فالحكام والملوك إذا قصدوا الفساد استطاعوا إذاعته بصورة الخير والحضارة والأخلاق والتقدم والتطور، ويكفي في ذلك وسائل الإعلام إذا سخَّروها لما يريدون.

ومن تمام العقل أن يَسُوسَ الإنسانُ عقلَهُ ويقوده ولا ينساق لسياسة غيره، فإذا أراد أحدٌ الإكثار من عرض الباطل على عقله ليؤثر عليه، فليقابله بالإكثار من عدم الإنصات وصرف البصر بالقدر الذي يساوي تلك الكثرة المُزيفة الزائدة عن الحد، فيرجع الأفكار إلى حجمها اللائق بها بالموازنة؛ لأن من يملك قلبه اليوم لا يملكه غدًا، وهذه السياسة العقلية لا تكون إلا لأعقل الناس والخُلَّص من المجتمعات.

وكثيرٌ من الأقوال الباطلة التي ينطق بها الناس صاحبها واحدٌ والبقية ينطقون بها رغبة ورهبة، أو حبًّا في ذات القائل أو كرهًا في ذات المخالف، وربما تجتمع هذه الأشياء في عقل التابع ولا يستطيع التمييز، وقليل هم الذين يقولون القول لذاته، وإن ادعى الجميع ذلك، ولكن العالم العاقل يَفْرُقُ بين ذلك كله، ولا تغرُّه أسراب القائلين.

وكل من ملك القدرة على الناس؛ كالرؤساء والملوك والأغنياء يستطيعون أن يوجدوا أتباعًا كثيرين لكل فكرة مهما كانت موغلة في الخطأ، ونحن نرى في كل بلد يَروج فيهم ما يُريده سادتهم، وأكثرُ الناسِ لهم تَبَعٌ.

ولا يمكن أن تصح معرفة أقدار الموجودات على الوجه الصحيح وتمييزها عن غيرها إلا بسلامة ثلاثة أشياء من المؤثرات:

أولها: سلامة البصر أو البصيرة من الاختلال الطارئ عما خُلقت عليه، فالجسد المحموم لا يصح منه وصف الهواء بالبرودة أو الحرارة؛ لأن الجسد معلول والهواء هو هو لم يتغير، ومن بات ليله ويومه حول نار دافئة، لن يصح له إن استيقن الناس برودة الطقس، وعكسه بعكسه، وكلاهما تأثر بمؤثر والجو لم يتغير، والدواخل على العقول من الأمراض والعلل أكثر من الدواخل على الأجساد، فالعوارض العقلية تمر على العقل والذهن كلمح البصر وتتتابع ولا تنتهي، وأكثرها يتكرر، ومنها ما لا يعود، والعوارض على الجسد كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود بالنسبة لعوارض العقل.

وكثيرًا ما تتأثر العقول بعلل فيؤثر ذلك على حُكمها؛ فمَن عاش بعقله وبصره وبصيرته في جو الانفلات والإسراف سيصف الاعتدال بالتشدد والغُلُوِّ لا محالة، وعكسه بعكسه، فبقدر انحرافه إلى اليمين درجة يُجحف في وصف الوسط مثلها، ويَظن أنه في ذلك صاحب دقة ودراية وميزان عادل، وهو صادق ولكن الميزان مع كونه سليمًا في ذاته، وصحيحَ النتيجةِ في نفسه، إلا أنه يحتاج إلى أرض منبسطة يستقر عليها ليعدل في وزنه عند غيره من موازين العدل المستكملة شرائط السلامة، فبقدر ميل أرض الميزان يحيف في تقدير الموزونات، فالميزان هو الميزان، والموزون هو الموزون.

ثانيها: سلامة الأصل الذي يُرجَع إليه في معرفة قيم ومقادير الموجودات كالمعارف وغيرها، فما كان أصل معرفته الدين، فمرده إلى النص والوحي الإلٰهي، فهو الحَكَمُ وهو الفصل، فمَن قوَّم بالذوق

والرأي المجرد كان كمن يُقوِّم الذهب والفضة باللون واللمعة، ويدع الأوزان، فهذا اختلال في معرفة الأصل الذي يُرجع إليه.

وكثيرًا ما يُرجع إلى معرفة مواضع الإفراط والتفريط في الأقوال والأعمال في الدين إلى الذوق والحس وموافقة كثرة الناس، وهذه موازين صحيحة ولكن وُزن بها غير ما اختُصت به وَوُضعت له.

فالذوق ميزان، ولكنه للألبسة والأشربة والأطعمة والمساكن والمراكب ونحوها، وكذا الحس والموافقة لعمل الناس موازين لما وُضعت له.

والموازين الحقيقية مُعطلة، لذا وصف الله تعطيلهم لها بقوله: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

أثبت وجود القلوب والأعين والآذان؛ لأنها حقيقة لا يمكن أن تُنكَر، ونفى الفهم والسمع والإبصار مع وجودها؛ لأنها أوْجَدت نتائجَ خاطئة، مع إمكان إصابة الحق بها، فوجودها كعدمها، فلا فرق بين مَن يملك ميزانًا لا يزن به وزْنَ حقٍّ، وبين مَن لا ميزان عنده الذي يتخرَّص تخرُّصًا، بل الأول أشد لومًا لتقصيره في الوصول إلى الحق وملك آلته، ومع هذا لم يصل إلى نتيجة صحيحة؛ لذا قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

ثالثها: سلامة المعلومات من الجهل بها، فالجهل بواحدة منها يؤثر على الأخرى، فالذي يُريد أن يَعرف الطريق الوسط لا بد أن يعرف الطرق الأخرى حتى يعرف أن الذي هو عليه المتوسط بينها، فالطرق الثلاث: الغالي والجافي والوسط، الجهل بواحد منها يؤثر على الحكم التام على الباقي منها، فإذا عرفت طريقين فقط: طريق الوسط وعرفت

معه الجافي ستقول عن الوسط: إنه غلو، وإذا عرفت الغلو والوسط ستقول عن الوسط: إنه تساهل وتفريط، والواجب عند الحكم إجهاد الفكر والعقل بالتأمل وطول النظر، كما أمر الله بكد الجسد والأقدام إذا أراد أحدٌ أن يخرج بنتيجة صحيحة دقيقة عن حال الآخرين ومقارنتها بحاله ليخرج بحكم عدل في حالته من القوة والضعف: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [غافر: ٨٢].

قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

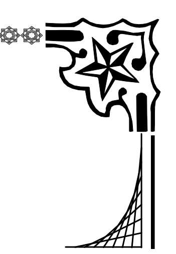
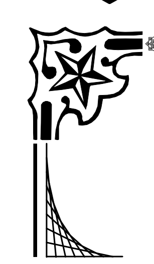
وقال: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

وقال: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام: ١١].

وما أكثر ما يخطئ الناس في الحكم على حال بسبب الجهل بالأحوال الأخرى التي لو تأنى الإنسان واطلع عليها لتغيَّر حُكمه، ولكن انشغاله بالغايات والوصول إلى النتائج بسرعة وعجلة صرفه عن التدقيق في البدايات المؤثرة التي تحتاج إلى تأمُّل، والمشركون حينما جعلوا ملائكة الرحمٰن بناتٍ لله بلا دليل ولا برهان، أرجعهم الله إلى جهة أُخرى ـ فلو تأنوْا لما قالوا ما قالوا ـ وهي أنهم لا يرضون البنات لأنفسهم، فهم يئدونهن خجلًا وحياءً، فكيف يرضونها لله؟! ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٤٩ ـ ١٥٤]، فهم يريدون

التنْزيه للرحمٰن لكن مع العجلة والجهل، قالوا قولهم بعجلة ثم عاندوا وكابروا، فالرجوع عن الباطل صعب، خاصة عند التحدي والخصومة وشدة المناظرة.



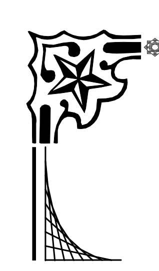
أثر الانشغال بصدق القلب

للقلب وجه كوجه الجسد وبصرٌ كبصره، إذا التفتَ إلى جهة، انشغل عن الأخرى وأهملها، وكثيرًا ما يَعلم الإنسان من نفسه الصدق والتجرد ويظنه كافيًا في إصابة الحق ويتكل على ذلك، فينشغل بتتبُّع مطامع نفسه وهواها ويغلق المؤثرات عليه حتى لا تؤثر في حُكمه، فيحجبه هذا الانشغال عن تمحيص الحقائق التي يُقرِّرها والتحري فيها وعن ملاحظة سلامتها من الدَّخَل، ويظن أنه معذور، وأن مخاصمته ومحاجته تَعنُّت وتشدُّد وبغي عليه لأنه مخلص متجرد؛ قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٤، ٢٠٥].

والانشغال الزائد بسلامة القصد يأخذ من سلامة المقصود من الأفكار والأفعال، ويُعمي صاحبه عن صحة فعله وسلامته: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف: ١٠٣، ١٠٤].

وقال: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وتفسير الغلوّ والانسلاخ في العقائد والأفعال مرَدُّه إلى سلامة هذه الثلاثة السابقة، فإن اختلَّت بأي نوع من أنواع الاختلال ظهر هذا في نتائجها.

وسلامة هذه الثلاثة سلامةُ حقيقة لا سلامة دعوى؛ تَحُول بين الإنسان وبين الخطأ في النتائج.



الليبرالية نواتها وثمارها

مِن المسلَّمات أن الفكر الليبرالي فكرٌ مولَّدٌ من مجموعة غرائز ونزوات، وأكثر بل جُلُّ الأفكار منبعها غريزي، والأفكار التي لا تعتمد على أصل غريزي لا تستقر ولا تدوم غالبًا؛ فيبقى العمل بها قليلًا ثم يتلاشى، وأما الغريزي فمكان الخطأ فيه هو أنَّ أصل القول أو الفعل غريزة ثابتة في الفطرة، ولكن تم وضعه في غير موضعه كالشذوذ واللواط والزنا والسحاق، أو الزيادة عن الحد المأذون فيه شرعًا مما يتوافق مع أصل الغريزة ولا يُلغيها؛ كالزواج بأكثر من أربع، أو إبداله بغيره؛ كإبدال الأكل من لحوم الأنعام والطيور والأسماك بلحم الخنزير والكلاب والميتة، وإبدال سائر معادن الأواني بآنية الذهب والفضة والأكل فيها، فأصلها فطري، لذا يجد السامع البسيط لها ما يتوافق مع أصل غريزته؛ فينقاد لها لتتميم المفقود من تلك الغريزة الخاصة به، والتي ربما تختلف عن غريزة غيره، وكلما كانت الأفكار أقرب إلى الفطرة كانت أكثر اتباعًا وأسهل في ورود القناعة بها والعمل بمقتضاها، وقد يكون الشيء الواحد مركَّبًا من عدة غرائز فطرية، فيكون التأثر بحسب قوة التركيب وصحته مع مقدار صحة العقل المتلقي لها.

والفكر الليبرالي يسعى إلى أن يفعل الفردُ ويقولَ بلا حدٍّ ولا ضبط من غير تأثير خارجي عليه، أو تأثير منه على أحد، ولا يعنيه ما يفعل غيره، ولا يعني غيره ما يفعله هو، ويجب ألا يكون متأثرًا بأي فكر أو اعتقاد ديني أو قَبَلي أو عِرْقي، ويجب أن ينطلق من عقل وتحليل

منعكس من المادة والطبيعة، فالحاكم على الإنسان عقله فقط، وهو الإله الذي يُشرِّع للأفراد بلا شَريك، لذا لا يهتم العقل الليبرالي بأفعال غيره لأنها لا تعنيه، وهذا نقص في إدراك لوازم الأفعال؛ لأن الأفكار لا تنضبط ويُعرَف صحيحُها من فاسدها إلا بمجموع فعل أصحابها، فالنفس الواحدة لا تُطيق فِعْل كل ما يسوغ ويصح منها فعله، فضلًا عما لا يسوغ ولا يصح منها، فإذا قيل لها: إن فعل غيرك لا يعنيك أيضًا، فلن تفهم من الفكر إلا ما تفعله هي، وتحت هذا يضيع فهم العقول للأفكار، ومن ثم تصويبها أو تخطئتها، وقد وافق هذا الفكر طبعًا في الإنسان؛ فهو (كَنُود) يكره أن يُراقبه أحدٌ، فضلًا عن أن يُحاسبه أو يُشاركه فيه؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، وأخرج البيهقي في شعب الإيمان عن قتادة والحسن قالا: (الكنود) الكفور بالنعمة، البخيل بما أُعطي، الذي يمنع رِفْدَه، ويُجيع عبده، ويأكل وحدَه، ولا يعطي النائبة تكون في قومه، ولا يكون كنودًا حتى تكون هذه الخصالُ فيه.

وهذه غريزة اكتملت في الحيوان البهيم؛ لأنه صاحب غرائز بلا عقل وهمُّه تحقيقها، والإنسان كذلك يُريد تحقيقها ولكنه امتاز عن البهيم بأنه يُشغل عقله في فعلها على صورة تليق به، والله يُريد أن يرفعه عنها، بإشباع غرائزه بمقدارٍ وصفةٍ يُريدهما هو سبحانه، يكتمل بهما نظام البشرية كلها في كل زمن وكل بلد، لا كما تشرع كل جماعة لنفسها، فضلًا عن كل نفس لنفسها منفردة عن غيرها، وجعل الله للنفوس خصائص تنفرد بها في الاختيار من الأقوال والأفعال ما لا حصر له على نحو يُدركه مَن عرَف ظاهر القرآن والسُّنَّة.

ويُدرك العقل الليبرالي ما يفعله ولا يُدرك غالبًا ما يفعله غيره، وعلى هذا فيُريد أن يُحاكَم ويُجادَل فِكرهُ واعتقاده على ما يقول ويفعل هو فحسب، وأما اعتقاد وصحة فعل غيره فهذا لا يعنيه ما دام لا يفعله

ويقوله، وهذا جهل في أصول الأفكار والعقائد، وهو أعظم ما يحول بينهم وبين فهم أصولهم التي يندرج تحتها مجموع كل الأفعال والأقوال والعقائد، التي يسوِّغها ويصححها من غيرهم أصل واحد هو الذي صحح لهم أفعالهم وأقوالهم.

والأفكار لا يتضح صحيحُها من فاسدِها، وقويُّها من ضعيفِها إلا بتمحيص بعضها ببعض، فبالاقتران تتمايز المعاني، ومن عجيب السُّنَن الكونية أن الشيء إذا ضُرب بشيء مماثل له على السواء انكسر الاثنان، كالزجاجتين والصخرتين، وإن اختلفا قوةً أو هيئة انكسر الأضعف، وظهر الأقوى، وهكذا العقائد والأفكار(١).

وعلى هذا فالفكر الليبرالي ضد التقعيد والتأصيل، ومن ثمار ذلك أنه لا يُوجد لديهم مقدَّس أو معظم من كُتَّاب أو منظِّر لا يُخرَج عن قوله، وإنما هو عقل الفرد عليه تدور الأفعال والأقوال، وهذا سبب عدم فهم كثير من الناس لليبرالية وسبب الخطأ في تفسيرها، أو الانسياق خلف صورة واحدة وترك الباقي.

وهذا الاضطراب أصبح عائقًا عن معرفة معيار الصواب والخطأ عند معتنقي الليبرالية، فتسيرهم الشهوات والشبهات والأهواء والمصالح الخاصة لذواتهم ودولهم، والواحد منهم لا يعرف الأصول الجامعة لهذا الفكر والتي يندرج تحتها جميع الأجزاء، فهو لا يعتد بأي أمرٍ من غير العقل الخاص، والأمر الخارج عن العقل مهما كان قائله لا يعنيه شيئًا، بل هو باطل، فهم يرون الانعتاق من المقدَّس، الذي يأخذ صورة الأمر والنهي ولو مخففًا، حتى بلغ بكثيرٍ منهم الترفع عن البُدَاءة بالبسملة في الكتب والرسائل؛ خروجًا من هيمنة المقدَّس بزعمهم، ولذا فالاسم

---

(١) **انظر**: فصل (بقاء الليبرالية) من هذا الكتاب ص١٠٢.

الصحيح المطابق لمعنى الليبرالية مما تضمنه القرآن هو (السُّدويَّة)؛ كما قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

قال الشافعي: «لم يختلِف أهلُ العلمِ بالقرآن فيما علمتُ أن السُّدَى الذي لا يُؤمَر ولا يُنْهَى».

ورُوي نحوه عن مجاهد بن جبر، رواهما البيهقي[(١)].

وذلك أنهم يؤصِّلون للانعتاق من كل أمرٍ، وكُل آمرٍ، وما لا يمكن إنكاره يتم تأويله أو إفراغه من محتواه وإلغاء ثمرته.

والناس في الغالب لا يهتمون إلا بتحقيق غاياتهم الذاتية فقط، ولا يعنيهم التفكير في القضايا الأخرى التي يَنشُدها الناس تحت مظلة الليبرالية؛ لأن جمهور الناس أصحاب ممارسات لا أصحاب تنظير وفكر، وغاية ما يحتاجه أحدهم أن يتحقق مطلبه وتُشبع غريزته وتُرَدُّ مَظْلَمَتُه، وحينها لا يتحقق لهم فهم أصول الليبرالية بفهم مجموع نتائجها، وإنما يأخذ الإنسان حاجته ويطالب بها، ويُرجع ذلك إلى أحد فلسفات العقل الليبرالي «التحليل المادي العقلي للأمور ـ الحرية ـ المساواة ـ حب الذات»، ولا يُمكِن أن تُفهَم العقائد والأفكار إلا بفهم جميع مبادئها ونتائجها التي هي مركبة منها، وكثيرًا ما تجد الإنسان يَعرف حاجته وما هو الأصل الذي يُحققها ويطرب لهذا الأصل والفكر الذي حقق له الحق المسلوب، ولا يعنيه ما سواه من اللوازم عليه وعلى الناس، ويغفل عن أن تأصيل الأفكار وتقعيدها لا يمكن أن يُحَقَّق بمصلحة واحدة لفرد واحد، ولو كان كذلك فإن جميع الأنظمة والنواميس والقضاء في العالم وفي جميع العصور ينشئها أصحابها لمصلحة الفرد ولا يلزم من هذا شرعيتها جميعها عقلًا ونقلًا.

---

(١) «السُّنن الكبرى» (١٠/ ١١٣، ط. المعارف الهندية).

وفِطرة الإنسان تُعظِّم المصلحة الخاصة به، والمصلحةُ الخاصَّةُ به على نوعين لا تخرج عنهما:

الأولى: إعادة نعمة مسلوبة منه، سواء سُلبت منه بالحق أو بالباطل؛ مثل سلب المال، أو سلب حرية التصرف بالقول أو الفعل.

الثانية: الحصول على نعمة جديدة، كالمال والولد وغيرهما.

وأعظم ما يشغل قلب الإنسان ويؤثر فيه النوع الأول، ويجد منَّة عظيمة لمن يُعيد إليه تلك النعمة ولو بالباطل، والأفكار والأنظمة والنواميس التي تُنادي بذلك تأخذ لُب الإنسان، ولا يستحضر عند السماع لها إلا دينارَه المسلوب وصوته المحجوب، وقد رأيت أن الإنسان يُحب الذي يقوم بإعادة ديناره المسلوب قسرًا وظلمًا أكثر ممن يُعطيه أضعافه هبة، وإذا كان لدى الإنسان مليون دينار وسُلب منه مائة ألف، سينشغل قلبه وهمه وجسده في إعادة المائة أكثر من مراعاة التسعمائة الموهوبة وصونها والاستمتاع بها؛ لأن غريزة الإنسان تنشغل بالمصائب أكثر من النِّعم، لهذا سمَّاه الله في القرآن (كَنودًا)؛ روى ابن جرير عن الحسن في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦] قال: «لوَّام لربه، يعُد المصائب، ويَنسى النِّعَم»[1].

لهذا فالأفكار التي تهتم بالنِّعم المسلوبة وتدندن حولها تقع موقعًا غير متزن في النفوس، وتواجه سَكرة وعدم وعي وعجلة في استيعابها؛ ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ سَأُو۟رِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

ولا يُحب الإنسان أن يُسلَب، فإن سُلِب طاش، فتجده لا يتكلم في يومه وليلته إلا ساعة أو ساعتين باختياره، وإذا مُنع من الكلام ساعة

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٥٦٧، ط. شاكر).

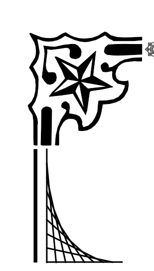
واحدة من النهار لا ينطق بحرف، كان ذلك أثقل عليه من صمت سنين باختياره.

وأصل نشأة الليبرالية الذي نبتت فيه هو إعادة كل غريزة مسلوبة صحيحة أم خاطئة، مستقيمة أم شاذة، فوافقت الليبرالية الغريزة من كل وجه، والفكرة من بعض الأوجه، وهكذا تنشأ الأفكار بحسب موافقتها للغرائز وسد حاجتها عبر الأزمنة، وكيف إذا كان الفكر تؤيده دولٌ كُبرى وتدفع ما تملك لتحقيقه وإذاعته ترغيبًا وترهيبًا كما في الليبرالية.

الليبرالية فكرٌ من تلك الأفكار الناشئة بلا انضباط يُحاول كُتَّابها ضبطها وحدَّها دون جدوى، فهي تسير ولا تقف عند حد من إتمام الغريزة والانقياد لوساوس النفس، ولذا تَدَخَّلَ الخالقُ في فرض ما يصلحها في الدين والدنيا؛ ببعث الرسل لهداية العقول الشاذة.

وكل نفس ترغب في تحقيق نزواتها وغرائزها وحاجاتها، ولكن تمنعها مؤثرات عقلية وفطرية ودينية واجتماعية، والليبرالية قائمة على إزالة هذه المؤثرات.





العَلمانية الفلسفة الأم لليبرالية

لا يتحقق فهم العقائد والأفكار على الوجه التام المنضبط، وجدالها جدالًا صحيحًا، إلا بمعرفة أصلها وأُسِّها؛ فالله حينما أراد دعوة الإنسان وبيان حقيقته وتحوُّله أعاده إلى أصله ليعرف قيمته وحقيقته؛ قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر: ٦٧]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠]، وقال: ﴿۞ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٥٥].

والعَلمانية هي الأساس الفلسفي لليبرالية، بل الجسر الذي تَعبُر عليه سائر الأفكار العقلانية حتى الماركسية، فكل ماركسي وليبرالي عَلماني بالضرورة، فالليبرالية تطبيق من تطبيقات العلمانية، والعلمانية فلسفة تسبق كل نظام يَفصِل الدين ويُنحِّيه أو يلغيه بالكلية عن الحياة، فالكنيسة منذ نشأتها وهي تَقْسِم أفرادها قسمين:

القسم الأول: إكليروس، وهم رجال الكهنوت أو رجال الدين، وهم الصلة بين العبد وربه، ورجل الكهنوت هو أبو الاعتراف الذي يرتبط به الشخص النصراني مدى الحياة، فالأصل في كل مولود يخرج إلى الحياة عدم الاعتراف بنصرانيته حتى يتم تعميده من قِبَل القِسّ، ولا يُعترف بزواجه إلا بتشريعه، وإن أذنب اعترف له بكل خطيئة يعملها

لتُغفَر له، ويمنحه صَكَّ الغفران لقبول التوبة، وعند الموت هو مَن يتولى مراسيمه من تكفين وغيره وإلا فميتته ليست على الدين.

وهذا كله لا وجود له في الإسلام، فلا يحول أحد بين العبد وربه في شيء، وكل واسطة في العبادة شرك وكفرٌ؛ كعبادة الأصنام والعظماء وحتى الأنبياء والملائكة المقرَّبين؛ ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وزواج المسلم يتم بشهادة اثنين من المسلمين عدول ولو من البقَّالين أو الجزَّارين، ولا يمضيه ولا يلغيه أحد إلا بحكم الله الثابت في كتابه وسُنَّة نبيِّه ﷺ، وتوبته من الذنب لا يعترف بها إلا بينه وبين ربه، والبوح بها من غير حاجة ذنب آخر كما في الحديث: **(كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ)**[1]، وجعلت له الأرض مسجدًا وطهورًا يصلي فيها حيث شاء، ويصح تغسيله وتكفينه والصلاة عليه من أي مسلم تصح الصلاة منه، وهذا غايةٌ تامة في تحرير العقول والأبدان من كل عبودية وذل إلا للخالق وحده.

القسم الثاني: ما ليس من القسم الأول، وهم جمهور الناس وسوادهم، وهم (العَلمانيون)، وهم كل فرد ليس من القسم الأول القليل، مهما كان وصفه وقيمته وحرفته، جاهل أو متعلم، فقير أو غني، وهم كل من لا يرتبط بالرب مباشرة.

وهذا المفهوم الفلسفي لتركيب المجتمع الغربي منذ عُصوره الأولى، أصبح أرضًا نبتت فيها الحياة الغربية المعاصرة، وبقوتها الإعلامية والعسكرية تسللت تلك الفلسفات إلى الحياة الشرقية، حتى لا يخلو مجتمع شرقي من تأثيراتها، وأصبح من نظر في التركيبة الغربية من المنتسبين للإسلام، ينقل تلك المفاهيم ويرددها في صراعاته مع

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه»، رقم (٦٠٦٩).

الإسلام بلا تمييز ومعرفة بحقيقة الإسلام، وكثيرٌ منهم جهلة بحقيقة الإسلام أو أصحابُ هوًى يُريدون الانسلاخ من شرائع الإسلام، فيدَّعون أن خلافهم مع رجال الدين المسلمين ومفاهيمهم لا مع النص، وهذا المفهوم لا وجود له في الإسلام، فلا يوجد رجال دين حتى يقابلهم رجال دنيا، وإنما يوجد علماء الدين وفقهاؤه يُبلغون الحق للناس كما بلغه النبي ﷺ، لا يُعمِّدون ولا يَعترِف لهم أحد بذنب، لا يَترهَّبون ولا يَتبتَّلُون، يتزوَّجون، ويبيعون ويشترون، ويعملون كأعمال الناس وحِرَفهم، ولكنهم هم ورثة الأنبياء وحَمَلَة الشريعة، لا يُشرِّعون من أنفسهم، يَحُولُونَ دون كل فهم شاذٍّ متسوِّرٍ على الحق بالشبهة والشهوة، فيقطعون عليه طريقه؛ ففي الخبر أن رسول الله ﷺ قال: (**يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ**).

العالِم يُوجِّه غيرَه ويُرشِدُه، والجاهل يسأله عن حاجته، كحال الطبيب مع المريض؛ لأن عقل الإنسان وإن كان واسعًا لاحتواء العلوم، فلا يمكن أن يجد صاحبه عُمُرًا ووقتًا يضع فيه كل ما يحتاجه، ولذا يقول الشافعي: «ينبغي للرجل ألا يسكن بلدًا إلا وفيها طبيب ينبئه عن أمر بدنه، وعالم ينبئه عن أمر دينه».

ولأن الطب أمر متصل بالمادة وحياة الإنسان وبقائِه يحرِص عليه الإنسان، حتى ولو كانت نظرياته خاطئة ووهمية فإنه يُنفق عليها ماله ووقته، ولكن أمر الآخرة ارتباطه بالمادة غير ظاهر كظهور الطب في العقل اللاهي، فينساه الإنسان وربما يحاربه لكونه وهمًا، وينسى الإنسان أنه ينفق شطر ماله في وهم المادة.

وصراع علماء الإسلام مع المُبطِلين والغالين والجاهلين بمثابة دفاع

عن الحق، وحماية للإسلام من عبث الأفكار وشوائب النفوس، وانفلات الهوى من قِبَل مَن يريد أن يضع تفسيرًا للإسلام كما يهوَى، وصراعهم مع المنحرفين ليس كصراع رجال الكهنوت من أهل الكتاب مع عامة الناس، الذين يُريدون وضع أنفسهم أبوابًا لا يدخل أحد إلى الله إلا من خلالها، وما أكثر ما يُحذِّر علماء الإسلام من كل وساطة متوهمة يستغلها أهل القبور والأضرحة والمزارات، وكذا الخرافيون والكهنة والسحرة والمنجِّمون وقُرَّاء الكف والأبراج الفلكية الذين يُعلِّقون آخرة الناس ومستقبلهم بالأوهام، فالعلماء الصادقون سلفًا وخلفًا يُحررون العقول والأبدان من كل وهم يحول بينهم وبين خالقهم سبحانه، ورسالتهم بيان التوحيد الذي لأجله بُعِث نبيُّنا محمد ﷺ ويُقاتلون كُل مَن انحرف في فهمه، ووضع حائلًا بين الخالق والمخلوق، يجاهدون لله لا لأنفسهم، فهم أهل تحرير العقول والأبدان والأفكار من أن تنحني أو تخضع أو تخاف من غير الله، حاكمًا أو محكومًا، ويحفظون الحياة من عبث العقول ببيان حكم الله المنزل وحدوده، حتى لا يُظْهِر الهوى طغيانه ونزواته تحت مسمَّى العدل والإنصاف والحرية والمساواة، والصورة التي يصنعها المتأثرون بالفكر الليبرالي لحال المناكفين لهم صورةٌ منقولةٌ من فكر الحياة الغربية للخلاف مع الدين وأهله عندهم، وتنزيل لخلافهم على أمة الدين المحفوظ والعقيدة التوحيدية، ودافعهم إما الجهل أو الهوى أو هما معًا، فليس من العقل أن تسقي الصحيح دواءً لأن المريض شُفي منه!

ولأن الليبرالية تسعى لأممية الفكر وانتشاره، فهي تتعامل مع سائر المؤثِّرات الغيبية على العقول بالتعامل الواحد، فهم يرون كل الأديان ـ ومنها الإسلام ـ من المتحكِّمات بتصرفات الناس، فالإسلام عندهم في ساحة واحدة مع البوذية واليهودية والنصرانية والهندوسية وغيرها، ولأن

أول صراع لليبرالية مع الدين كان من رجال الكهنوت فإنهم تعاملوا مع كل دين على تصوُّر واحد، ورجال الكهنوت بيَّن الله تحريفهم لكتبه لفظًا ومعنًى قبل أربعة عشر قرنًا، محذرًا مما هم عليه من كذب وافتراء عليه، وطلب منهم ترك ما هم عليه من دين مبدَّل، إلى الدين المُحكَم دين الإسلام، وبيَّن أنهم في ظلام يجب أن يخرجوا منه فقال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ۝١٥ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِهِۦ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، لكنهم عاندوا وآثروا الظلام على النور عن علم وعمد؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]، وقال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمۡ تَشۡهَدُونَ﴾ [آل عمران: ٧٠].

أخذ أتباع الفكر الليبرالي من غير النصارى ينقُلُون مصطلحات الصراع مع الدين المبدَّل في ساحات الصراع الأخرى، وأخذوا يناوئون دين الإسلام دين الفطرة المحكَم المحفوظ بمصطلحات قاصرة عن مناسبة الحال، فالنصرانية واليهودية بصورتها اليوم دين بشري مختلَق، وليس من تشريعات السماء، والنصارى يعلمون حقيقة الإسلام وأن مواجهة النصرانية المحرفة بدين آخر مدعاة لمواجهة عظيمة، لا يتغلبون معها على التلبيس الحادث فيهم، لامتزاج العاطفة الدينية فيهم ضد غَيْر النصرانية، ولارتباط الإسلام بأعراق وشعوب أُخرى بينها وبينهم ثارات وشقاق، حيث التزم تبنِّيهم للإسلام بانتكاسة عرقية وشعوبية، فتصحيح الظلام والخطأ الذي يعيشون فيه باسم الإسلام يرونه شاقًّا وعسيرًا، وكانوا قبل الإسلام قد جربوا من داخل الكنيسة وباسمها إزالة اللبس

والشرك وما تم ظلمًا من تحريف الأحبار والرهبان حيث ربطوا المخلوقين بهم وسطاء لهم بينهم وبين الله في دينهم ودنياهم، لا يصلون إلى الله إلا بهم؛ كما قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، وكان هدفهم الدنيا، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ﴾ [التوبة: ٣٤] ففشلوا في تصحيح ظلام الكنيسة وتلبيسها من داخلها فلجئوا إلى التصحيح باسم العقل والفلسفة، فانفرط عِقْدُ العقل حيث لا ضابط له يحكمه من دين محكم صحيح.

وخلاصة ذلك: أنهم حاولوا تصحيح الطريق، فظهر في أول القرن الرابع من ميلاد المسيح أحد الأساقفة في الإسكندرية من مصر يُدعى (آريوس) الذي دعا إلى بعض أنواع توحيد الله وإفراده بالعبادة، ونبذ كثيرٍ من الوسطاء بين العبد وربه، وتحرير العقول والأبدان من المعبودين إلا الله، وأن المسيح ليس الله، ولا ابن الله، وإنما كلمة الله وعبده، وهو بشر يصح منه الخطأ البشري كغيره، وقال: إن الأب هو الإله فقط، فالابن قبل ولادته لم يكن موجودًا، وهذا العدم لا يليق بإله، والله قبل الابن لم يكن معه أحد ولم يكن والدًا، ويُدَلل على ذلك بأدلة منها قول المسيح عيسى ابن مريم عن نفسه: «الحي وكنت ميتًا»، يقول آريوس: إنه من غير الممكن أن يقول الله ذلك عن نفسه. وبذلك يكون قد أنكر الثالوث القدوس: الأب والابن وروح القدس، وهذا ما دعا إليه خاتم الأنبياء محمد ﷺ وقاتل وجاهد لأجله.

وقد قام بمواجهة آريوس: البابا ألكسندروس، وهو رئيس الكرسي السكندري، هو مَن بدأ بالتعبير عن مساواة الابن للأب في الجوهر، وهو من كبار اللاهوتيين في الكنيسة الإسكندرية التي كانت تتحد مع كنيسة روما، ومعه كثيرٌ من قساوسة الكنيسة، فردوا على آريوس وحاوروه دون جدوى،

حيث كان يُورِد آيات وأدلة على قوله من الكتاب المقدَّس، ثم عقدت الكنيسة لأجله مَجْمَعًا محليًّا حرَّم فيه آريوس وتعاليمه، وجُرِّد من رتبته الكهنوتية.

ثم هاجر آريوس من الإسكندرية إلى نيقوميدية؛ وهي بلاد واقعة شرق مصر على الساحل الشرقي من البحر المتوسط، وهناك بدأ في نشر معتقده، ثم رجع إلى مصر ثم أُخرج منها بأمر البابا ألكسندروس مرة أُخرى، وبلغ الأمر إلى الإمبراطور قسطنطين فأمر البابا ألكسندروس فقام بعقد مجمع للقساوسة للنظر في ذلك، فانعقد المجمع المسكوني بأمره خوفًا من تبعات ذلك التصحيح الذي يصفونه بـ(بدعة آريوس) التي تُخالف ما هم عليه، واجتمعوا عام: (٣٢٥) للميلاد في نيقية بلدة في بيثينية، وهي قرية إسنيك التركية، وعددهم: (٣١٨) أسقفًا، كما ذكر أحدهم وهو القديس أثناسيوس الذي شهد بنفسه المجمع، ويُشكك بعضُ المؤرخين بنقولاته كونه خصمًا لآريوس، حيث رد على آريوس بفلسفات عقلية وتأويلات قاصرة في رسائل أربع.

ومع هذا التجريد أظهرت دعوة (آريوس) مؤيدين له، حتى أيده على دعوته نحو من ستة عشر أُسْقفًّا، فظهر الانقسام في الكنيسة، وظهر أتباعه في القسطنطينية ومصر وغيرهما، وقد أثر قسطنطين على ظهور تلك الدعوة وعلى صياغة قانونها الإيماني، وقيل: إنه من فرض عليهم نبذ دعوة آريوس(١).

وقد كان قسطنطين نصرانيًّا وثنيًّا يُقر بعبادة الشمس، وإنما كان مؤثرًا في حسم الأمر لأجل مملكته وخوفًا على اضطراب يؤدي إلى زعزعتها.

ولأثر ذلك الاعتراض الطويل لم يبق مع (آريوس) إلا اثنان من القساوسة، ثم تلاشت دعوته.

---

(١) «تاريخ العقيدة» لأدولف هرنك (٤/ ٥٥).

وقد استقر أمر الكنيسة في القرن الخامس الميلادي في المسيح عيسى ابن مريم على عقيدتين لا تخرجان عن الشرك والعبودية لغير الله والظلام والتلبيس:

الأولى: (عقيدة الكاثوليك) قالوا: له طبيعتان، فهو ابن الإلٰه، وطبيعة بشرية، فحينما كان في الأرض يأكل ويشرب ويمشي في الأسواق فهو بشر، وقبل ذلك وبعده فهو من الإلٰه، وعلى هذا أغلب نصارى العالم وهم أتباع بابا روما.

الثانية: (عقيدة الأرثوذكس) قالوا: له طبيعة واحدة إلٰهية، إلٰه في السماء والأرض، وهي الكنيسة الشرقية في مصر وروسيا واليونان والبلقان وغيرها. وأما العقيدة التي قاومت هاتين العقيدتين وهي الآريوسية فقد تلاشت.

ثم بقي التلبيس والظلام كما هو عليه حتى جاءت بعثة خاتم الأنبياء والمرسلين والمبعوث للناس أجمعين فدعا إلى التوحيد، وحارب الوثنية وتلبيس الأحبار والرهبان بنسخ كل شيء سبق، وقاتل على ذلك، حتى دخل الخلق في الإسلام، وفُتحت البلدان في زمنه وفي زمن خلفائه، ودخلت مصر مركز الكنيسة الشرقية في الإسلام، والبلاد التي انعقد فيها مجمع نيقية وهي بلاد الترك كاملها وما وراءها، وبقي المعاندون من أحبار ورهبان أهل الكتاب يسوقون الناس بالتلبيس والكذب، وأرضهم تنقص من أطرافها، ورقعة التوحيد تتسع، والنصرانية المحرفة تنحسر تدريجيًّا عن الشام ومصر وبلاد أفريقية وتركيا وأطراف أوروبا، والوثنية تنحصر من الشرق بانبساط الإسلام عليها؛ كفارس والعراق وما وراء النهر والهند، والتأثر بالإسلام يبدو على كثير من أتباع النصرانية ولكن هيبة الرؤساء والكبراء تمنعهم، مع أنه لم يسلم لهم الدين والدنيا من بغي

ملوكهم وأحبارهم ورهبانهم الذين لبسوا عليهم واستعبدوهم باسم الكنيسة والكتاب المقدَّس، وخلفاء الإسلام ومجاهدوه يُكاتبونهم ويبلغونهم الحق، ويعرضون عليهم معنى الحرية التامة للعقول والأموال والأبدان، وكما قال رِبعيُّ بن عامر ﷺ لرُسْتُم قائد الفرس لما سأله عما يُريدون منهم: «إن الله ابتعثنا لنُخرِج العِباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضِيق الدنيا إلى سَعة الآخرة».

يقول جون ستيوارت مل في «أسس الليبرالية السياسية»: «المسيحية لم تعد تتقدم أدنى تقدُّم في توسيع نطاق انتشارها، فهي بعد ثمانية عشر قرنًا لا تزال محصورة تقريبًا في نطاق الأوروبيين ونسلهم، وحتى مع المتدينين المتمسِّكين بحرفية الدين الغيورين على عقيدتهم، والذين يلحقون بها قدرًا عظيمًا من المعاني أكثر مما يفعله الناس عادة، لوجدت أن الجانب النشط نسبيًا عند هؤلاء الناس هو الذي تلقوه عن (كالفن) أو (نوكس) أو مصلح آخر قريب الشبه في أخلاقه منهما»[1].

ولهذا فالعارفون بالإسلام من الغربيين يُدركون أن صراع العقل مع الإسلام يختلف عن الصراع مع الكنيسة، وكثيرًا ما يُصرحون بأن الإسلام أخطر شيء يواجه الفكر الغربي بليبراليته؛ لاتساعه ورحابته وإحكامه ووضوحه وحفظه من التدليس والتلبيس.

ولكن قد منعت الحَمِيَّة والكِبر كثيرًا منهم من اتباع قِيَم الحق والنور والتوحيد والحرية التي جاء بها الإسلام، مع أن أكثر نداءات القرآن الموجهة لغير المسلمين هي لأهل الكتاب، فآمن خلق، وبقي خلق.

وفي آخر القرن الخامس عشر الميلادي ظهر من قساوسة الكنيسة

---

(١) «أسس الليبرالية السياسية» (ص١٦٩، ط. مدبولي، ترجمة: إمام عبد الفتاح وميشيل متياس).

في ألمانيا مارتن لوثر (ت١٥٤٦) وتبعه متأثرًا بقوله جون كالفن (ت١٥٦٤) وجون نوكس (ت١٥٧٢) فانقلبوا على الكنيسة الكاثوليكية، وسمُّوا بـ(البروتستانت)؛ **يعني**: المحتجين، وفي اللغة الإنجليزية **تعني**: كلمة (بروتستانت): (يحتج)، وربما يُسموْن بـ(الإنجيليين)؛ **يعني**: أنهم يرجعون إلى الإنجيل مباشرة لا إلى فهم المحرِّفين والمبدِّلين له، ولهذا ليس لهم كاهن أكبر ولا بابا، مع بقائهم على العقيدة في المسيح كغيرهم.

تشدهم نزعة الفطرة المختلطة بشائبة التبديل إلى استنكار ما يرونه من انحراف عن الحق، فاحتجوا على الضلال الذي في الكنيسة وفساد البابوية والعبودية التي لا دليل عليها، ومنها منح صكوك الغفران لدخول الجنة، وكان بابا روما لما احتاج إلى المال لتقوية أمر الكنيسة أصدر صكوك الغفران وحث على شرائها لدخول الجنة، بل بلغ الأمر أن ادعى أن الله يغفر لمن اشتراها ولو قُدِّر أنه واقع العذراء بالحرام، وهذا غاية الفجور والكفر على الكفر، ومع ذا توافد الناس عليها زرافاتٍ ووُحدانًا.

مع تبني الكنيسة لإصدار جباية للأموال، والتحريم والتحليل ومنع أي شخص يسأل عن الدليل والمستند من الكتاب المقدس، والإجابة أن هذا من الأسرار المقدسة فلا يُقبل السؤال عنها.

وقد كان لوثر قبل ذلك من غلاة الرهبان في الأديرة المنقطعين الذين يجوبون الطرقات توسلًا وطلبًا للتواضع وكسر تكبُّر النفس ولإصلاح الكنيسة، ثم تدرج في التحوُّل وأنكر دجل الصكوك وكتب بيانًا فيه وعلقه على الكنيسة، وأنه لا يغفر الذنوب إلا الله، مع بيان جملة من الانحرافات العقدية الأخرى، وقال هو ومن تبعه بكثير مما دعا إليه الإسلام ولكن بغير اسمه؛ كالنهي عن التبتل والرهبنة التي يمتنع بها

الرهبان عن الزواج ومخالطة الناس، وأعلن لوثر زواجه من راهبة، ودعا إلى منع السرف والبذخ على التماثيل الكنسية، ولذا لا يوجد في الكنائس البروتستانتية تماثيل ولا صور لأن ذلك من السرف الباطل، ودعا إلى إقرار الطلاق إن احتاج إليه الزوجان، وإقامة الحدود والتعزيرات إن استُحقت على رجال الكنيسة والأمراء كغيرهم، وطالب بالمساواة بين طبقة رجال اللاهوت (الإكليروس) وبين عامة النصارى، ودعا إلى أن يكون القس عاملًا كغيره كادحًا مستثمرًا وآكلًا من قُوت يده، وهذا ما أصَّله الإسلام؛ فلا رهبانية فيه، وعلماء الإسلام يَعمَلون كما يعمل الناس.

وكتب مارتن لوثر في ذلك رسائل متعددة كثيرة؛ منها رسالة حول المجامع الدينية، ورسالة ضد مجدِّدي التعميد، ورسالة بيَّن فيها فساد البابا وعنوانها: بابوية روما أَسَّسَهَا الشيطان.

وصدر في حقه من البابا جرم كنسي، بتجريم فعله وبطلان معارضته وشذوذها، فأحرق بيان البابا أمام الناس، ودُعي إلى مجمع فيه نبلاء وأمراء وكهنة ألمانيا على اختلافهم، فقال: بيِّنوا لي أن أقوالي وكتاباتي تناقض الكتب المقدسة عندنا أو تناقض مبادئ العقل والضمير الصحيح.

ثم وضع ترجمة للكتاب المقدس من اليونانية إلى الألمانية حتى يتمكن الناس والعامة من قراءته، فعُد أساسًا في تاريخ الأدب والدين الألماني، ويقال من داخل الكنيسة الكاثوليكية: إن البروتستانت تأثروا بالإسلام للتوافق مع بعض أُصوله، وأول ما ظهر البروتستانت في ألمانيا ثم إنكلترا وأمريكا.

إن ما دعا إليه لوثر وتبعه كالفن لم يكن على هدي سماوي صحيح، فهو يُحاول تصحيح تحريف الإنجيل بالفطرة المبدلة الممتزجة

بفكر صحيح، وبعقل معتمد على نصوص محرفة، والقرآن ينادي به من دونهم ومن خلفهم: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤] عرفوا الحق الذي فيه فمنعهم من الاتباع الحميةُ التي منعت قريشًا من اتباع محمد ﷺ، وقد وقع الخلاف بين أتباع لوثر وكالفن ودار بينهم سجال سُمي بـ«حرب الثلاثين عامًا» (١٦١٨ ـ ١٦٤٨م) فكان صراعًا عريضًا بين اللوثريين والكلفانيين، ولم ينته الصراع إلا باجتماع مائة وواحد وعشرين ممثلًا للبلاد الأوروبية في بلدة وستفاليا في غرب ألمانيا عام: (١٦٤٨م)، وأقروا أن لا حل لفهم الحق وإقرار حكم سياسي واجتماعي يُؤخذ من الكتاب المقدس يُجتمع عليه، لذا فلا بد من تنحية كل المفاهيم عن السياسة ومصالح المجتمعات، وبذلك أسسوا للعلمانية السياسية المُبْعِدة للكتاب الوَضْعي المسمَّى زورًا دين الله وشريعته، ووصلوا إلى الحد الذي أخبرهم به النبي ﷺ قبل تسعة قرون بوحي الله المنزل: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المائدة: ٦٨]، وحثهم على نبذ ما هم فيه من خرافة وتلبيس باسم الإلٰه، ودعاهم إلى الحق، فخضعوا قسرًا وأقروا بعد طول مراس وتجربة بنصف الحقيقة أن ما هم عليه لا يصح للدين ولا للدنيا، وأنكروا الشطر الآخر وهو نبوة محمد، علوًّا وكِبرًا، فرجعوا إلى شريعة العقل وتركوا شريعة الله؛ زيادةً في العناد والطغيان، قال الله: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ [المائدة: ٦٨]، وهل سينتظرون مثل تلك القرون ليقروا بأن العقل سيؤدي بهم إلى الانفلات غير المحدود، فأي حق سيصلون إليه من كتاب محرف لفظًا ومعنًى، نسخ الله أباطيلهم بكتاب محفوظ ونور يزيل ظلام الجهل والخلاف؛ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فبيَّن الله لهم الحق قبل أن يصلوا إليه بنحو تسعمائة عام، وناداهم بنداءات الرحمة بهم وخاطب عقولهم أن يتأملوا:

﴿يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَـٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَـٰبٞ مُّبِينٞ ﴿١٥﴾ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَـٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِهِۦ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، وقال: ﴿يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَـٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]، وقال: ﴿يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ لِمَ تَكۡفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمۡ تَشۡهَدُونَ﴾ [آل عمران: ٧٠].

واتفق أولئك المندوبون على إدخال الطوائف النصرانية الثلاثة ـ الكاثوليكية واللوثرية والكلفانية ـ تحت مظلة التسامح الديني، وكل يجب أن ينشغل بنفسه، فانفلتوا من نصوص كتب الأحبار المحرفة إلى العقل المنفلت الذي أوصلهم نهايةَ الأمرِ إلى جعل زواج الرجل من الرجل حقًّا مشروعًا؛ عنادًا وصدًّا عن اتباع الحق الذي جاء به القرآن، قال: ﴿وَجَعَلۡنَا قُلُوبَهُمۡ قَٰسِيَةٗۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣] مع علم بالحق ودراية عقل: ﴿يَسۡمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

وأصبحت بقايا الحق من الكتاب المحرف تنطق ببطلان ما هم عليه، يقرأونها في خلواتهم وعند أنفسهم ويستحيون من إخراجها لتضبط حياتهم، بعد أن أخرجوا الكتاب كله من الحياة العامة.

ومع هذا فقد بقي الظلم في صور شتى في حياتهم، وتأصل في علاقتهم بين طبقاتهم العليا والدنيا، وكان ذلك في كل عصورهم التي يسمونها بعصور الظلام من عام: (٤٥١هـ) إلى عام: (١٤٥٣م) من سقوط روما في أيدي الجرمان إلى سقوط القسطنطينية بيد محمد الفاتح، وأظهر تلك الصور الظلامية في ظلم الناس في حقوقهم ما يُسمى في

أوروبا بالإقطاع؛ وهو أن الأراضي الزراعية التي يملكها السادة والملوك ورجال الكهنوت ـ وربما سموا بـ(النبلاء) وهو لقب من ألقاب التشريف ـ يعمل فيها عبيد يُباعون مع الأرض ويُشْترَون، يعملون على ملء بطونهم، لا يحل لهم التحرر منها، بل لا يخرج عن أمر صاحب الأرض، مع حق المالك فيه بالضرب والقتل ولا يجوز سؤاله عن ذلك، ولو أراد الواحد منهم أن يتزوج بكرًا فلا بد أن يواقعها قبله نبيلُ الأرض وسيدها، ثم تحل لعبد الأرض من بعده، فهي عبودية تختلف عن سائر العبوديات والرق في التاريخ، وهؤلاء سادوا الأرض بقوتهم ومالهم، أهل بذخ وسرف أورث شحًّا في قُوت الناس، وكانت لهم يدٌ لدى رجال الكهنوت (الإكليروس) بإشراكهم ليسكتوا عن بغيهم، بالإضافة إلى الحكم الملكي المطلق بلا رجوع إلى كتاب مقدس ولا إلى عُرف، وإنما حُكم يُرتجَل ويوقعه الكهَّان باسم الإلٰه، وليس لدى رجال الكهنوت من نصوص كتبهم ما يصلح للدنيا وتنظيمها؛ لأنهم بدَّلوها بعد نزولها، ثم لم تكن تشريعًا صالحًا لكل زمان ومكان، فليس دينًا خالدًا أراده الله كذلك، فقام هؤلاء بتشريع أحكام من عقولهم ونسبوها إلى الله وأمروا الناس بها، وفاقدُ الشيء لا يُعطيه.

وبقوا على هذه الجاهلية العظيمة نحوًا من عشرة قرون، وَهَمُّ هذه الأمة الخروج من هذا الاستبداد والاستعباد فقط، من غير ضبط الجهة التي يصيرون إليها، وهكذا حال الفارِّ من الظلم والحبس والعذاب ينشغل ذهنه بالمفارقة أكثر من انشغاله بالغاية التي يُريد الوصول إليها.

وظهر مَن تأثر بالعقيدة البروتستانتية في فرنسا، وهو جان جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨م)، ومعه فرنسي آخر متأثر بفلسفات وعقائد أخرى ومنها الإسلام، وهو فولتير، وصنَّف روسو كتابه «العقد

الاجتماعي»، وعليه اعتمد الفرنسيون كثيرًا في ثورتهم، وواجهوا الإقطاع والوسائل المؤدية إليه، ودعوا إلى حرية العبيد والعمال في اختيار العمل والانتقال منه إلى آخر، ومساواتهم بغيرهم، وإنكار السرف والبذخ الذي تعيشه الطبقة العليا وهضم حق الناس وظلمهم، واستنكار دخول الكنيسة في هذا الباب وتشريعه، وبلغ بفولتير أن أنكر عقيدة التثليث، وأثبت تحريف التوراة، وقال: «لا يجب الاعتقاد بالأساطير المسيحية وعقائدها؛ لأن الدين المسيحي مُشبَع بالسخافات والكذب ولا يمكن أن يدافع عن نفسه»، وذكر أن الأناجيل لم تُكتَب إلا بعد المسيح بمائة عام، فضلًا عن أنها لا تتفق فيما بينها؛ لا على نسب المسيح، ولا على طفولته، ولا على معجزاته، ولا على أقواله، وأشار إلى انفراد خالق ومعبود واحد، وظهر اطلاعه على الإسلام في كتاباته عنه، فكان اطلاعه عليه أول أمره قاصرًا وربما كان بواسطة الفكر السياسي الملكي، أو نظر فيه بنفسية الكراهية، ومسايرةً لهوى الأمة السائد، فكان يذمُّ الإسلام ونبيَّه، ووصفه بالتعصب عام: (١٧٤٢م)، ثم لما توسع اطلاعه عليه على الحقيقة عام: (١٧٦٥م) وتجرد من الغلو في مواجهة الدين عامة ـ فهو ـ لتأثير النصرانية المحرفة عليه وعلى الناس ـ يظن أن كل دين على هذه الشاكلة ـ كتب كتابًا في العادات ومدح فيه الإسلام وأشاد بمحمد عليه الصلاة والسلام وبالقرآن وقال: «إن محمدًا من أعظم مشرعي العالم».

وكتب في عام: (١٧٥١م) كتابًا سماه «أخلاق الأمم وروحها»، ذكر جملة من خصال خاتم الأنبياء محمد ﷺ، ودافع فيه عنه ووصفه بالمفكر والحكيم والسياسي العميق، وصاحب الدين العقلاني، وقال عنه: «أقل ما يقال عنه: إنه جاء بكتاب وجاهد»، ووصف الإسلام بالتسامح المخالف للتقليد المسيحي في تاريخه.

وغالب النصارى المطلعين على الإسلام بعين الإنصاف بلا وسائط تزييف يعلمون صدق محمد، ولكن يمنعهم من الإقرار به مكابرة النفس، وإلا فقسِّيسوهم ومفكروهم أعلم الناس بذلك، وقد قال الله عنهم: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

والأمر الذي يغفل عنه الكثير أن استنكار أحد لعقيدته وفكره، إن لم يستطع الجرأة في الانتقال لغيرها مما يخالفها ـ وهذا الغالب في العقائد والأفكار المتمكنة النافذة ـ سيدعو إلى حرية الاعتقاد على الأقل، وهو الوقوف في الوسط، فتكون الحرية بابًا يُفتَح للخروج منها إلى غيرها، وهذا ما فعله أكثر مفكري الغرب في عقائد التثليث مع الإسلام، كجان جاك روسو وفولتير، وكان روسو أظهر تمسكًا بالدين والقرب من الإسلام حتى اتُّهم به بعد موته، ولم ينص على عقيدة التثليث في كتبه، بل أكد عمومًا على ضرورة الدين، ومعاقبة الخارجين عليه بالإعدام إذا اقتضى الأمر.

ومع قوة الإقطاع والاستبداد ظهرت بعد هذين الرجلين بقليل الثورة على الظلم والبغي في فرنسا عام: (١٧٨٩م) تأثرًا بما كتبا وملَلًا من الظلم والبغي، واستمرت الثورة نحوًا من عشرة أعوام، ذهب عامة الناس إلى الشوارع والطرقات وفتحوا السجون وقتلوا الملوك والنبلاء ومن يؤيدهم، واتجهوا إلى نهب أملاكهم، والجيش يؤيدهم بل ويعمل بعملهم، ودعوا إلى الإخاء والحرية والمساواة، وألغوا الملكية ونحَّوْا دينهمُ المحرَّفَ عن التصرف في مُلكهم وسياستهم، ووضعت الثورة وثيقة حقوق الإنسان وفيها «يولد الناس أحرارًا ومتساوِينَ في الحقوق»، وهذا ما قرره الإسلام وناداهم به من قبلُ، وهو ما قاله عمر بن الخطاب: «**مَتَّى اسْتَعْبَدتُّمُ النَّاسَ وَقَدْ وَلَدَتْهُمْ أُمَّهَاتُهُمْ أَحْرَارًا؟!**».

وفيها: «الأمة مصدر التنمية الكاملة، ولا يجوز لأيَّة جماعة أو فرد ممارسة السلطة ما لم تكن مستمدة من الأمة».

وفيها: «الحرية تتمثل في السماح للفرد بأن يفعل ما لا يضر الآخرين».

ولم يكن هذا التحول إلى تحكيم شيء إلا العقل المجرد، الذي لا ينضبط بضابط محدود، فوقعوا في بغي العقل، ورأوْا أنهم سادة العالم، وأعلن روبسبير ـ وهو من قادة الثورة ـ تغيير تاريخ فرنسا، فأراده أن يبدأ من موعد الثورة، وأعاد ترتيب الأعوام والشهور والأسابيع والأيام، وزاد أيام الأسبوع من سبعة أيام إلى عشرة، ولكن من أعظم ما يهزم المنتصر ظلمُه عند نشوة الانتصار، ومعارضةُ النواميس العامة وما تآلفت عليه الخليقة من غير معارضة لهدي السماء علامةُ انتكاسة، فلم يبقُوا على ذلك طويلًا، بل زال زمن نابليون سنة: (١٨٠٤م).

وظهر خلال فترة الثورة تقديس العقل، ورفعوه فوق كل شيء، فألَّهوه وقدَّسوه، حتى سمى هذا الأمر بعضهم عبادة العقل، وحثوا القساوسة على ترك الدين وخاصة الكاثوليكية، وقطعوا علاقة فرنسا بالفاتيكان، وفي (٢٤) نوفمبر (١٧٩٣م) أغلقوا كنائسهم في باريس وحوالي (٢٤٠٠) كنيسة إلى معاقل عقلية، ودعوا وقتها إلى حرية المرأة لأول مرة، وخاصة من العبودية في الإقطاع، ولم يلبث الثوَّار أن انقسموا وقام بعضهم يخاصم بعضًا ويقتله.

وظهر الغلو في الحريات، وانتشر الأمر من فرنسا إلى غيرها، ولما كان المرجع العقل المجرد، أخذوا بالضرب في أبواب الحريات يَمنة ويَسرة، يجرِّبون كل شيء ويتذوَّقونه؛ لأنه لا يوجد شريعة محكَمة صالحة، ولا عقل صحيح خالٍ من المؤثرات الراسبة في التاريخ،

وتتابعوا على مبدأ الحرية، يجددون في طرحه ويعقدون المؤتمرات لأجله عبر العقود على اختلاف الدول، وأصَّلوا لحرية منها ينطلقون وهي:

«حرية الفرد، وأن يفعل ويعتقد ويقول ما يُريد، ما لم يؤثر على غيره، ودون أن يؤثر غيرُه عليه».

وبالغوا في تقرير مبدأ الحرية، وأصَّلوا فصل الفرد عن كل مؤثر عليه، ووجوب محاربة كل شيء يؤثر على اختياره في القلب والجوارح؛ سواء قبيلة أو عاقلة أو أسرة ممتدة، أو عُرْف أو عادة، أو دين، بل ينبغي أن ينفك الفرد عن كل مؤثر، إلا من العقل الذي ينعكس على الطبيعة من حوله فيخرج بنتائج منها، حتى في صور تخالفها الفطرة وجميع شرائع السماء، فلا وجود للحياء الذي يمنع الناس من الفواحش والبذاءة مع رغبتهم فيها، ولا وجود للكرم والعفة وغيرها، وغير ذلك من أنواع الفطرة التي كثيرًا ما يحيل الله إليها وأنبياؤه.

ولا سلطة للأب على ابنه تُخوِّله ضربه على خطأ أو مجون أو انحراف، فإن فعل، سقطت ولايته عليه، مهما فعل الابن وقال، وجعلوا تصرف الطفل ولو كان فوق العاشرة صحيحًا كالكبير، فينشأ الطفل على رغبات يمارسها ويتدرج بها فتصبح مستساغة عند كبره فتنقلب الفطرة.

والنبي ﷺ لم يضرب امرأة ولا صبيًّا ولا خادمًا، إلا أن يجاهد في سبيل الله، لكنه أمر بالضرب على ترك الصلاة فوق العشر؛ لأن الصلاة باب يدخل معه المعروف وباب يخرج منه المنكر: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، قال ﷺ: **(مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرٍ)**[١].

---

(١) رواه أبو داود، رقم (٤٥٩).

ويقرِّرون أنْ لا قَوامة للرجل على المرأة، فضلًا عن العكس، فتفعل وتغدو وتروح كما شاءت، بلا أمر ولا نهي، تستقل بنفسها عنه في علاقاتها وصداقاتها ولو مع الرجال، والتأثير عليها في ذلك مخالف للحرية، فالمرأة كائن مستقل بنفسه، وكل أمر أو نهي هو استعباد، فهي مستقلة تختار ما تشاء، حتى وجود بَكارتها وعدمها وإلزامها بالحفاظ عليها قَهْر، فيمارس المراهقون ما يشاءون ولو قبل البلوغ، ولهذا نشروا الثقافة الجنسية وما يسمى بـ(الصحة الإنجابية)؛ **أي**: كيف تمارس المرأة الفاحشة دون أن تحمِل، ويُدرِّسون الأطفال هذه المعلومات؛ لأن الصغار لا يَعُونَ الخطورة من الحمل والإنجاب، من أجل أن تمارس الفتاة الفاحشة بصورة آمنة.

وكثيرًا ما يتحدث بعض المثقفين والعلماء مع الانفتاح المعرفي عن هذه المسائل والدعوة إلى تدريس الثقافة الجنسية من غير معرفة سياقها والمراد منها؛ تقليدًا لما يُدرَّس في الغرب منفكًّا عن فكرهم وسلوكهم، وكثيرًا ما يؤصلون لتلك الأفكار بذكر مسائل الخلاف والترويج لها حتى تكون لَبِنَة في جدار تصحيح التمرد الغربي على الفطرة كالترويج لبعض المسائل المؤيدة للتركيب التحرري الغربي كصحة النكاح بلا ولي على قول بعض أهل الرأي، واجتمع الغرب على حرية العقيدة للطفل، وأنه يحرُم تلقينه عقيدة معينة والذهاب به إلى الكنيسة حتى يكبر ويختار بنفسه، وقدَّسوا ما يُسمى بـ(الرقابة الذاتية) و(الحرية الشخصية) وفصلوا أي مؤثر عليها.

وهمَّشوا الأسرة والقبيلة والنسب وحق الوالدين؛ لأن هذه مؤثرات على الاختيار، فكَثُر الطلاق فيهم لأنه لا صلة لأحد بأحد، وتَدَخُّل الأبِ والأخِ والأمِّ فضولٌ، فضلًا عمن فوقه.

وجعلوا حرية المرأة مع الزوج كحريتها مع الجار والرجل الصديق النائي!

وكان أعظم مهمة للمدرسة الليبرالية صناعة البيئة المناسبة، وتهيئة الأسباب لتقوم حرية الأفراد كاملة، ومحاربة أي مؤثر عليها مهما كانت قيمته.

وأصبح هذا الفكر لا يؤمن بما يُسمى في العقل والشرائع السماوية بـ(الضمير أو الفطرة)، باعتبار أنه غير محسوس وغير مدرَك، وعلى هذا فنتائجه غير صحيحة والالتفات إليها التفات إلى وهم، فالحياء والعفة والحشمة والكرم وغيرها لا وجود لها، فلما نُزعت تلك الفطر وأُلغيت، اختل نظام العقل في فَهْم الوحي المنزَّل من الله؛ لأن الوحي جاء متوازنًا مع الطبيعة المغروسة في الفطرة، كما يأتي توضيحه لاحقًا بإذن الله، بل أصَّلوا لاجتثاث الفطرة منذ الولادة، فشق على متغير الفطرة فهمُ نداءاتِ الله ورسله.

وانحرفت الأخلاق والعقول والقيم عما دلَّت عليه الفطرة ورسمته الشريعة، ولم يكن الغرب منفلتًا في أبواب الأخلاق كما هو عليه الآن، بل كان متمسكًا بشيء من الفطرة إلى وقتٍ قريب، فقد كانت المملكة الفكتورية إلى عام: (١٩٠١م) على شيء من الفطرة في الأخلاق ليس بالقليل، حتى لما ظهرت رواية تحكي أفعالًا جنسية اسمها (عشيق الليدي تشاترلي) لديفيد لورانس، مُنعت من البيع والتداول، ولم تُبَع كاملة، بل لم تكن الليبرالية الاجتماعية في البلاط الفكتوري مفسوحة إلا بعد عام: (١٩٦٠م).

لهذا؛ فالليبرالية لا يوجد لها أصول يحرص أصحابها على ضبطها؛ لأن الأصول والضبط ضد الانفلات، فالتأصيل تحجيم لها وقسر لمن

يريد الخروج عنها، فالعقل غير محدود الرغبات والمدارك، فيجب ألا تحده الأصول.

ونشأ في الغرب الليبرالية الاجتماعية، وهي حرية علاقة الناس ببعضهم، وتقرير حرية الفرد بفعله وقوله وعقيدته ولبسه وصلته بمن حوله كما يُريد هو لا كما يُريد أحد، حتى الخالق سبحانه، فنصوص الوحي لا تعني أحدًا منهم، فضلًا عن تدخُّل الدولة أو المجتمع، فعُقدت مؤتمرات حول ذلك تقرر حرية الاعتقاد وإبطال حد الردة، وإقرار الحرية في الزنا واللواط، بل نبذ ومعاقبة الدول المخالفة لتلك القرارات المنبثقة عن هذا الأصل، فضلًا عن وضع أيَّة عوائق تحول دون تحقيق ذلك وتحصيله؛ كتحريم الخلوة والاختلاط وفرض الحجاب والستر والدعوة إلى العفاف، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغرس الخشية من الله، باعتبار هذا كله كبتًا وترهيبًا يحولُ دون تحقيق الحرية التامة.

والعبرة بالنظرة المادية المجردة، ولا عبرة بأي تحليل أو تحريم أو تعليل غيبي، لذا لمَّا ظهرت في أوروبا وأمريكا حبوب منع الحمل بدأ تنظيم الزنا، باعتبار أن الزنا المفسدة المادية المحسوسة منه هي الإنجاب بلا رغبة، وزال ذلك بإيجاد المانع، وعلى هذا فيجوز فعله برضا الطرفين.

وتُستَغَل لتحقيق تلك المبادئ أيَّةُ وسيلة خادمة، ومعبِّدَة للطريق؛ كحاكم مستبد يأمر ويفرض، ويسجن ويقهر كل مخالف لتلك المبادئ، أو فقيه تُثار معه قضايا مخصوصة تخدم هذه المبادئ ليُرَوِّج لها حسَب ما يُريدون، حيث يتم إبرازُه والدعاية له باسم الاعتدال والتوسط، وجرُّه إلى ما لا نهاية له لاكتمال منظومة تلك المبادئ، واستثارة أمثاله للحاق به من الكامنين المنزوين ليخرجوا بما تبقى من مسائل تخدم التحرر، ولو

تحت رأي فقهي شاذٍّ، ليَجعلوا منهم جسورًا تَعبر من فوقها أفراد القضايا، حتى تلتقي وتجتمع مع مثيلاتها على نظام لا يتصل بالإسلام أو الفطرة.

ونشأت الليبرالية السياسية، وهي تحكّم الأفراد بشأن دولتهم وأنظمتهم السياسية، وذلك بواسطة تنظيم الأحزاب والتمثيل النيابي، حيث يُرشح كلٌّ بلد أو جهة عنها واحدًا، وجاء تقرير الديمقراطية جزءًا من الليبرالية السياسية، ولتقديم الأفراد ضرائب أصبح لهم حق في تنظيم دولتهم، وبدأت فكرة «لا ضرائب بدون تمثيل لنا في البرلمانات».

ونشأت الليبرالية الاقتصادية، وهي عدم تدخل الدولة في شأن الاقتصاد وتركه لقوانين السوق، فلا تتحكم لا في الإنتاج ولا في التوزيع، وإنما تضع قواعد الاحتكام ثم تنسحب.

ولعدم انضباط العقل وتباينه من جهة إلى جهة، ومن بلد وطبيعة إلى أخرى؛ لم تنضبط الليبرالية في تطبيقاتها، ولكنهم يكادون يتفقون على أصل واحد «عدم تدخل الدولة والدين» في شأنهم.

وكان كثير من المجتمعات الشرقية تعيش نوعًا من الظلم والجهل في الأنظمة والحكومات والتجاوز لحكم الله، وعدم مراعاة حدوده في الإنصاف مع الرعية والعدل، وضعف بعض العلماء عن الإنصاف وبيان الحق بحكمة ورَوِيَّة وإدراك لمفاسد البيان، عند ذلك جاء صوت الليبرالية المنفلت من الغرب ولم يكن حاضرًا في ذهن المجتمعات الشرقية إلا تلك الحقوق التي سُلِبُوها وحُرِمُوها أو ما أُكرهوا عليه، فأسقطوا عليها معنى الليبرالية؛ لترفع الأحمال عن كواهلهم، بعدم فهم ما وراءها وما تنطوي عليه، وكيف تدرج الفكر الغربي وتطور وإلى أين بلغ، فأصبح كثيرٌ من الناس يرى أنها ترفع عنه نوعًا من الظلم أو تعيد حقًّا مسلوبًا،

ولا يستحضر غير ذلك، وأصبح الإعلام يروِّج لها في ميادينه على هذا النحو، ويمدحها كفكر تام متشعب في صورة أمثلة نبيلة، وهو حق يُراد به باطل!

وأناسٌ آخرون أُشغلت مسامعهم وأبصارهم بمفاهيم الحريات، وطَرَق عقولَهم الإعلامُ الغربيُّ والعربيُّ الموافقُ مبينًا أن كثيرًا من الممارسات التي يعيشونها ويألفونها ـ كعلاقة الابنة والابن مع الأب بخفض جناح الذل والطاعة المطلقة له من غير منكر ومفسدة ـ: هي كَبْت وقهر، ومثل ذلك علاقة الزوج بزوجته، والحاكم بالمحكوم، فصوَّر الإعلام أن علاقة العامي الجاهل المريد للحق والبراءة لدينه مع العالم والفقيه؛ كعلاقة الإكليروس ورجال الكهنوت مع العامة، وبدأ غزو العقول وجلدها حتى تُصدِّق ما هي عليه، ثم تنساق شيئًا فشيئًا بفهم الليبرالية ولو قسرًا ذهنيًا، فلو تواطأ عشرة أشخاص على شخص أن يُشككوه في اعتدال خلقته وأنه دميم، فجاءه واحدٌ صباحًا وتلاه آخر وآخر بصورةٍ تنفي التواطؤ والاتفاق، وعبر كل واحد منهم بتعبير مغاير يجمع معنًى واحدًا أنه دميم لَصَدَّق قولَهم يومًا ما أنه كذلك، فكيف بإعلام يتقلب بين مرئي ومسموع ومقروء ومرسوم يطرق ليل نهار خلال أعوام على عقل سوي وفطرة صحيحة، ألا يقوى على أن يصوغ العقل ويُعيد رسمه؟! فكيف إذا كان الإعلام يُتقِن صنعتَه ويخبرها، والعقول بسيطة من السهل التغرير بها؟!

وقد انساقت بعض المجتمعات وكذا الأفراد إلى ذلك الفكر لهذا السبب، ولِمَا فُطِر عليه الإنسان من عجلة في تناول ما يُريد، فالعقل لا يُمكن أن يقبل أن السراب ليس ماء حتى يأتيه فلا يجده شيئًا، ورأى البعض أن الليبرالية فكر عقلي مُخَلِّص لا يختلف عن غيره من أساليب

العقل الموصلة إلى الحق مما لا يتعارض مع الكتاب الناطق القرآن والسُّنَّة الكاملة، ومن الناس مَن قرأ في الفكر وتعمق فيه فأخذ ينظر إلى الإسلام والمجتمع من خلاله، وينزِّل تعاليمه ومصطلحاته على الإسلام، وحاول الدخول إلى الإسلام بذلك المفهوم الغربي لعلاقة الدين الملبس بالبشر.

وقد تصادمت كثيرٌ من تلك النقول الغربية بنصوص شرعية محكمة وإجماعات لا تقبل النزاع والتأويل، كما كان في الليبرالية مع أوهام ونصوص القساوسة البشرية ونقولاتهم المتضادة، **وهذا ما دعا الليبرالية الشرقية إلى سلوك أحد طريقين**؛ إما النكوص والانتكاسة والاستسلام للإسلام ووضوحه، أو تمرير الفكر ولو مع غياب الضمير والقصد الحسن بالتدليس والتلبيس والتغرير والكذب وصناعة رموز وتماثيل إسلامية جديدة يتقدمونهم في الصراع، تحت ستار «الخلاف الفقهي» و«سنة الخلاف» و«الاختلاف رحمة» و«تغيُّر الفتوى بتغيُّر الزمان» و«الدين يُسر».

وأما الطريق الثالثة وهي مواجهة الإسلام باسمه مصارحة، فهذا ما لا سبيل إليه، والتاريخ شاهد على مصارع الأفكار المخالفة له، ولهذا نشأ مصطلح «لا يُغيَّر الإسلام إلا بإعادة قراءته»، ولكن قضاء الله يأبى تبديل الإسلام وتنحيته؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال ﷺ: **(لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ)**[١]، ومَن نظر في سُنَّة الله الماضية وفي كتب الملل والنحل، في آلاف الطوائف التي صارعت الإسلام، يجد أنه ما من فكر حادث اليوم إلا وله أصل في تلك الطوائف والأفكار، فالأفكار الجديدة تُعيد تركيب الأفكار القديمة وتظن أنها تأتي بجديد، وقد زالت تلك الأفكار القديمة ولم تطل أمدًا،

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (٢٨/ ١٥٥).

وقد قال ميشيل عفلق في آخر صراعه الفكري في مواجهة الإسلام: «لقد ندمت في مواجهة الإسلام وتمنيت أني لم أكن معه في مواجهة، لقد فقدت نصف الأتباع في الصراع معه، لقد رجعوا إليه».

ومساواة الإسلام بغيره خطأ كبير، صادر عن جهل بحقيقته، وصلته بالفطرة الصحيحة، والقضاء الكوني الذي أخذه الله على نفسه بثبوته إلى قيام الساعة، ولكنه يتحول من حياض إلى حياض، ومن ساحة إلى ساحة، ومن حملة إلى حملة، بحسب تغيُّر بواطن حامليه وتغيُّر مقاصدهم، وتنكُّرهم له، وانصرافهم عنه.

وقد سهل على الليبرالي الجمع بين الفكر الليبرالي الحر وبين الانتماء إلى الدين، سواء كان الدين اليهودية أو النصرانية؛ لأن الصلة بين الدين والدنيا لديهم مضطربة وهشة، وما يصل بينهما كالشعرة الدقيقة، ولكن جَمْعُ المسلم بين الوصفين مُحالٌ؛ لقوة الوشائج، فالدين والدنيا لُحمة واحدة في الإسلام، والنصوص واضحة مُحْكَمَة، لا ينكرها إلا جاحد، **ولذا نشأت الليبرالية المضطربة الخديجة**، فرَكِب مَرْكَب الليبرالية خَلْقٌ من المسلمين وتَلَتهم النصوص المحكَمة من الكتاب والسُّنَّة في تحجيم الانفلات العقلي الليبرالي، فرجع بعضهم لصحة القصد واتضاح الحق في قلوبهم، واستمر بعضهم في عناد للنفس ومكابرة للعقل مع وضوح النص، وتوقف كثيرٌ منهم على قنطرة بين الليبرالية الخالصة والإسلام، يلتفتون يَمنة فيستحسنون أشياء ويلتفتون يَسرة فيستحسنون أشياء، قصورًا في أحد وجوه المدارك عندهم، فأخذوا يُحاولون تشريع ما وقفوا عليه، يرجعون إلى الحق تارةً وينتكسون أخرى، ويظهر فيهم الاضطراب، وشعارُ كثيرٍ منهم الصمت، في حيرةٍ شديدةٍ أضعفت فيهم التديُّن لمن كان ذا دين، ظهر على سلوك الواحد منهم التغيُّر دون أن

يتحدث، وهذا نور الإيمان يتصارع مع ظلمة النفاق، يلتفت يمنة يرى قوَّة النص وإحكامه، ويلتفت يسرة يرى قوَّة الفلسفة المادية ومنطق العقل، وعلو صوته وتفنُّنه في التزيين والتزييف، فحاول كثيرٌ منهم تصحيح الليبرالية والاستفادة منها بحسن قصد، تحت أصل صحيح وهو أن «الإسلام في حقيقته لا يتعارض مع أي فكرة صحيحة»، فأخذوا بتنقيتها وتحريرها بنفسٍ مُشبعة ميالة إليها، فأخذوا في تأصيل جملة من قضاياها بعجلة وانهزام أورث نتائج ضعيفة علميًّا غير مدركين لها، وظهر ضعف الإحاطة بأدلة الشرع، وقصور النظر، ونصب القرائن منصب الأدلة، بل مواجهة القطعيات بها، وقَسْر كثيرٍ من النصوص بعيدة المناسبة لتتوافق مع التدليل المقصود، ظهر ضعف كثيرٍ منها في نظرهم أمام التأمل في النصوص الأخرى من الوحيين.

ويصبِّرهم على ذلك أنهم وَضَعوا أمام باب الفهم والعقل تصرفات علماء مجتهدين أخطئوا في قضايا معيَّنة، فعند كل موقف تبقى هذه التصرفات لوحًا منصوبًا أمام باب العقل، يمر بها كل قول وتحليل ونتيجة، فتؤثر على حكمهم، إذ يحذرون أن يكونوا مثلهم، نصب تلك التصرفات الإعلامُ ونَفَخَ فيها وأخرجها عن حقيقتها اللائقة بها في بحر العلم والاجتهاد الذي لا يخلو منه بشر إلا معصوم وهو بين الأجر والأجرين.

وكثيرًا ما كانت كل التحليلات المادية والمنطق العقلي الذي يخلص إليه الفرد مخالفًا لظاهر النص، ومن نظر إلى سورة براءة في القرآن وآيات النفاق في غيرها يجد أن مرد صراع النفاق مع الإيمان هو صراع مادي مع إيماني غيبي، والمادي كثيرًا ما يتعلق بالواقع والتاريخ وتقلباته ونتائجه أكثر من النص، فإذا جعل الإنسان ثبوت إيمانه بالله

وكتابه ورسله على نفس إيمانه بالماديات، وطريقته في تحليلها، فإنه تنطفئ هيبة كلام الله في القلب ويضعف أثره في قوله وفعله، مع أن إهمال المنطق والعقل والمادة بالكلية ونتائجهم التي لا تُغير المحكمات ولا تهمش القضاء الإلٰهي، بل تعتني بقضايا الأعيان؛ ليس من هدي النبي ﷺ، وهذا ما قصده بدعائه كل ليلة في صلاة الليل: (**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم**)[(١)]، فالاختلاف في تنزيل الحكم على الأعيان، لا في أهلية النص للأمةً ثباتًا وتغيُّرًا، وكثيرًا ما يتجرأ الهوى بتنحية النص تحت ستار قضية الأعيان، فتضرب قضايا الأفراد العينية بأصول الشرع واحدة تلو الأخرى حتى تنتهي الأصول بها، وهذا الأصل الذي بدأ به علماء بني إسرائيل في تنحية أحكام الله، فتجاوزوا الحد في قضايا الأعيان وتغليبها على الأصول، حتى تجرءوا على إضعاف الأصول وتبديلها.

فحماية العقائد أولى من حماية الأفراد، وانتصار العقائد لا يكون بانتصار الأفراد؛ لأن العقيدة إن انتصرت بانتصار فردٍ فستزول مع زواله.

ونتائج الجهاد في الإسلام سواء بالكلمة أو باليد لا يلزم ظهورها في حياة الفرد المناضل، إلا النبيَّ المؤَيَّدَ، أما أتباعه فقد ينهزم الواحد منهم ولا تظهر نتائج جهاده، وإنما تظهر النتائج بمجموع غيره إليه من المناضلين، فكثيرٌ من الصحابة مات في أول الإسلام ولم ير تمكينًا؛ كحمزة بن عبد المطلب وخديجة وغيرهما، وقد يموت الداعي وصاحب العقيدة ومؤسسها ولا يُمكَّن، ويأخذ ثمرة التمكين من لم يُجاهد؛ لأن

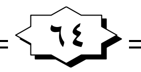
(١) رواه مسلم (١/ ٥٣٤).

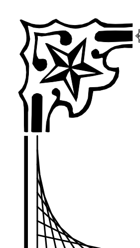
النصرة ليست للأفراد، بل للعقيدة، والذين لا يفهمون هذا من القائمين على أرض الإسلام يدب فيهم الوهن، ويضطربون وينتكسون يبحثون عن مواضع أخرى أصح وأصلح تعجل بالنصر، فيبحثون عن الغاية الموعودة أكثر من صحة الأقوال والأفعال وصحة تنزيلها بلا هوى، وينسون أن الغاية الموعودة ليست لفرد بعينه إلا للنبي ﷺ، وأما الأتباع فالنصرة الموعودة هي للإسلام الذي يُدعى إليه سواءً كان الداعي له فردًا أو جماعة؛ يقول الله تعالى عن مقام النبوة: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، وقال النبي ﷺ عن الأتباع: **(لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ)**[1]، فهم طائفة ظاهرون على حق واحد، فثبات الحق منوط بالمجموع لا بالفرد.

وإذا دبَّ الوهن في نفس الداعي، تلقَّف أقربَ فكر أو قول ذي صوت مرتفع، فانساق إليه وأخذ منه، يتلمَّس قوة حين وهن وضعف، وهذا يظهر في كل جيل بلا استثناء؛ توسط بين نهجين أو دعوتين غالبة ومغلوبة؛ كالماركسية والقومية والليبرالية مع بعضهما أو مع الإسلام، ويختلف من بلد إلى بلد وزمن إلى آخر، وهذا تفسير كثيرٍ من تقلبات الناس والقائمين على العقائد والأفكار خاصة.



(١) رواه مسلم (٣/ ١٥٢٣).





الليبرالية الخديجة

الليبرالية الشرقية ليبرالية خديجة، غير مكتملة، وذلك لاختلاف الدين الإسلامي الذي تواجهه باسم العقل عن غيره، فخالق المادة ومُنزِل الدين المتكفل بحفظه واحدٌ؟! لا يتعارض مع الوحي الصحيح الصريح، وكثيرٌ من المسلمين ممن رجع إلى معرفة الإسلام بعد تدثره بالليبرالية، واستعماله ذات الآلات والمصطلحات والمعاني التي واجه بها الغربيون دينهم، وجد نفسه أمام مواجهة تختلف وتتباين عن غيرها، فبدأ بالتنازل عن بعض ممارساته؛ لوضوح الحِكَم والعلل الشرعية في كثيرٍ من أحكام الله لعباده، وكان اختلاف كثير من السياسات الشرقية عن غيرها له أثر في اختلال نظام الفكر الليبرالي، فهي ترفض تطبيق ما يمس حُكمها وثرواتها، وتقبل ما عدا ذلك، كقبولها التحرر في حياة الناس وسلوكياتهم؛ إرضاءً للغرب المتسلط بفرض هذا الفكر ولو بشطر ما يُريدون، وإثباتًا للولاء الاجتماعي ولو بنقض الدين وأُصوله وفروعه، ليغضَّ الغرب الطرف عن النظام السياسي، حتى بلغت حريات الأفراد في بعض البلدان الإسلامية حدًّا يفوق الغرب، ومحاربة الإسلام المواجه لها بجميع أنواع القمع والقهر، فأصبحت الليبرالية الشرقية بوجه ذي صفحتين؛ صفحة مشوهة وصفحة صحيحة، وأصبح كثيرٌ من السالكين لهذه الأفكار يعيش اضطرابًا بين ما يقتنع به وبين السواقي الضيقة التي سمح للعقل أن يسبح فيها، وكل بلد من البلدان تختلف قبولًا للفكر عن الآخر، إلا أنهم يكادون يتفقون على قبوله ولو على سبيل التدرج في أحوال الناس الاجتماعية، **وذلك لسببين**:

الأول: أن كثيرًا من المترفين والوجهاء والرؤساء عبر العصور أهلُ شهواتٍ ونزوات، ومن كان على صفةٍ وخُلُقٍ فغالبًا ما يُحب أن يماثله غيره، وإن كان يُقر بخطئه عند نفسه، فحب المشاكلة أمر فطري يظهر في الخطأ أكثر من الصواب، فالحسد يمنع كثيرًا من النفوس من أن ينافسها ويماثلها أحدٌ في الخير، وأما الشر فحب المماثلة فيه عكس ذلك؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا﴾ [الإسراء: ١٦].

الثاني: أنهم يقبلونه في حياة الناس على سبيل التوسط مع دعاة الفكر من مستبدي الغرب الذين يفرضون القبول بذلك، ولو على سبيل التدرج، فيرى كثيرٌ من حُكام المسلمين أن ذلك أدنى الضررين في نظرهم الدنيوي، وذلك خير من قَبوله في السياسة والملك، فقدم أكثرهم حفظ الجاه والحكم على حفظ الدين، وهذه طريقة عند كثير من سلاطين الأرض يعرفون الحق فيتركونه لأنهم يظنون أن حظهم يزول بالإقرار بالحق، فقدموا سلطان المادة على سلطان الدين وحكم الله، وهذا ما منع قيصر من اتباع نبينا محمد ﷺ، مع تصديقه بنبوته، وكثيرًا ما يكون هوى النفس الواحدة فوق حظ الخلق كلهم، تعمي الإنسانَ سكرةُ الجاه عن مراقبة الله، وتَحجب العقلَ عن أن يُعطي حُكمه العادل، وإنصاف غيره مهما كانوا من نفسه، وقد سألني أحد القادة العسكريين العرب عن حاله حيث إنه من الذين شاركوا المستعمر الأمريكي في احتلال العراق وإنه من أعد تقريرًا لهم أن حصار العراق لا يُجدي؛ لأن فيه اكتفاءً ذاتيًّا من الطعام والشراب ما يسده، فلن يخضع إلا بالغزو والاحتلال، قال بعد تجرُّده من سكرة المطمع: هذا ما سيُدخلني الله به النار إن لم يتداركني الله برحمته.

ومع ذا فإن الله لا يتعاظمه ذنبٌ، ولكن ينبغي أن يكون قدر التوبة موازيًا لقدر الذنب.

وهكذا الفكر المادي يفعل بالحق والضمير، فكر يُطلِق سلطان الهوى على سلطان العقل، فإن فُتح في حياة الناس وسلوكهم فلن يقف عند حد دون حد، وإن بدأ بالسياسة سينتهي بالاقتصاد وحياة الناس، وإن بدأ بحياة الناس سيأتي على السياسة والحكم لا محالة.

ونشأت الليبرالية الخديجة في ظل السياسة الشرقية، وظهرت الدعوات التي تؤصل لليبرالية في حياة الناس الخاصة بأسماء أُخرى وطرح شرعي من الكتاب والسُّنَّة، وظهرت المدارس الفكرية التي تدعو إلى العصرنة الاجتماعية باسم تجديد الدين وتطويره، وتدعمها السياسات بإبرازها، والحَجْر على غيرها، ولكُلٍّ هدف وغاية.

وكثير ممن يتدثر بالليبرالية من «الشرقيين» يقرأ النقد لليبرالية ويتهم النقاد بعدم الفهم ويقول: «ليست هذه ليبراليتي»، وهو صادق مع نفسه؛ لأنه أخذ من الليبرالية ما يحتاج إليه، وجهل أو تجاهل الباقي، وأقنع نفسه بإطلاق الليبرالية على ما وصل إليه، وبقي في صراع مع كثيرٍ من ممارساتها ولوازمها يشده الدين تارة إن كان ذا دين، والقبيلة تارة إن كان ذا قبيلة، وأنظمة السلاطين الصارمة، وكذلك العُرف وعمل الناس، ويستقر في ذهنه ما رغبه الهوى وأذن به السلطان واستطاع تسوُّره من العُرف والعادة والدين، وما عدا ذلك فيمسك عنه متى علم أنه سيُخفق ولن ينال مراده.

والمعتنقون لليبرالية يتعاملون معها كالقميص الفضفاض، منهم مَن تقمَّصه كله، ومنهم مَن اكتفى بإدخال يده في كمه، ومنهم مَن رمى به على عاتقه، ومنهم مَن التحف به، بحسب ما يؤثر عليه من خلفيات

فكرية وعقائدية وما يُقيده من حُدود الطبيعة وأجوائها الفكرية وموانع المجتمع والسياسة، ومنهم مَن لبسه منكسًا، وكلٌّ يقول: إن عليه قميص الليبرالية ويصدر عنها عقلًا ونظرًا، وكُلٌّ صادق في قوله، فهم يؤمنون ببعض الليبرالية ويكفرون ببعض، وأعظم خطأ ينطق به الواحد من أولئك أن يظن أن ما هو فيه هو الليبرالية وغيره لا يعنيه، بل ليس منه في شيء، وأن إنزال النقد على الفكر ومواجهته به إنزال من لا يدري معنى الليبرالية ولا يُحسن أن يفهمها، متجاهلًا مبادئها وممارساتها وتاريخها الممتد عبر قرون، والحد الذي يتفق عليه منظِّروها، فمن يُريد أن يأخذ من الليبرالية معنى الحرية الخاص به، ويتبرأ من ممارساتها الأخرى التي يتفق عليها أهلها، ويؤصلون المصطلح عليها، فهو كمن يأخذ من «الإسلام» معنى السلامة والاستسلام ويُفسر الإسلام بالمعنى الذي يحوم حول مفهومه، ولا يعنيه قواعد الإسلام وثوابته ونصوصه، فهذا دخيل على الإسلام، وذلك دخيل على الليبرالية، والمصطلحات وحقائقها وحدود معانيها لا يملك تفسيرها فردٌ حسب فهمه، وليس له أن يعترض على ناقدٍ ما دام يلبس قميصًا لا يدري باطنه من ظاهره.

والمراد من الليبرالية ما يتفق على معانيها مجموع منظِّريها، وإلا فهم لا يؤمنون بمُشرِّع ولا بمُقَدَّس، وبعض تنظيرات أهلها تختلف عن بعض، فبعض تصورات جون مل تختلف عن تصوُّرات جون لوك وروسو.

وكثير من الليبراليين لا يدري مقدار ما حمل من فكر، وما يلزم أقواله وأفعاله من فِعل وترك، وهمه الوصول إلى قناعة عريضة تخصه ينتج عنها فعل معين، ولوازم هذا الفعل وهذه القناعة لا يستحضرها، كمن يضع قُبة عريضة ليجلس في زاويةٍ منها.

ومثل هذا من لا أصل له مُستقِرٌّ، فيُقرر في حال ما ينقضه في أخرى، بحسب المصلحة الذاتية، وما تمسك بأهدابها، كما يُسوِّغ كثيرٌ منهم للدول والسلاطين والمنظمات والإعلام ولأنفسهم من الظلم والكذب والسجن والقتل والمنع من الكتابة والكلام في حق خصومهم ما لا يستقر على قواعد الليبرالية ومبادئها، وهؤلاء لا يأخذون منها إلا ما يحتاج إليه هواهم، لا أن تأخذ الليبرالية من أهوائهم ما لا يوافقها لتضبطه، وما يكاد الواحد منهم يقول عبارة تقرِّبه إلى منطق الليبرالية إلا ويقول عبارة أُخرى تعيده إلى حيث جاء.

فأعمالهم قاصرة عما تهجس به نفوسهم من أفكار وعقائد ولوازم.

والحديث عن الليبرالية يقتضي النظر في حقيقة العقل الذي يُعتبر مُشرعًا ومُحكمًا، ونتائجه في الحياة البشرية، فنحن لسنا نسقًا بشريًّا منفردًا بعقول لا كالعقول، وبمادة وطبيعة لا كالمادة والطبيعة، وأما طَرْق عُقول الأفراد والبحث عما يُريده الواحد منهم، فهذا ليس من أصول ضبط الأفكار في شيء، بل من بحر الشهوات التي لا ساحل لها.

وإن كانت الليبرالية تؤصل لعدم التأصيل والتقعيد العقلي، وترسيخ الفوضى الفكرية بإطلاق حرية الأقوال والأفعال والعقائد للأفراد، إلا أنه لا يُمكن أن يكون ثمة فكر لا يُمكن ضبطه، ولكن قد تتسع دائرة التقعيد والضبط حتى تكثر الأنواع تحتها كثرة لا تُحصى، وكل خطأ فكري واعتقادي حصل في التاريخ وأرسل الله إلى أهله رسولًا وأنزل كتابًا وأوقع عقابًا فهو داخل تحت التشريع العقلي الليبرالي ومُندرج تحت أُصوله، وهو الجسر الموصل إليه، وكل الأحكام الإلٰهية التي واجه الله وأنبياؤه بها تلك الأفكار فهي من الغلو وكبت الحريات والاستبداد في النظرة المادية الليبرالية، لا يُمكن أن يُقر بغير هذا إلا من لم يفهم ما الليبرالية.

فالحرية الجنسية هي التي آمن بها قوم لوط، والتأصيل لذلك وصل غايته فيهم، فلم يصبح نكاح الرجال للرجال عُرفًا إلا وقد استساغوا قبله نكاح النساء، واستباحوا وطأهنَّ في الأدبار، وأصبح الشذوذ في الدكاكين والأسواق وليس خُفية وسرًّا؛ قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]؛ **يعني**: الشذوذ في الفاحشة علانية ومجاهرة، واستقر الأمر وشاع حتى أصبح المنكرون له فئة قليلة وهم آل لوط؛ لذا قال تعالى مبينًا حال الفريقين: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢]، وهذا الطلب لا يكون إلا من الأكثر للأقل النادر.

وكل ما يطالب به أصحاب هذا الميل اليوم هو أن لا يضطرهم المجتمع إلى الاستخفاء بأمرهم، وأن يعتبرهم أناسًا لم يخرجوا عن العقل والعادة المستساغة، وأن ميلهم الشاذ كميل الرجل للمرأة البيضاء أو السوداء.

والحرية الاقتصادية هي التي طالب بها قوم شعيب؛ أن يتصرف الفرد بماله كما يشاء دون أمر أو نهي من دين أو سلطة؛ قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]؛ **أي**: ما جئت به ليس من نتاج عقل صحيح تام، وهذا النوع من الحرية هو الليبرالية الاقتصادية التي يُطالَب بها اليوم، وإن اختلفت المصطلحات والشعارات وتباعد الزمن.

والحرية الدينية هي التي عَرَضَها كفَّارُ قريش على النبي محمد ﷺ، وذلك لمَّا أَيِسوا من رده، عرضوا عليه الإقرار بعقيدتهم ليقروا بعقيدته،

فيؤمنون نصف سنة معه، ويؤمن نصف سنة معهم، إشارة إلى التقارب بين العقيدتين؛ روى ابن جرير عن داود، عن عكرِمة، عن ابن عباس، أن قريشًا وعدوا رسول الله ﷺ أن يعطوه مالًا فيكون أغنى رجل بمكة، ويزوِّجوه ما أراد من النساء، ويطئوا عقبه، فقالوا له: هذا لك عندنا يا محمد، وكفَّ عن شتم آلهتنا، فلا تذكرها بسوء، فإن لم تفعل فإنا نعرض عليك خصلة واحدة، فهي لك ولنا فيها صلاح. قال: «**ما هي؟**». قالوا: تعبد آلهتنا سنة؛ اللاتَ والعُزَّى، ونعبد إلهَكَ سنةً، قال: «**حَتَّى أَنْظُرَ مَا يَأْتِي مِنْ عِنْدِ رَبِّي**». فجاء الوحي من اللوح المحفوظ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ السورة [الكافرون]، وأنــزل الله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٤ ـ ٦٦](١).

وعلى هذا المبدأ كل ما جاءت به الأمم من عقائد وأفكار مردها التحليل العقلي وإن عارضها الأنبياء، فالعلمانية والليبرالية تؤصل لها، وتنفي عن أفعال أفرادها صفة الشذوذ والخطأ، فضلًا عن إنزال العقوبة والتأديب.

هذا ما تقرره الليبرالية بأنواعها، ولكن بعض المؤمنين بها هم أصحاب عقائد وأفكار سابقة، ترسخت جذورها فيهم، فيظهر أثر تلك الأفكار على ليبراليتهم من حيث لا يشعرون، وكل عقيدة سابقة يُعمل بها ـ ولو باطلة ـ فلها تأثير على العقيدة الجديدة، سواءً كانت صحيحة أو باطلة، فيبقى أثرها في العقل ولا يزول بسهولة، ولهذا فإن النبي ﷺ إنما منعه من تقرير بعض الأحكام الصحيحة كونُ بعض الصحابة لديهم بقايا في عقولهم من الجاهلية يصعب نزعها؛ ومن ذلك قوله ﷺ لعائشة:

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٦٦٢، ط. شاكر).

(يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ، لأَمَرْتُ بِالبَيْتِ فَهُدِمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ وَأَلْزَقْتُهُ بِالأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ؛ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا، فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ).

وأول ما يبدأ المتغير يكون ضعيفًا هشًّا، وإن أظهر القوة فتلك عاطفة لا عقيدة، والعقيدة لا تكون إلا مع العلم التام، وإذا كان لدى الإنسان قناعة بما اعتقده وميلٌ إليه، تراه يضطرب كثيرًا بمحاولة السكوت عن مواضع الشذوذ والخطأ التي يراها في معتقده الجديد، أو مدحها بعبارات عامة موهمة يدخل فيها الخير والشر، وإذا استُوقف عند لفظ عام بيَّن أنه أراد وجه الخير المشرق منها، ويستمر في التعميم حتى تعبُر معاني ومفاهيم الخطأ إلى الأذهان الغافلة، حتى تترسخ فيأتي زمن التخصيص لها بالثناء والإشادة.

وسبب هذا الاضطراب قلة العلم، وتحكُّم العاطفة.

وربما كان أثر الدين في بعضهم عكسًا لهاجسه وخوفه من تأثير الأفكار والعقائد السابقة عليه، فيتطرف في ليبراليته أكثر من غيره لأنه يخشى أن يكون تردده بين كل خيارين هو بسبب خلفيته الفكرية السابقة ورواسبها، فيجنح إلى الأبعد من الخيارين؛ خوفًا من أن يرى غيره أنه أسير لتاريخه الفكري، فأراد أن يخرج من قيده السابق إلى العقل الحر، فيتجاوز العقل إلى وحل النفس، ولهذا تجد عند بعض أهل الديانة المنسلخين عن ديانتهم من الجنوح أكثر من غيرهم من الفساق؛ وذلك أن كل منتكس عن فكرة يغلو في التمسك بضدها أكثر من سابقتها في الأغلب؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧].

وأشد من هذا مَن إذا كان يؤمن بفكرةٍ تتفق في بعض أُصولها مع

الليبرالية؛ كالماركسية، فهما يتفقان على تعظيم المادة وأنها هي التي ينبغي أن تُحلَّل وتُفحص وتُخرج نتائج الصواب والخطأ بناء على نتائج العقل معها، فالماركسية تؤمن أن المادة وُجدت قبل الأفكار، وهي الأصل، والأفكار حدثت تأثرًا بالمادة، وأن الإلٰه لا وجود له، بل أوجدته النفوس حينما خرجت إلى عالم المادة، والأشباح تحيط بها كالمطر والبرق والرياح والصواعق والشهب، خادعت نفسها بإيجاد متصرف في الكون يُركَن إليه يأمر الكون وينهاه، حتى تستقر النفس من القلق، ولكنهم يرون أن الإيمان بالإلٰه يُضعِف المادة ونمو العقل، وإعلان هزيمة العقل بوضع سلاح الحياة وتسليمه للأقوى اعترافًا بالهزيمة قبل خوض المعركة، ويرون أن الإيمان بالإلٰه والبعث والحساب يجعل المظلوم يترك حقه عند القوي لأنه سيأخذه في الحياة الأخرى، فيُحاربون الإيمان لتقوى عزيمة الضعفاء التي كسرها الإيمان ـ بزعمهم ـ على التمرد والمطالبة بالحق.

وكثيرٌ ممن ضعفت الماركسية في قلبه بعد سقوط الدول التي تبنَّتها، وظهرت الليبرالية المادية، وافقت الليبرالية عندهم الإعلاء من قيمة العقل فوق كل شيء حتى ولو كان وحيًا من خالق.

ولما اختلفت المؤثرات والخلفيات الفكرية والعقائدية عند الليبراليين، اختلف تطبيقهم لليبرالية وممارستهم لها.

ولذا تجد الليبرالي في مصر يختلف عن الليبرالي في الشام والحجاز ونجد وغيرها بحسب حدود البيئة التي يعيشها؛ لأن الليبرالية تُرجعك إلى عقلك الخالص بلا تأثير إلٰه أو مألوه، والعقول تختلف في ذاتها قدرةً وخبرةً وحدةً، وتتباين في المؤثرات عليها التي قد تكون دقيقة ولا يشعر بها صاحبها، وكل عقل يجب أن يُصيِّر صاحبه فحسب، ولا

يُصيره غيره، والعقل لا يستطيع أن يخلِّص نفسه من المؤثرات؛ لأنه إناء وما دخل إليه لا يخرج منه.

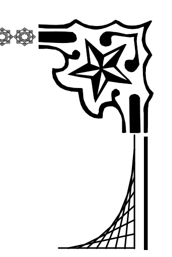
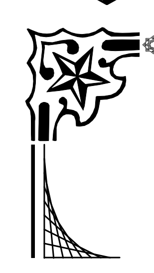
وفي هذا الشتات العقلي، خطابي متوجه إلى مجموع الفكر الليبرالي، وما على الكاتب من ملام إن قصَّر صاحب النهج في فهم نهجه وتطبيقه، أو اختار جزءًا يناسبه وقتًا وبلدًا وتنكَّر للباقي، أو اختار من ينتسب لذات العقل ما تركه أخوه وتبرأ من غيره، فخطابي هنا متوجه إلى أرض الفكر الفضفاض، وإن أخذ كل جماعة منهم زاوية منها وتبرءوا من الزاوية الأخرى، فهذا مبني على مصالح خاصة، أو محاولة التوفيق بين أفكار المفكر السابقة وظروفه الاجتماعية والسياسية، ولكن الجميع في النهاية يصلون إلى غاية واحدة، وإن طال الوقت، وهذا من أظهر لوازم الفكر، فما لم يصل إليه الواحد منهم اليوم سيصل إليه غدًا، فالليبرالية الغربية على اتساعها تتسابق نحو الوصول إلى نهاية واحدة ولا تلتفت إلى الوراء، فلا يرجعون عن تقييد الانفلات وإنما يُفلتون قيد القناعات لتمضي بهم إلى أقصى ما يمكن أن يُفعل، والليبرالية اليوم لو تمسكت بأخلاق الليبراليين السابقين لأصبحت متخلِّفة.

ومَن زعم أنه لا تحد فكره الليبرالي العادة وتتحكم فيه الطبيعة التي يعيشها وتغلب فكره، وتؤثر فيه السياسات أيًّا كان مذهبها وعدلها وجَورها، فهذا يُكابِر نفسه من حيث لا يشعُر، وإن أراد الحقيقة فليرسم حجج الفكر الذي ينتمي إليه ويصور صوره في كتاب مقروء أو لفظ مسموع، ثم يعرضها على أفعاله، ثم على فلاسفة المعاني والمعقولات الذين يُؤمِن بأصولهم، ليعرف قيمته بينهم، فإن لم يفعل ذلك، فاعلم أنه لم يزل متورطًا في مخادعة نفسه، محبوسًا على ما يراه ويبصره، ويفسره هو بنفسه، ولا يكون هذا إلا من نفس متكبرة، وعادةُ مَن كان كذلك أنه

لا يُجالس إلا مَن يستمع إليه، واصطناعُ الهيبة لنفسه وفكره هي أعظم ما يُعطِّل النظر الصحيح، وهكذا يَضِلُّ كلُّ مَن فقَدَ المخطِّئ له إذا أخطأَ، واللائمَ له إذا أساء، والمقوِّم له إذا اعوجَّ.

ومن يُعظِّم نفسه يملأ قلبه بالوهم الذي يمنع الحق من دخوله، ولهذا فالمتكبرون أقل الناس فهمًا؛ لأن قلوبهم مليئة بالوهم، وإذا جاء الحق فاض. قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، ولهذا كان أكثر الأنبياء أتباعًا الضعفاء المتواضعون لأن قلوبهم خالية من وَهْمِ العظمة.



سياسة العقل مع الأفكار

العقل يَقطَع بأن ما كان أصله الانفلات يؤصَّل له الكبح والتقييد، لا أن يُفسَح له الطريق وتُعبَّد له كل السبل ليمضي؛ لأنه ليس بحاجة إلى ذلك، فهو أحرص منك على هذا لأنه مفطور عليه، كالسيل الجارف ليس بحاجة إلى إزالة الموانع من أمامه، وإنما هو بحاجة إلى ضبطه وتوجيهه ليُنتفَع به، هذه سياسة فطرية جرت عليها السُّنن الكونية، والشرائع السماوية، وهي ما تعاملت به شرائع السماء مع العقل، وقَلَبته وعَكَسته العلمانية وثمارها كالليبرالية فظهر كثير من آثار أخطاء العقل إلى حدٍّ شارك فيه الإنسانُ البهيمةَ؛ لأنه خُلِق منفلتًا ومهَّدت له السبلَ ليكون أكثر انفلاتًا.

وهذا أصل اضطربت في فهمه الليبرالية، واختلط على الليبراليين الفرق بين كون الأصل في العقل والإنسان الحرية والانعتاق في ذاته، وبين سياسة التعامل معه، فهل الأصل في التعامل مع العقل التقييد بضوابط، أم الترك والتخيير، أم التذييل والتسويغ له ما يُريد، والتسويغ زيادة على الترك والتخيير، والليبرالية تنتقل بين الثاني والثالث، تارة هنا وتارة هناك، وهذا تحصيل حاصل.

والقاعدة الكونية أن ما أصله الثبات يُضبَط نقله، وما أصله الانفلات يُضبط تثبيته، فالزروع والثمار والبيوت والمعادن يُضبط نقلُها حسَب المصلحة لا أن يؤصل ثبوتها؛ لأن أصلها الثبوت، وما أصله الانفلات يُضبَط تثبيته كالسيل والرياح وكثير من الكائنات الحية، ومثلها

العقل، أصل تركيبته من جهة الثبات والانفلات شيء والتعامل معه شيءٌ آخر.

وكما تفسد أحوال الناس ومعيشتهم في الاضطراب في قلب هذه القاعدة، كذلك تفسد أفكارهم وعقائدهم وأخلاقهم في قلب قاعدة العقل والتعامل معه.

وقد انشغل الفكر الليبرالي في تعبيد الطريق أمام العقل ليعمل ما شاء ويعتقد ما يُريد، بدلًا من تسييسه والانشغال بضبطه حسب ما يُريده الله، وحسب ما يَظهر للإنسان من مصالح ومساوئ الأعمال والأقوال وآثارها بما لا يُبطل حكم الله.

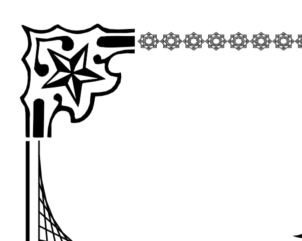
حواس الإنسان كالسمع والبصر تفسح الطريق وتمهده أمام العقل ليسير، وهذه الحواس لا تُدْرك بنفسها وإنما هي آلات تتحسس للعقل، ولهذا لا يستفيد منها ميِّت العقل والدماغ ولو كانت سليمة صحيحة، وقد جعل الله تركيبة الإنسان متناقضة ليُشعره بالضعف، فجعل عقل الإنسان أوسع من طاقة بدنه، فيرى الإنسان ويسمع ويتأمل ما لا يستطيع الوصول إليه بيده وقدمه، حتى يُدْرِك ضعفه وهوانه بنفسه، فالسمع والبصر يُرِيه ما لا يستطيع تناوله بجسده، فالنفس تطمع بالوصول إلى ما ترى والبدن عاجز والحواس تُرِيها كل يوم جديدًا لترى عجزها كل يوم، ولذا من سياسة العقل كبحه ليتوازن، لا أن يُطْلق إلى ما وراء السمع والبصر كالغيبيات التي أخبر الله عنها، فالواجب الإيمان بها، إذ أنه عاجز عن الوصول إلى الماديات البعيدة التي يشاهدها وتحليلها، وربما حللها وخرج بنتيجة خاطئة، فكيف بتحليل ما لم يشاهده ويرَه.

ولو جعل الله كل ما يُدْركه العقل بحواسه كالسمع والبصر تصل إليه اليد والقدم، فقصَّر نطاق العقل ليقرب من قدرة اليد والقدم، أو

زاد قدرة اليد والقدم لتتساويا مع العقل، لما أقر بعبودية الله كبير أحد؛ لأن العقل كَفَر وهو مضطرب عاجز، فكيف به وهو يشعر بكمال القدرة بتناول كل ما يُريد.

والعقل سُمِّي بهذا الاسم لأنه يعقل النفس ويُقيدها فلا تضل، والعقل يصح بصحة تقييداته لا بانفلاته، والإسلام بتقييداته القليلة للعقل نهيًا وأمرًا حقق للعقل اسمه ولم يجعله اسمًا بلا مسمى، والليبرالية إما أن تُثبت للعقل اسمه بتقييده أمرًا ونهيًا بتعليل صحيح، فتُحقق للعقل اسمه، أو تبحث له اسمًا آخر غيره.





إدراك نهايات الأفكار

وكثير من الأفكار يُدرِك أهلها من أين تبدأ أفكارهم بهم، ولكنهم لا يدركون إلى أي شيء تنتهي، وبقدر بُعْد النظر في طول الطريق يكون الثبات عليه، وصحة أوله من عدمها، فالأفكار الصحيحة التي تنتهي إلى أفعال وسلوكيات خاطئة أَولى منها التي لا تتغير، ولو كان فيها نسبة خطأ يسير، فالفكر لا يملكه فرد حتى يتصرف فيه، بل هو للأمم والمجتمعات والأجيال المتعاقبة، لا يُمكن أن يتغير من جيل واحد أو جيلين، فأنت ترى تمسُّك الناس بِزِيّ ولباس واحد أجيالًا؛ لصعوبة التغيُّر، ولو كانوا يرغبون في تغييره؛ لأن للتقلُّب هيبة في النفس، هذا في اللباس، فما الشأن في العقائد والأفكار التي قاتل عليها أناسٌ الأنبياءَ، وتكبَّروا وعاندوا، ولو أمروهم بتغيير لباسهم، لغيروه بلا قتال! وكثيرًا ما يُخطئ مقرِّرو أفعال الأفراد وتصرفاتهم بسبب جهلهم بالعاقبة وتدرجها، ونظرهم القاصر لها.

والعقول تُحْسن البدايات وتضل في النهايات، فكون العقل بدأ بفكر صحيح لا يعني أن نهاية طريقه الفكري صحيح، فالعقل يضْعُف إدراكًا للنهايات كلما بعدت، فالعجب من اجتماع العقل والسمع والبصر واليد وانكبابها عند الكتابة على الورق ومع هذا يحتاج أحذق الكُتَّاب إلى ورقٍ مسطر يهديه حتى لا ينحرف سطره، فكيف يُريد الإنسان الوصول بهذا العقل المجرد بلا انحراف في طريق ممتد أوله عنده ونهايته عند ربه من غير أن يرسمه الله له وأن يتابعه مصححًا له كلما انحرف: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا

صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. والعقل إذا كان طريقه طويلًا انحرف وهو لا يشعر.

ومن أخذ الأفكار بالتدرج اليسير توطن على كل فكرٍ بلا استثناء، ولو كان سيئًا؛ لأن السوء على سبيل التدرج اليسير البطيء لا يُدْرَك، لهذا تجد كلَّ فكر غير رباني يبدأ صحيحًا بأصول فِطرية وعقلية صحيحة، ثم يضاف إليه شيئًا فشيئًا حتى يتبدل كله ويتسمَّى آخره باسم أوله، ولو جاءه أولًا كما هو في نهايته لأنكره واستبشعه، فعبادة الأصنام والكواكب والبقر لم تكن عبادة في أولها.

والشيطان لا يعود بالإنسان إلى الشر هرولة وإنما بخطوات متدرجة حتى يُسَكِّنه ولا ينفر ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾ [البقرة: ١٦٨] لأن طريقه مظلم فيحتاج إلى الإيناس.

والليبرالية قبل قرنين لو عرف منظِّروها أنها ستنتهي باستساغة الشذوذ الجنسي وتشريعه وأن الرجل يتزوج الرجل في محفل عام بوثائق قانونية، فيضاف الرجل في جواز سفر الآخر زوجًا له وكذا المرأة مع المرأة! واستساغة التعري بحيث يُغطَّى القُبُل وحلمة الثدي فقط.. لم تقم دعوة لهذا الفكر، فهم أدركوا من أين يبتدئ الفكر بهم ولكن لم يُدركوا نهايته وحدَّه، ولم يُدركوا حقيقة العقل أنه يجمح إلى الأمام دائمًا ليفك قيده، وليس من تركيبة العقل الرجوع إلى الوراء، والشيطان يحدو به ويُسليه حتى ينتهي إلى ما لا يمكن أن ينتهي إليه بشرٌ صحيح الفطرة.

وتحرير المرأة في مصر بدأ بتأصيل قواعد الليبرالية، والمطالبة تبعًا لذلك بنزع حجاب المرأة والذي هو النقاب فقط، وبعد مرور مائة عام احتفلت زوجة رئيس مصر بمرور قرن على ذلك، وقُدمت مطالبات وأوراق تطالب بتحرير المرأة من قوامة الرجل، وبحقها في الزواج من

أربعة أزواج، وبإلغاء حق الزوج في الطلاق، وبمنع اختصاص المرأة بالعدة، والمتابع يستيقن أن قاسم أمين الذي ناكف الشريعة وبدأ بالمطالبة بنزع النقاب تحت مبدأ «الحرية» «وتحرير المرأة» لم يَدُر في ذهنه أن الذين يسيرون على مبادئه وأُصوله سينتهي بهم الأمر بعد مائة عام إلى أن يطالبوا بهذه الكفريات القطعية، ولكن هذا طريق ليس لأحد أن يسلك أوله ولا يدري أين ينتهي به؛ لأنه في أمور الدنيا سفه وبلادة، فكيف في أمور الدين؟!

وقد جاءتِ الشرائع السماوية كما في القرآن والسُّنَّة المحكمة بإغلاق كل المنافذ التي يراها الإنسان حسنة الآن ثم تَؤُول إلى الأجيال المتأخرة بالشر، ولا يُدْرِك الإنسان لوازم الأقوال والأفعال، بل ربما كان ذلك لزومًا بطيئًا دقيقًا يصعب عليه إدراكه، حَسَمَه الدين بالمنع وهو يقف حائرًا أمامه، ولكن لو آمن بأن المشرِّع المنظم هو الخالق نفسه خالِقُ الزمن والعبد، وكُل شيء عنده بحساب دقيق؛ لزال عنه كثيرٌ مما يجد؛ لأن الأفكار والعقائد ليست ملكًا لفرد أو جيل، بل هي حق مشاع متلازِم لا ينفك أولها عن آخرها، وانتقالها ولوازمها أمانة عظيمة للأجيال القادمة.

وأخطر شيء أن يرى جيل أنه ينتفع بشبرٍ من الفكر، ويأتي جيل يليه ليتسع لديه الشبر حتى يُصبح من الكفر، ويرى الأول أنه بريء من صنيع الآخر، وهنا تظهر حكمة الخالق في ضبط حياة البشر وناموس الخلق.

وكثيرًا ما يُهمِل الإنسان التفكير في عواقب الأفكار ولوازمها لمن جاء بعده؛ لأنه مفطور على حب ذاته والانشغال بها عن غيرها، ولو فُتحَت لوحة الزمن وصفحته كلها لم يجدوا نهجًا وفكرًا يستقيم به أمر

العصور كلها ولوازمه صحيحة بلا تفاضل واضطراب أفضل وأتم وأكمل من هدي الله لعباده كتابًا وسُنَّة.

لهذا كانت مواقف الأفراد ومصالحهم الوقتية التي تُعْرض بصورة الضرورة والحاجة ورفع الحرج وباطنها إلغاء النواميس والسُّنن الفطرية غير معتبرة التأثير على نظام الدين والعقل واتساق الحياة، واعتبارها في موقف ـ وإن كان صحيحًا في وقته ـ قد لا يجعلها معتبرة في مواقف أُخرى، وتتسلسل المخالفات تحت صورة قضايا الأعيان حتى يضطرب التشريع وتُلغى السُّنن الفطرية، فمثلًا الحياء سُنَّة فِطرية لكنه قد يُفَوِّت حقًّا فيُهضَم الإنسان ويُبخَس حقه، لكن هذا لا يُسَوِّغ الطعن في الحياء بأي وجه، ففي الصحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: مر النبي ﷺ على رجل وهو يعاتب أخاه في الحياء، يقول: إنك لتستحيي حتى كأنه يقول: قد أضر بك. فقال رسول الله ﷺ: **(دَعْهُ: فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ)**(١).

لأن كسر شوكة الحياء الفطري بموقف واحد يَفوِّت مصلحته العظيمة في نظام حياة الفرد الآتية وحياة المجتمع والأمم بعده، فالأفكار والعقائد والمبادئ في التاريخ لا تُهدَم إلا بمواقف فردية تجتمع ثم تكون حياة وفطرة أُخرى.

وهذا لا يلغي طلب المصلحة الذاتية والانتصار للحق، ولكن تحت لواء آخر لا يضر هيبة فطرة الحياء ويُقلل من شأنه، وهكذا كل الفطر الراسخة يجب ألا تُهدَم تحت مسوِّغ فردي صحيح؛ لأن كل مصلحة فردية صحيحة رجعت على الأصل بالنقض فهي مُلغاة.

وإدراك حقيقة أن القرآن تقويم وميزان للأمم والأفراد مهما تقلبت العصور والبلدان بهم حقيقة تغيب عن أذهان كثير من الناس عند تقويم

---

(١) رواه البخاري (٥/ ٢٢٦٨).

الأفكار ووزنها، فصلة القرآن والسُّنَّة بالواقع الحادث سواء كان الواقع العيني أو الواقع العام للبشرية؛ لأنه لا يمكن أن يَجعل كل جيل جديد لأنفسهم نظامًا ويلغون السابق بسهولة، فنُظُم الحياة وعادات الناس لا تُدفَن مع الأجيال ليأتي كل جيل بما يُريد، ويتجرد منها كما يتجرد الواحد من قميصه، فلا بد من ضبط نظام تصلُح عليه البشرية، وترك مساحات أخرى لحرية الناس يُغيِّرون ويبدلون ولا تُمَسّ المُسلَّمات والثوابت.

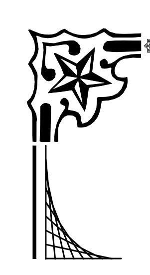
وإن كان ثمة ضرورات فتؤخذ بلا تغيير لحكم الله ولا تبديل لشريعة الإسلام؛ لأن الضرورات تنتهي بانتهاء سببها القائم في الأفراد، بخلاف الحكم والنظام الموروث؛ فإنه ثابت مستقر، وتبديله وتحويله مؤثر في نزول العقاب الذي لا يتغير وإن تأخر؛ لذا قال تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزاب: ٦٢]، وقال: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

وأخطر الأمور التي غفل عنها العلماء فضلًا عن عامة الناس، أن الخوض في مسألة من مسائل الدين منفردة، يختلف عن بحثها تحت تأصيل منحرف، وإن كانت المسألة في الحالتين سائغة القبول والرفض، كبعض مسائل المرأة لا كلها، فبحثها في ذاته واحد، ولكن بحثها تحت تقرير الأصول الليبرالية كالمساواة أو الحرية، والترجيح لقول يتوافق مع هذه الأصول عند رفع رايته، تأكيد لصحة الأصل بإطلاق وتأييد له، ودعمٌ لهذه القاعدة لتستوعب مسائل أُخرى لا يُمكن أن تخضع لقبول أي شريعة سماوية ولا فطرة إنسانية. فلا يصح أن تأتي إلى قلادة أو عِقْد مُزيَّف فيه جوهرة صحيحة، فتأتي إلى هذه الجوهرة وحدها وتُطنب في الثناء عليها وحدها، وتدعي أنك لم تمدح المُزيَّف، وأن قولك خاص، فهذا تجاهل وتغرير بصورة حق؛ لأن الجوهرة في منظومة المزيف لا تنفك عنها، وفقه الموازنات من أدق أنواع الفقه وأنفسها.

وعادة كثير من النفوس أنها تأخذ من المسائل والعلوم ما تهوى كما تأخذ اليد من الطعام ما تهوى، فتقوم بتركيب المعلومات بالهوى لا بالتدرج والانسجام فيما بين مسائل العلم، بل بالانسجام مع النفس، فإذا امتلأ العقل من خليط المسائل الخديجة قال هذا رأيٌ وهذا فكرٌ، وقد انقلب هواه إلى فكر وعلم ناضج.

ولذا فإن كثيرًا من المسائل التي يطرحها العقل إنما تحكمت بها الأهواء، وتفكيكها شاق جدًّا، لأنها مركبة تركيبًا غير علمي وعقلي صحيح، وعند عجز العلماء والعقلاء عن مناقشتها يظن أصحابها قوتها وبلادة الناقدين لها، فتزداد رسوخًا وقناعة فيه ويبقى صاحبها يعيش في بداية الأمر عجبًا فكريًا، ثم تتحول إلى حيرة وتناقض، وضيق وحرج، ويُبَدِّدها السير في الحياة والتأمل في الكون بعين البصيرة لا عين البصر.





العقل وإيجاد الفكرة من عدم

قبل الخوض في حقيقة الفكر الليبرالي، يجب أن يعرف العاقل حدود عقله، وأصول مداركه ومعلوماته، فالقوّة العقلية تقوى بكثرة الوارد عليها من المعاني والمحسوسات مع تَيقّظ وانتباه؛ وذلك أن كل النتاج العقلي لدى الإنسان موَلَّد من قياس معارف سابقة متناثرة على أمر حالي احتاج العقل إلى تحليله والحكم عليه.

والدليل على ذلك أن الإنسان لا يتمكن من رسم صورة يقوم بإبداعها بنفسه لم يرها من قبل، إلا صورة رآها في الطبيعة أو في المنام، وربما يظن مَن ألَّف بين أجزاء صور وأشكال متنوعة في صورة واحدة أنه أبدع شيئًا جديدًا، وإنما هو مركّبُ أمشاج وجامِعُ أشتات.

وكذلك الأمر في المعاني والأفكار في أبواب الخير والشر، وقد يكون مَرَدّ الشر إلى وحي الشياطين إلى الإنس، فيجري على ألسنتهم ما لا يخطر على بال بشر من المكيدة: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

والناس يتباينون في قوة الذكاء والتيقظ، ويتبع ذلك نقصان تركيب التقليد لديهم، فمن الناس من يُقلد في فعله وقوله كله، ومنهم من يُقلد في شطر أفكاره والباقي منها يؤلفه من مجموع أفكار ومعلومات أخرى، وقد تكون أجزاء المعلومات دقيقة وتتناهى في لُطْفها وتكثر أنواع المعلومات التي ألَّف بينها حتى يظن الإنسان أنه ولّد شيئًا جديدًا، وبذلك تنتج له نتائج في الحقائق والمعاني لم يرها في عمل سابق.

وكثيرًا ما يأخذ الإنسان العلوم فينساها على هيئتها التي أخذها وتصبح منثورة في العقول إلى ما لا يحصيه إلا الله من الأجزاء، تعود إلى ذهنه وتجري على لسانه مركبة بصورة أخرى لا يعرفها، وينفعه المنسي من العلوم ولا يشعر بذلك، ويَظن أنه أوجدها من العدم، وليس كذلك، وحاله كحال من انكسر له كأس من زجاج، ثم إنه لا يعرف أصله الذي كان عليه فنسيه، ولو شاء لاستطاع إعادته على تراكيب وصور لا تُحصى، وأصلها نُثار الأول، وأصل الأول نُثار لا يُحصى حاله ومكانه.

وربما يَنسى الإنسان شطرَ ما تعلَّمه وحفِظه أو بعضه ويثبت الباقي، فينتفع من المنسي أكثر من المعلوم لحِدَّة الذكاء في الأقيسة وتأليف المعلومات، ولكن تبقى المعلومات المذكورة أشرف وأقوى؛ لأنه بها تقوم الحجة على الإنسان وبها يُثاب وبها يُعاقب وبها يُخاطب في الدين والدنيا، فقيمته بالمذكور أكثر من المنسي.

وهذا ما يؤصله حتى الفلاسفة القدامى، كباسدو فيلسوف الهندوسية وسقراط فيلسوف اليونان، ولكنهما يرجعان ذلك إلى أصل غير صحيح، وهو إثبات تناسخ الأرواح، وتناسخ المعارف السابقة معها، حيث يقول سقراط: العلم تذكّر لما عرفته النفس قبل أن تصير إلى الجسد[1].

وإذا كان العقل الإنساني يخلط في المعلومات التي يُدركها ويضبطها بالحس ويتجاهل كثيرًا أصلها، فكيف سيتعامل مع كثير من المعلومات الغيبية الشرعية التي لا تُدرَك بالحس، وإنما مردها إلى الدليل السمعي من القرآن والسُّنَّة، وليس لها أُصول يُقاس عليها أو أجزاء يؤلف إليها؛ كصفات الخالق ﷻ، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ

(١) «تحقيق ما للهند» للبيروني (١/ ٢٥٦).

يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهكذا كثير من الحِكَم الإلـٰهية لبعض التشريعات الربانية التي ينتظر الإنسان الذي يعتمد على العقل المجرد تسليم عقله بصحتها، فإن فهمها آمن، وإن لم يفهمها كفر.

والإنسان ضعيف، فهو لا يُدرِك ما حوله إلا بكلفة، فهو لا يعرف ما يكون خلف ظهره إلا باستدارته، ولا ما في جيبه حتى يُخرِجه ليراه، ولا حلاوة طعامه ومرارته إلا بأكله، يتفحص الكون بحواسه، ثم يخاصم الله في أمر الغيب والسماء، وهو ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠]. ومن أعظم أسباب خلط العقل في النتائج أن من صفاته نسبة المكتسبات إليه ما وجد له فيها يدًا ولو ضعيفة؛ قال تعالى عن قارون وكنوزه: ﴿۞إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوۡمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيۡهِمۡۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ إِذۡ قَالَ لَهُۥ قَوۡمُهُۥ لَا تَفۡرَحۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ ٧٦ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٧٧ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ [القصص: ٧٦ ـ ٧٨].

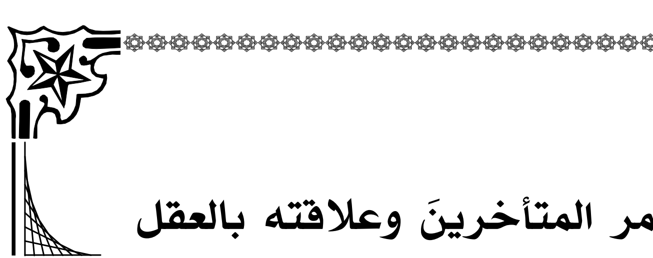
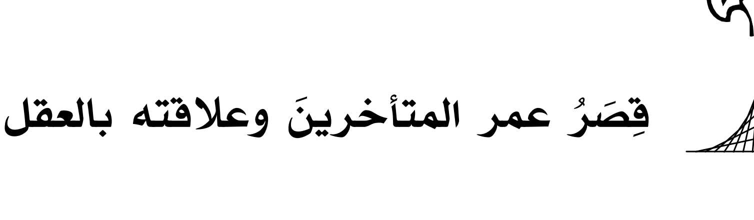
وإذا كان يتنكر للفضل الممدود المعلوم، فكيف في فضل لا يستطيع أن يعرف فاعله لكثرة أجزائه؟! وإذا كان هذا في المحسوسات فكيف بالمعاني كالمعارف والحقائق؟! وكيف وقد جُبل على النسيان لعظائم الأمور وهو عهد الله وميثاقه؛ ﴿وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ وَلَمۡ نَجِدۡ لَهُۥ عَزۡمٗا﴾ [طه: ١١٥]، روى ابن أبي حاتم في تفسيره عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قالَ: «إنما سُمِّيَ الإنسانَ لأنه عُهِدَ إليه فنسِي»[1].

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٩٦، ط. شاكر).

وكُلما زادت العوارض على أذهان البشر كانوا أقوى عقلًا وأوفر ذكاء، ولا صلة للسن في ذلك أحيانًا؛ لأن الصبي قد يُدرِك ما لا يُدرِكه الكبير؛ لكثرة العوارض على ذهن الصبي في حياته، وقلتها في الكبير، فلو قُدِّر أن مولودًا يُحبَس في غُرفة حتى يصبح كهلًا تُحجَب عنه العوارض كحجبها عن الجنين في بطن أمه، ثُم يُطلَق، لأصبح كالمولود الحديث خُلُوًّا للذهن ولو كان صحيح البدن سليم الحواس، وكثير من الناس يَحجب عن عقله الحقائق وتأمُّلَها وهو طليق حُر، ولا يُدرِك ذلك، ويظن أن إطلاق الجسد لازم لإطلاق العقل، فيُصدر حكمه على الحوادث ويفصل فيها.



قِصَرُ عمر المتأخرينَ وعلاقته بالعقل

من أعظم العِبَر أن الله سبحانه جعل للإنسان عمرًا محدودًا يفنى بذلك معه عقله، ولو طال بالإنسان عمره لكثرت معه العوارض العقلية والخبرة ونما وقوي، واستخرج بسبب ذلك ما لا يخطر له على بال من المعارف والرزق الذي أمره الله بأن يأخذ منه بالقصد، وكثرته تفسد الجنس البشري وتُطغيه: ﴿۞وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٧].

والعجب أن الإنسان لا يمتنع عن قتل غيره خشية أن يُشاركه في رزقه، ولو كان ولدَه وأقرب الناس إليه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ﴾ [الإسراء: ٣١].

وجاء في «الصحيحين» أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: (**أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**). قال: ثم أيّ؟ قال: (**أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ**)[1].

وقد رأيت الأزمنة التي يُبسَط فيها الرزق ويكثر فيها العطاء ورغد العيش يكثر فيها القتل والبغي، والأزمنة التي يقل فيها ذلك يقل فيها القتل والبغي، والتاريخ والحال شاهد عدل.

قال عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم: «العرب إِذَا كَانَ الخصب وبسط

(١) رواه البخاري، رقم (٤٤٧٧)؛ ومسلم (٢٦٨).

عليهم أسَروا وقَتل بعضهم بعضًا وجاء الفساد، وإذا كان السَّنَةُ شُغِلوا بذلك»[(١)].

ولهذا كان أول أتباع الأنبياء وأكثرهم الفقراء، وآخرهم وأقلهم الأغنياء، والله قد عدل مع الإنسان في حياته فاختار له قِصَر العمر وكمال العقل؛ لأنه لو اختار له طول العمر مع كمال العقل بغى وظلم وانحرف، ولو اختار له طول العمر فلا يُصلِح دنياه مع طول العمر إلا نقص العقل حتى يتم التوازن في الكون، ولكن إذا نقص عقله لم يستطع أن يستوعب خطاب الوحي كما يؤمر فينقص دينه، فلا يصلح الدين والدنيا إلا تمام العقل وقصر العمر، وقد كان الأوائل أكثر عمرًا منا لأن موروثهم من علم دنيا الأمم السابقة لهم قليل، لقلة من سبقهم من الناس وقرب حدوث البشرية، فلما كان السابقون وموروث علمهم كثيرًا عند المتأخرين ناسب أن ينقص عمر المتأخر لا أن ينقص عقله، لتتحقق الموازنة الكونية؛ لأن صلاح الدين بالعقل لا بطول العمر، فعمر نوح لم ينفع قومه فيفهموا ويستجيبوا بل عاندوا، فالسنن الكونية الكبرى تجري لتحقيق المقصد الأول من الإيجاد ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

ولم أر طول العمر في الوحي؛ القرآن والسُّنَّة يُمدَح إلا مع حُسن العمل، وموت الصغير قبل بُلوغه يُمدَح؛ لأنه لم يعمل سوءًا يُؤاخَذ عليه.

وما من فكرة تَصلُح بها البشرية إلا وهي أو أصلها في القرآن، ومن أعجبته حِكْمة عظيمة صالحة في قول مفكر أو فيلسوف فليتحسر على نفسه أن جهل موضعها من القرآن؛ قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٣٦، ط. شاكر).

لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

والحقائق الغيبية مَرَدُّها إلى الوحي الإلٰهي، والحقائق في سياسة الدول والشعوب والمصالح العامة التي يصعب على البشر استيعاب نتائجها لانقضاء العمر دون سبر حقائقها لطولها، يلخصها الوحي ويأمر بها لتصلح البشرية، وما يوجد من الخير والصلاح في الدول والمجتمعات هو من بقايا النبوات فيهم، وإن سَمَّوْا هذه القيم بغير اسمها، بعضها يُعمَل بها تامة وبعضها يُنقص منها، وبعضها يضاف إليها غيرُها مما لا يصلح أن يُضاف، وهذا ما ينص عليه القرآن، ويؤمن به العلماء والفلاسفة والمؤرخون ومَن دوّن في حضارات الأمم كالمسعودي (ت٣٤٦هـ) في «مروج الذهب» وهو من العارفين بالمذاهب وأحوال الأمم، وأبي الريحان البيروني في غير كتاب كـ«تاريخ ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة» وابن الأزرق الفارقي (ت٥٧٨هـ تقريبًا) وهو رحّالة عارف بأخبار البلدان وعقائد أهلها وأحوالهم، خاصة فارس (إيران) والعراق والجزيرة وأرمينية والشام، وبلغ جورجيا وذكر عنها في «تاريخه» ما لم يذكره غيره، وكذلك ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) في مواضع من كتبه، وابن خلدون (ت٨٠٨هـ) كثيرًا في مقدمته وفي كتابه «التاريخ».

يقول ابن تيمية في «الصارم»: «إنه ليس في الأرض مملكة قائمة إلا بنبوة أو أثر نبوة، وإن كل خير في الأرض فمن آثار النبوات، ولا يستريبنَّ العاقل في هذا الباب الذين درست النبوة فيهم مثل البراهمة والصابئة والمجوس»[١].

ويقول ابن خلدون في «تاريخه»: «الدول العامة الاستيلاء، العظيمة

(١) «الصارم المسلول» (١/ ٢٥٦).

الملك، أصلها الدين، إما من نبوة أو دعوة حق»[(١)].

ويقول المؤرخ أرنولد توينبي (ت١٩٧٥م): «التحول الديني كان حقيقة مبدأ كل شيء في التاريخ الإنكليزي».

وكل من تمويه الإنسان على نفسه وخداعه لعقله يحجب عنه الوصول إلى الحق، فخداع النفس من الكُلَف الشاقة والأمور الصعبة، يضطرب معها الإنسان، ولا يجد راحة بال وطمأنينة نفس، فيطوي عن نفسه الحجج التي تُخجله وتوبخه وتناقض قناعاته وأفكاره ويُهملها ويكابر عقله من حيث لا يُدرك معنى المكابرة بينه وبين نفسه، فالنفوس تأخذ من العلوم ما تهوى كما تأخذ اليد من الطعام ما تهوى، وكم من طعام وهوى تشتهيه وفيه الحتف. ومع هذا فإن العقل غلاب وكذلك الفطرة، تَفك قُيودها حِينًا وآخر، فيجد الإنسان تلك الحجج المطوية التي يهرب منها منشورة أمامه في الحياة بين وقتٍ وآخر تعترض عقله ونفسه، فتُحيي فيه جذوة الشك والتردد والشعور بالتقصير والذنب ولو في الخلوات، أو عند القلق والخوف، فكثيرًا ما تظهر الحقائق المغيبة بالطمأنينة ورغد العيش عند فقدها، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمۡ فِى ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِى ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٞ وَجَآءَهُمُ ٱلۡمَوۡجُ مِن كُلِّ مَكَانٖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢].

والقلب الذي لم يتقلب في مشاهدة أنواع المؤثرات؛ الخوف والطمأنينة، والحب والبغض، والفرح والحزن، يختل في معرفة الحقائق ووزنها بقدر نقصان تلك الآثار عنده؛ لأن قيم الأشياء بمعرفة آثارها ومكابدتها، فإذا لم تعرف عاقبة الشيء فكيف تعرف قيمته؟!

(١) «التاريخ» (١/ ١٥٧).

وما أكثر ما تتغير الأفكار عند نزول البلاء أو رفعه، وعند نزول النعم أو سلبها، وإخلاص المحتاج والمضطر في المودة لا ينبغي أن ينخدع به اللبيب وأن يركن إلى صاحبه العاقل ابتداءً.

وكثيرًا ما كان النبي ﷺ يُغيّر العقائد الفاسدة بالمال والنعم، فتزول الموانع من القلب، قال ابن شهاب: حدثني سعيد بن المسيب أن صفوان بن أمية قال: والله لقد أعطاني رسول الله ﷺ ما أعطاني وإنه لأبغض الناس إلي، فما برح يعطيني حتى إنه لأحب الناس إلي[(١)].

وكان أعطى حكيم بن حزام يومئذٍ مائة من النعم ثم مائة ثم مائة.

وهذا ما يسلِّم به جميع العقلاء العارفين بضعف النفوس، وهو كذلك ما يقرره الفلاسفة كأفلاطون في محاوراته، وأرسطو في الفصل السادس من كتاب الشعر، ويسمونه «التطهر» من العواطف باستثارتها بالمأساة.

وكما أن العلم مراتب، كذلك فالجهل بالمعلومات يتفاوت، وأعظم الجهل خطرًا الجهل بحقائق الدين المنوط به الخلق وسبب الإيجاد، وكثير من أهل العقل والمعرفة الدنيوية طُلقاء الجسد محبوسو العقل عن إدراك حقائق الوحي ومعرفة مقاصده، ويمنع أَحَدَهم من ذلك أنه يقوم بإطلاق ذهنه وتفكيره بلا قيد في باب من أبواب العلوم المادية أو الغيبية، ويتوسع فيها حتى يغتر بنفسه، فيظن أنه ممن يملك النظر في عُلوم أخرى، وهذا ممتنع في أصول العلوم، فكيف في فروعها ودقائقها؛ قال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧]، فلا يعني إدراك الماديات والدقة فيها فهم ما وراءها بنفس الذكاء والعقل.

---

(١) رواه مسلم (٢٣١٣).

ثم إن ذكاء العقول يتناسب مع بيئتها، لا يتناسب مع أصل العلوم ومجموع البيئات، فكل القرون السابقة تعاملت مع ذكائها حسب حياتها وعصرها، حتى العصور الجاهلية والمتخلفة لديها أذكياء ذكاءً يتناسب مع طبيعتهم وحياتهم، قوَّموا أمور الوحي وكلام الله حسب ذلك الذكاء، ولو قارنَّا أذكياء كل عصر بأذكياء عصر آخر لكان أحد الفريقين غبيًّا، وربما جاهلًا جهلًا مركبًا، ولكن المقارنة خاطئة، فكل عصر له بيئته وطبيعته، وله عقلاؤه.

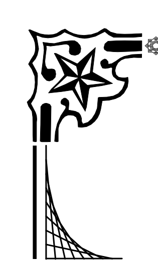
هذه المقارنة خاطئة في عصرين يرجعان إلى حياة مادية دنيوية واحدة، فكيف إذن بمن يجعل من عقله وذكائه ميزانًا لحياة غيبية، وهي الحياة الآخرة، ويُحكِّم التشريع الرباني الميزان لأزمنة متتابعة وعصور متطاولة إلى عقله، والعاقل مهما كان ذكيًّا لا يدري ما يحدث له غدًا، وكم من عاقلٍ تغيّر رأيه وفكره منقلبًا لبضع سنين عاشها، فكيف ينازع اللطيف الخبير سبحانه في حُكمه، وكثيرًا ما يحكم الإنسان في مسألة قبل أن يعيشها، فإذا عاش وسط الأمر تغيّر رأيه، وهذا ربما يكون في يوم واحد، وكل العقلاء في كل زمن يرون أن ما وضعوه هو قانون البشرية الضابط، ولن يضبطهم إلا الوحي الصادق والكتاب الناطق.

قال ابن عباس في تأويل الآية السابقة ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧]: «يعرفون عمران الدنيا، وهم في أمر الدين جُهّال»[١].

وقال الحسن البصري: «لَيبلُغُ من حِذْق أحدهم بأمر دنياه أنه يقلب الدرهم على ظفره فيخبرك بوزنه، وما يُحسِن يصلي».

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٠/٧٦، ط. شاكر).



الليبرالية السياسية

العقل الليبرالي لا يؤمن بحُكم الواحد المنفرِد على الجماعة والأمة، لا فرق بين الفرد النبي ولا الفرد غير النبي، ولا يؤمن بوضع دين يضبطه، بل يؤمن بأن يَحْكُم العقلُ نفسَهُ بنفسِهِ، فيجتمع الأفراد على وضع نظام وحاكم يجتمع عليه كلهم أو بعضهم، تحت ما يُصطلَح عليه بالانتخابات والبرلمانات، وهي لا تؤمن بالمُلْك المتوارث فضلًا عن المُلك الظالم المستبد، وإنما رضي أكثرهم بتنصيب الحاكم بأغلبية الأصوات مع وجود أصوات قليلة رافضة؛ لأنه لا يمكن تلافي عصيان القلة، مع توقف بعض متقدمي الليبراليين حول صعوبة قَسْر الأقلية، وخطورته عليهم؛ لأنه لا يتفق مع تمام الحرية، كألكسيس دي توكفيل (ت١٨٥٩) وجون مل.

ولتتميم حرية الفرد، وحقه في القول والفعل، لا بدّ من إبعاد السلطة عليه ولو كانت حكومة منتخبة، ويكون عملها عليه الإشراف والرقابة.

وتسعى الليبرالية إلى تنحية تحكيم أي شيءٍ غير العقل في شأن الفرد والجماعة، وعلى هذا يؤصلون ـ بصورة احترام ـ تنحية أي دين عن الحياة والسياسة، والحكم والقضاء والاقتصاد، وهذا يصح في الدين المحرف المنسوب إلى الله فيما لم يقله، ولكنه في القرآن المحْكم لا يُقبل إلا مع نفي الإيمان عن صاحبه؛ قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ

﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥]. بل قد جعل الله الحكم بكتابه لأنه محفوظ فقال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وجعل الحكم بما أنزل الله في السياسة والاقتصاد والحدود وسائر الأحوال عبادة كعبادة الصلاة والزكاة من الفرد؛ فقال: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠].

وقد أصَّل الغربيون لمدنيتهم، وتعاملوا مع النظم بالعقل المجرد لإفلاس الكتاب المقدس، لتحريفه من وجه، ولكونه صالحًا لزمنٍ معيَّن وبيئة معيَّنة من وجه آخر، فكل نبي يُبعث لقومه خاصة، وينزل عليه الكتاب على ذلك، وينتهي ببعثة من بعده، فانتهت كل الشرائع السابقة ببعثة محمد الشاملة العامة الخاتمة، ومدُّوا من أَجَل كتابهم، وجاءت أزمنة وتطورت أحوال، ولم يجدوا في كتابهم خلاصًا، فزادوا فيه ونقصوا حسب ما يُريدون، زيادة يسترها أحبارهم ويخفونها، ولم تنته النوازل، وأصبح كتابهم بأيدي جميعهم وأصبحت الزيادة فيه يُدركها العامة والخاصة، أحجموا عن الزيادة والتحريف مُكرهين، وزادت النوازل وتطورت الحال، وظهر الإفلاس وهم كارهون، واضطروا لصرف الكتاب عن مسار الحياة وجعلوه للعبادة الخاصة، وانفردوا بالعقل ليُنَظِّم الحضارة، وصدّروا تلك الأنظمة إلى الشرق على ذات العقلية التي لا ترى صحة شيء خارج عن العقل، يصلح للتشريع وللحياة، وأخذها عنهم بعض المنتسبين للإسلام على نفس الخطى والفهم، وشربوا دواء الحمى وهم أصحاء منها، والذي بهم إنما هو مرضٌ آخر تركوا دواءه.

وقد حذر الله من اتباع طريقتهم في تعطيل حُكم الله؛ فأنزل الله في أهل الكتاب قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]،

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

والليبرالية فكر لا بد من أن يتصرف الفرد فيه بشأنه ونظامه كما يُريد هو بعقله، بلا تأثير عقل آخر عليه، فضلًا عن تأثير دين الإسلام أو غيره عليه، ولا يُقَرّ الفرد أن يتصرف باختيار ما يُريد بدافع الدين؛ لأن الدين مؤثر خارجي عن العقل، ويجب ألا يكون موجودًا في الحياة، فلا يؤثر في الحياة ولا في الحكم والنظام، وإذا كان الدين مؤثرًا على مجتمع فلا يصلح أن يختار شيئًا؛ لأن الذي اختار الدين؟!، لهذا فالغرب لا يرى مناسبة دخول الليبرالية في السياسة في كثيرٍ من بلدان المسلمين ما دام الدين حيًّا في قلوبهم؛ لأن ذلك يعني دخول الدين في السياسة بعدما كان في المجتمع والأفراد، وهذا ما لا يتفق مع مفاهيم الليبرالية ومبادئها المادية.

والغرب يؤمن بذلك، ومع قدرته على إلزام كثيرٍ من دويلات الإسلام بهذا النظام، إلا أنه لا يفعل ذلك، فيرى أن شعوبهم ما زالت لا تصلح لخوض هذا الأمر؛ لتمكُّن الدين، فبدأ بعكس المبادئ والسعي لدخول الفكر الليبرالي إلى حياة الناس ومجتمعهم ليتغير ويُنحَّى الدين من القلوب والأفراد ثم من المجتمع، حتى يصعد إلى السياسة فتكون بلا دين، فيتم الانسلاخ من الدين كانسلاخ الجسد من القميص لا يضره أن يبدأ من أسفله أو من أعلاه.

وقد انعكست العقلية الليبرالية المشرقية، فأصبحت تفرض على الأفراد والمجتمعات ما تُريد بوساطة السلطة ولو بالاستبداد والعقاب، وهؤلاء أخذوا تمثال الليبرالية الغربية ونصبوه منكسًا على رأسه في الشرق، فالليبرالية الغربية تفرض على السلطة ما يُريده الأفراد وليس العكس.

وكثير من المبادئ الغربية المنحرفة في العقائد والأخلاق ـ كنفي العصمة عن كل أحد حتى القرآن المُنزل والنبي المصدق ﷺ، وكإباحة السفور والاختلاط، ومنع التعدد في الزواج ـ تُفرَض بالسياسة على الأفراد عند المشرقيين لكون هذه المبادئ من الدين ولم يُوجِدْها العقل الحر.

مع كون ذلك القهر والفرض والإكراه لا يتفق مع التأصيل الليبرالي العقلي في أبواب الحريات السياسية والاجتماعية، إلا أن بعض الليبراليين الغربيين يرون أن أصل ذلك ديني، وليس من نتاج العقل، والإرادة الحرة، وهذا ارتداد في طريق المدنية، ويرون شن ـ هكذا يقولون ـ حرب تمدينٍ ضد هؤلاء الذين يُبشرون بذلك[1].

وهذا ما يأخذ به كثيرٌ من الحكام في بلدان المسلمين، وتسليط الكُتاب والإعلام لإذابة الحقائق الشرعية، وتشويهها، أو إضعافها تارة باسم كونها عادة وليست دينًا، أو كونها مسألة خلافية لا تستحق التشدد، وما لا يُمكن مصادمته حُورب صراحة، بعدم مناسبته للزمن الحالي.

مع كون بعض منظري الليبرالية السياسية، لا يجيزون الإكراه على ما تُريده الشعوب ولو كان خاطئًا، يقول جون ستيوارت مل: «لا أرى لأي فريق من الناس الحق في إكراه غيره على التقدم في طريق المدنية، ما دام الذين يعانون من تطبيق القوانين الفاسدة لم يطلبوا العون من أحد، فإني لا أرى لأحد لا يعنيه أمرهم، الحق في التدخل في أمورهم، والعمل على إزالة وضع يتقبله جميع الذين يعنيهم، بحجة أنه عار في نظر قوم يقيمون على بعد أميال منهم، ولا يعنيهم الأمر في كثير ولا قليل. فليبعثوا مبشرين لمقاومة الدعوة إذا شاءوا وليناهضوا تقدم مثل هذه

(١) «أسس الليبرالية السياسية»، جون ستيوارت مل (ص١٠٧).

المعتقدات بين أبناء أمتهم بالوسائل المشروعة، وليس من بينها إسكات الدعاة»[١].

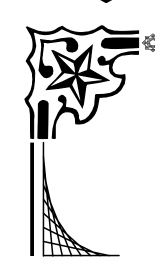
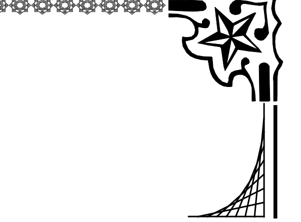
ولكن غلو بعض الحكومات في هذا الأمر، إنما كان لأجل الحفاظ على أنظمة الحكم ولو على إضاعة الإسلام في الناس، على أي صورة حصلت الإضاعة، ما دامت تُحقق الصورة الليبرالية الغربية في الظاهر.

وكثيرٌ من حكام المسلمين لا يُدركون تمام الإدراك أن ذلك من طرق زوال ملكهم، فإذا استقر الفكر الليبرالي وعمل به الأفراد سينتهي بالنظم وسياسة الحكم، ومَن عَرف الليبرالية المشرقية، أيقن أنها بدأت في كثيرٍ من تأصيلها بمواجهة الدين والعادات والأعراف الحسنة، وستنتهي بنقض الدول التي لا تتواءم معها، وأبينها الدول التي تُعنى بتوريث الملك.

وقد أصبح كثير من أتباع الليبرالية المتيَّمُون بها في الشرق في حيرة، بين حب الأصل والولع به، وبين المثال الممسوخ، حتى أصبح منهم من لا يدري حقيقة الانتكاسة في ذلك التمثال؛ هل هي في الصورة الغربية أو الشرقية، أو في بصره، هل هو يقلب عليه الحقائق فيمشي منقادًا يغمض عينيه تارة ويكابر أخرى، فلا يدري أي النوعين يتقي، وأيهما يحامي وأيهما داؤه، وأيهما دواؤه. ويرد على عقله كثير من التِّيه والذهول في الفكر والعقيدة، فيُقرر بلسانه أصولًا سياسية واجتماعية يخالفها في مجموع أفعاله، والعكس كذلك، وهكذا في الأخلاق كالعفة والحياء والستر فيُقرر ما لا يفعله أو ما لا يحبه في أهله ومحارمه، ولو فعله فبرَيب وشك وحرج شديد.

---

(١) «أسس الليبرالية السياسية»، جون ستيوارت مل (ص١٠٧).

أصول الليبرالية

الفكر الليبرالي فكرٌ عائم يعتمد على حق الفرد الواحد في اختيار ما يُريد؛ لأنه هو الخالق لأفعاله، ولهذا فهو لا يُقِر بوجود مُقدَّس مشترك معيَّن منضبط، لا رب ولا كتاب ولا نبي ولا غير ذلك، سواء كان مفكرًا أو غيره، ولا دستور لا يحتمل التغيير متى ما احتيج إلى تغييره، ولا يمكن ضبط هذا الفكر ضبطًا دقيقًا حتى لدى الفرد الواحد إلا في لحظة واحدة؛ لأنه ربما بعد تلك اللحظة يتحول عن كل معتقداته، وله الحق في ذلك، فيتغير معه ضبط الفكر أُصولًا وفروعًا.

والفكر الليبرالي يقرر أن الإنسان هو الذي يُحدث أفعاله ويختارها ابتداءً، من غير أن تكون مقدَّرة عليه قبل ذلك؛ **أي**: سابقة في علم الله، ويرفض الليبراليون تفسير أفعال الأفراد تفسيرًا سببيًّا، ويُعلِّلون ذلك بأنه لو صح التفسير الحتمي للأفعال لانعدمت مسؤولية الفرد عن أفعاله، والعجب أنهم مع إيمانهم بـ(قانون السببية) الذي يضبط الطبيعة، إلا أنهم يستثنون الإنسان منه، والمتأثرون بالفكر الليبرالي من الشرقيين لا يتحدثون عن هذا الأمر كثيرًا مع اقتناعهم به؛ لموافقته اعتقاد القدَرية المعتزلة الذين ينفون القدر، وينفون علم الله بالحادثات المستقبلية من الإنسان إلا عند حدوثها.

والحق الذي يشهد به القرآن والسُّنَّة وتُجمِع الأمة عليه أن أفعال العباد مِن خَلْق الله وإيجاده، وهي من العباد فعلًا وكسبًا، وهم الفاعلون لها، وهذا لا ينفي تقدير الله وعلمه بها؛ قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا

تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فالله، أضاف العمل إليهم، ولأن عمل العبد حاصل بإرادة الله وتقديره وقدرته كان خالقًا له، ومن قال: إن الإنسان يخلق أفعاله من دون الخالق سبحانه، فقد جعل في الكون خالقَينِ، وهي عقيدة المجوس.

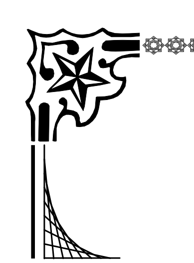
وعادة الفكر الليبرالي عدم إثارة أمور الغيب الإلـهي والاقتصار على المادة وما دونها، ولهذا لا يرغب أكثرهم في الحديث عن الخالق سبحانه، أو أمور الآخرة والدين.

وبالرغم من تشعُّب الفكر الليبرالي وتشتته إلا أن من مبادئه أن الأصل في السلوك والممارسات إمكان الانضباط، حتى في سلوك الحيوان البَهيم، فلجميع أنواع الحيوان غير العاقل سلوك يُمكِن ضبطه، ويظهر هذا في مواضع كثيرة من القرآن؛ كما في قول الله تعالى عن النمل: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [١٨]، فثمة آمر ومأمور، وساكن ومسكون، ونطق ومنطق، وحد للسمع والطاعة. وقد صنف غير واحد من الفلاسفة والكُتَّاب في سلوك الحيوان وانتظام عمله، وهذا يُدركه مَن نظر في كتاب «الحيوان» لأبي عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، و«حياة الحيوان الكبرى» لأبي البقاء الدَّميري (ت٨٠٨هـ)، و«سلوك الحيوان» لجون بول سكوت. والإنسان العاقل مهما كان منفلتًا يُمكِن ضبط سلوكه وتصرفاته، ولو في دائرة عامة عريضة الاتساع، كذلك الفكر الليبرالي لا يخرج عن هذا التأصيل، وبمجموع فلسفات العقل الليبرالي وممارساته فأصوله التي يُحاكم إليها أربع لا يخرج عنها بجميع تطبيقاته كما يأتي بيانها.

وكثيرٌ من الليبراليين الشرقيين لا يُحسن إرجاع شتات أفكاره وفروع أقواله وأفعاله ولوازمها إلى أصول صحيحة ثم يحاكمها إلى العقل

الصحيح، والنقل الصريح، فيعرف حدوده التي له والحدود التي عليه، وبعضهم يُدرك أصلًا أو أصلين ولا يُدرك الباقي، وبعضهم يُدرك ممارسات قليلة يحتاجها من كل أصل، وعند الاصطلاح يأخذ المفهوم الليبرالي على النحو الغربي الذي يتعامل مع الليبرالية كأصل واحد مبدؤه العقل ومنتهاه العقل، ومن البدهيات العقلية أن من لم يقم بالتحليل فإنه يشق أو يتعذر عليه التركيب، فتحليل الأفكار يُسهِّل فهمها، وأعمق الناس معرفة في الماديات والمعارف مَن عرف الشيء بتحليل أجزائه ثم تركيبها، والفكر الليبرالي فِكْرٌ فضفاض متحلل إلى جزئيات عريضة في أذهان معتنقيه، يتعاملون مع كل جزئية من تطبيقاته على انفراد، وإن أحسنوا أرجعوها إلى الأصل الليبرالي العام، ولهذا يقعون في تناقضات كبيرة جدًّا في تقرير الإيمان بالله والعبادة له وحده، وفي العلاقة مع الآخرين وفي أفعال الذات نفسها؛ لأن تلك الجزئيات غير مرتبطة ببعضها تحت أصل، والأصل يوازيه أصول، وتحت الأصول الأُخرى جزئيات كبيرة، وقد تجد ليبراليًّا يجيز الانتحار (قتل النفس) وآخر لا يجيزه، وآخر يقر أنظمة الحكم الملكي، بل يعمل على سنِّ أنظمتها، وآخر يحاربها، وآخر يجيز قمع المخالفين بالرأي له وسجنهم؛ لأن حريتهم تتقاطع مع حريته، وآخر يراها دكتاتورية، وآخر يجيز الزنا، وآخر لا يجيزه، وغير ذلك كثير، وهذا من أكبر وجوه الخطأ في الليبرالية التي جعلتها غير منضبطة.





بقاء الليبرالية

ما كان الفكر الليبرالي ليستقر أو يبقى لولا أن جعل فكر الفرد وقناعته خاصين به، لا يُلزم بهما غيره، وهذا سبب بقائِها؛ لأن الأفكار الخاطئة تنتهي بتصادمها بما هو أقوى منها، والخاطئة التي لا تتصادم تبقى أكثر من التي هي أقل خطأ منها وتتصارع مع غيرها، فالزجاجة الرقيقة تبقى قرونًا إذا كانت معزولة عن مصادمة الماديات الأقوى، والحجارة تتفتت في لحظة إذا ضربت بما هو أقوى منها.

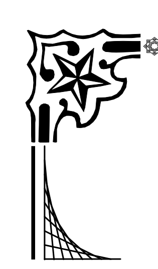
والفكر الليبرالي يلغي الوصول إلى الصراع معه بمحاربة وسائله، فيمنع من تخوين الفرد في تصرفاته الخاصة، وتضليله وتخطئته وتفسيقه، فضلًا عن تكفيره، وهذه أدوات إصلاح الفكر وتقويمه.

والسلوك الذي لا يتعارض مع غيره بالنقد والتصحيح سلوك حيواني بهيمي، وسيدوم ويبقى ما لم يتعارض مع غيره، فالبهائم وسلوكياتها تعيش على نفس السلوك والتصرف على الدوام، فسلوك البهائم في زمن آدم هو نفس سلوكها اليوم ولن يتغير؛ لأنها غير مفطورة على التصحيح فيما بينها كما في البشر، بل مجبولة على القناعة بالتصرف الفردي، مع إمكان تصحيحها، فإذا دخلها النقد والتعليم في سلوكها تغيَّرت، فالسباع كالكلب والهرة وكذلك الطيور وغيرها ربما تصل إلى مشاركة الجنس البشري في بعض التصرفات بسبب التعليم والنقد لها، ولو تُرِكَت لعاشت كبقية البهائم إلى ما شاء الله على فطرتها البهيمية، لا يحكمها إلا سلوك فردها.

والفكر الليبرالي يواصل لعدم النقد، ولحق كل فرد أن يقول ويفعل ما يريد من غير تدخل الآخرين، ويرون وجوب عزل الأفكار عن مصادمة أفكار الآخرين، كما تعزل الأجساد عن بعضها.

وهذا الأمر يُحقق لكل واحدٍ عقيدته وهواه تامًّا كما يُريد، فيشغله عن غيره، لهذا انصرف العقل الليبرالي عن الدين ومعرفة الوطن وحقه، وكثيرٌ من الغربيين لا يعرفون أكثر من محيط الذات، بل كثيرٌ منهم لا يَعْرف اسم حكام بلاده، ولا يعنيه، ولا يعنيهم ما أقره الإسلام من حفظ النسب ومعرفته وصلة الرحم، والإحسان إلى الجار وذي القربى، وهذا نتاج تمرد النفس والهوى على الفطرة باسم العقل.





ترجمة الليبرالية

كثيرٌ من الكتاب يعرِّفون الليبرالية بترجمتها اللفظية من اللاتينية إلى العربية وأنها تعني (الحرية)، فكلمة ليبراليس Liberalis تعني ما يليق بالرجل الحر، وكلمة ليبيت Libet ولوبيت Lubet تعني الطليق.

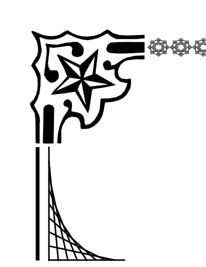
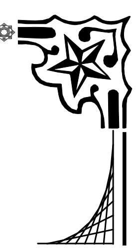
وهذا تعريف وترجمة لِلَّفظ فقط، وهذا المصطلح لا يستوعب الفكر الليبرالي بجميع أصوله وتطبيقاته، وإن كانت الحرية هي الأصل الأكبر، فهناك أصول أخرى غيرها، لا يُدرك كثير من المسلمين موقف الإسلام من الفروع المندرجة تحتها، والحاجة متحتمة لكل صاحب عقل أن يعرف حدود العقل حتى لا يُرديه، وحكم خالقه فيه.

والليبرالية فكر عقلي متجرد عن أي حاكم، ولا يُمكن أن يتوافق مع أي شِرعةٍ سماويةٍ من جميع الوجوه إلا وينقص من الليبرالية ما يضادها أو ينقص من الدين ما يُضاده، إلا من أخذ يُفسِّر الدين بالهوى ليتبرأ مما يُناقض الليبرالية فيه، أو أخذ يُفسِّر الليبرالية ويحدّها بالهوى ليتبرأ مما يناقض الدين فيها، وهناك الكثير ممن يولعون بالليبرالية حتى تعيد لهم ما تسلبه السياسات والمجتمعات بغير حق، وإذا أُلزموا بتبعات أقوالهم وأفعالهم ولوازمهما تنكروا لها وربما تعسفوا في تفسيرها، وكثيرٌ منهم لا يُبالي بضعف ذلك التفسير ومصادمته لمسلَّمات الدين أو لمسلَّمات الليبرالية؛ لأنه في حقيقته لم ينشغل ذهنه بهذه التناقضات إلا بعد تبني الفكر، فأخذ يُؤصل لها، وإلا فأصل التفكير عنده إنما هو لتصرفاته الخاصة وتحقيق حاجاته المسلوبة، ولا يفكر في تصرفات غيره،

وهؤلاء كثيرًا ما تعرض لهم تناقضات أفكارهم متفرقة غير مجتمعة فيتدرجون في تأويلها، ومَن دخل في الليبرالية فهم الدين بعقل وعين ليبرالية؛ لأن كثيرًا منهم يستحضر أن التسليم بصحة التناقضات مع الدين **يعني**: سلخ ثياب الليبرالية وضياع ما يتدرج في كسبه من حقوق؛ سواء كانت حقًّا أو باطلًا، فيتدرج في مخالفة الإسلام بالهوى حتى يُهدم، وهو إنما دخل باب الليبرالية لأجل مسألة واحدة أو مسائل معدودة.

ولا يسير في هذا النهج إلا مَن خادع نفسه، وهان في عينه الله ورسوله في مقابل مطلبه، وكان يقالُ: عمل الرجلِ فيما يعلم أنه خطأ هوى، والهوى آفةُ العفافِ، وتركُه العملَ بما يعلم أنه صوابٌ تهاونٌ، والتهاونُ آفةُ الدين، وإقدامُهُ على ما لا يدري أصوابٌ هو أم خطأ جماح، والجماح آفة العقلِ.

وحتى تتضح حقيقة الفكر الليبرالي لا بد من تقرير أصول تجتمع عليها كل جزئيات الفكر، فتتلازم من جميع الوجوه أو أكثرها، والمعاني كثيرًا ما تدور مع أشباهها، وتتقلب مع نظيراتها وإزاء صاحبتها في فلك واحد، وللأفكار أرحام وأنساب، وعلى قدر ما تقابل من الحالات المشابهة لها وتلاقي من الأسباب الموجبة لها ولغيرها مما يُشابهها تتحد حينئذٍ أصولها، كما في كل فكر وعقيدة، **فالأصول الليبرالية الأربعة هي**:

الأصل الأول
التحليل المادي

هذا أصل عقلي صحيح متى ما وُضِع في موضعه اللائق به، فاللسان مضغة واحدة، ليس كل أجزائه متساوية في تحليل المواد المطعومة حلاوة وملوحة ومرارة، ومنها ما لا يُحسِن اللسانُ معرفة طعمه أصلًا، فليس له حينئذٍ أن ينفي مادته ووجود طعم له، وإنما يَكِلُ العلمَ إلى عالمه، كذلك العقل مع الغيب، فهذا الأصل المادي إذا أُطلق فهو أصل تمرد العقل الضعيف على الأمر الإلـٰهي العظيم، وأول خلاف نشأ في البشرية كان تحت لوائه؛ قال تعالى عن صراع إبليس مع آدم وحواء حول هذا الأصل: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠، ٢١].

فمصادمة النتائج العقلية بالأوامر الشرعية هي الطريقة الأولى لإبليس مع آدم عليه السلام حينما سوّل له أن حكم الله على آدم وحواء ألا يأكلا من شجرة معينة في الجنة يتعارض مع المصلحة المادية لهما، وأن الأكل من الشجرة نتيجته أن تكون خالدًا لا تموت، أو أن تكون مَلَكًا أنت وزوجتك، وهذان أمران هما أصل الماديات، فغاية مطمع البشرية استقرار المُلك والسيادة وانتظام الحياة وعدم اختلالها بالمرض وصوره؛ كالهَمِّ والحزن والألم، أو بالموت والفناء، وهذا ما أراد إبليس تقريره لهما ليتحقق مراده، لذا يُقرر أن الأمر الإلـٰهي متعارض مع هذا الأصل المادي، ثم إن الحِكمة من المنع من الأكل من الشجرة غير مذكورة ولا

واضحة بل غامضة، فالأمر الإلـٰهي لا مصلحة في امتثاله لتعارضه مع المصلحة المادية التي يريد أن يصل إليها كل أحد.

وآدم لم يستجب لإبليس وقتًا، حتى طال التسويل من إبليس وتأصيله هذا الأمر والتدليل عليه تباعًا وبإلحاح، وأطلق إبليس على هذه الشجرة اسمًا من عنده زورًا فسمَّاها (شجرة الخلد) ليروج مقصده، وكأنها عُرفت بذلك من قبل، ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠]، ويؤكد هذا بالحلف لهما بالله ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]، والحلف لا يكون إلا بعد طول جدال وشك وتردد من آدم وزوجه.

والفكر الليبرالي يؤصل للمادية، ويُكثِر من طرحها، ولو عارضَتِ النصوصَ الصريحةَ في القرآن والسُّنَّة والإجماع، ويُعطِّل ويلغي العلل الغيبية ولا يُسلِّم بها ما دامت تتعارض مع التحليل العقلي الذي يصل إليه الإنسان لتقرير مصلحة دنيوية، ويقوم بمعارضة أيَّة عقيدة أو فكر يناقض التحليل المسلّم لديه، ويتهم المخالف بالتخلف والغباء والجنون وأشنع الأوصاف، حتى لو استند إلى كلام الله ورسوله، والعجيب في ذلك أن الغيبيات الكبيرة كالبعث والبرزخ والنشور والجنة والنار والملائكة وصفات الله، وبعض علل العبادات الظاهرة الخاصة كالصلاة والصيام ليست من المباحث الليبرالية، ويرجعونها إلى قناعات أصحابها فلهم حق التدين بها وتقريرها، وهي في باب التحليل المادي الذي يعتمدونه والغيب الذي يردُّونه بعدم استيعابه أشد بُعدًا عن إدراك الإنسان لها من حِكم الماديات الدنيوية وعللها التي يتهمون المخالف لهم بالتخلف والغباء فيها.

ويدخل فيها كثيرٌ من الأخبار عن المعجزات التي نصت عليها آيات

القرآن مما غاب عن الناس؛ كانشقاق البحر لموسى، قال تعالى له: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣].

وكانشقاق القمر لمحمد ﷺ: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١].

وكالإسراء به والعروج إلى السماء والعودة في ليلة، قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. وإرسال الطير الأبابيل على أصحاب الفيل: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الفيل: ٣، ٤].

وقتال الملائكة دون رؤيتهم مع المسلمين: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩]، وقال: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبة: ٤٠].

فهذه وغيرها كثير أعظم خفاء على العقل من علل الأحكام التي تُرَد لأجلها أحكام الدين في الاقتصاد كثبوت تحريم الربا والجهالة والغرر، وفي الأخلاق والقيم؛ كثبوت تحريم السفور والاختلاط والخلوة والحجاب، وفي السياسة؛ كثبوت تحريم ولاية المرأة على الرجال، وتغيير حكم الله وحدوده في الأرض.

وكل الليبراليين المنتسبين إلى دين ما لديهم من العقائد الغيبية التي يُسلِّمون بها تعتمد على أحكام لو تدرجوا في تطبيق أُصولهم عليها لكانوا أولى أن يصفوا أنفسهم بالغباء والتخلف ممَّن يُطلقون عليهم تلك الأوصاف في المسائل الدنيوية، لهذا كثيرٌ منهم تصل به أُصوله إلى الإلحاد والزندقة في الباطن ولا يُظهره إلا ما يُجريه الله على فلتات لسانه من غير قصد من قائله؛ لأن الإلحاد تأباه الفطرة، وربما يصرح به في الظاهر غير مبال بأهميته، ولا في مقداره في الدين، وعاقبته عليه.

والليبرالية تختلف عن الماركسية التي تلغي الدين من الوجود،

وتنفي وجود خالقٍ أصلًا، ولكن الليبرالية تلغيه في صورتين:

الأولى: تلغي أثره من الحياة الدنيا كالسياسة والاجتماع والاقتصاد، ولا تتعرض له في أمر الآخرة بشيء، وتسكت عنه، وليس من مباحثها النظر فيه.

الثانية: تلغي أثره في الجماعة ولا تتعرض له في الفرد.

وإنما كان الإلغاء للدين عن الحياة الدنيا وعن نظام الجماعة إلى نظام الفرد لأمرين:

الأول: أن في معارضة الدين بالكلية، ونفي ثبوت الأمور الغيبية؛ كالبعث والحساب والعقاب والجنة والنار، فضلًا عن وجود الخالق سبحانه، فتحًا لصراع عظيم ستنهار أمامه سائر الأفكار كما انهارت الماركسية وغيرها، لمنابذة تلك الأفكار لأصل الفطرة، ونفي الدين عن الحياة كافٍ في تحقق المقصود من إشباع رغبات الإنسان وَفْقَ تحليلِهِ الماديِّ الذي يراه، فكل من أراد الحياة الدنيا كما يُريد فيكفيه هذا الإلغاء النصفي.

الثاني: أن إلغاء الإسلام من الحياة، وإماتته في النفوس، كفيل بإنهاء النصف الآخر الأخروي على سبيل التدرج، من غير تدخل أو دعوة، ومن لم يكن لخالقه أثر في ظاهره سينتهي أثره الباطن ولو بعد حين، وكل ليبرالي بدأ بالأخذ بمبادئ الليبرالية وأُصولِها كان أول أمره له دين، ثم تدرج حتى ألحد، فهو لم يُلحد في أول أمره.

ولو تم النظر بهذا الأصل في أحكام الشريعة على السواء الدنيوية والدينية، لم يستقر في عقيدة الليبرالي كبير شيء؛ لأن الليبرالية فكر دنيوي مادي لا تظهر على كثيرٍ من أتباعه مباحث التدين الغيبية ولا يُريدون الانشغال بها لأنها إما أن تجر إلى إلحاد، أو تجر إلى الرجوع

عن الفكر الليبرالي؛ لأنها تناقض في بعضها أصل هذا التحليل، أو تؤدي إلى التصادم مع جميع أهل الأديان، وهم أصحاب العاجلة، ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ۝٢٠ وَتَذَرُونَ ٱلْآخِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٠، ٢١]، ومن كان يُريد الدنيا العاجلة فسُنَّة الله أن يُحقق له مطلوبه ويُسرع بنتائج مقصوده ليملي له الله، وأما الآخرة فنتيجتها متأخرة: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ۝١٨ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ۝١٩ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ۝٢٠ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ١٨ ـ ٢١].

والأصل أن التسليم بالغيبيات والإيمان بها لازم لزومًا لا ينفك بالتسليم بصحة الأحكام الشرعية ووجوب امتثالها، وأن المصلحة البشرية فيها، وذلك لأن المُخْبر في الأمرين والمُشَرِّع لهما واحد، وهو الله ﷻ، والعقلاء يأخذون خبر المخبر وصدقه في موضع ليستدلوا به على صحته في موضع آخر، ومن البدهيات أن الذي يأتي بما لا يتوافق مع نتائج العقل في مواضع، فليس لأحد أن يُطلِق التسليم له في مواضع مشابهة لمجرد الهوى، فالعقول لا تحكم بسلامة النتائج كلها.

والله ﷻ يعلم بوجود التضاد بين تحليل الإنسان للأحكام ظاهرًا، وينص عليها مخبرًا عباده بذلك، ويأمر بتجنبها وعدم الانسياق لها، فالله حينما أمر النبي ﷺ بإخراج المشركين من مكة، مع أنهم من يجلب التجارة لها؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، والعَيلة: الفقر والكساد الاقتصادي لسوق أم القرى، وهذا ما وُجد في نفوس

المسلمين عند نزول الأمر، وبيَّن الله ثبوته ولكن لا يجب أن يؤثر في نفوسكم على صحة الحكم وسلامته، ولو تحقق شيء منه؛ لأن الله يعلم ما لا تعلم؛ ولذا قال: ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ﴾، والغنى لا يكون إلا بعد ورود فقر، وخَتَمَ الله حكمه باسمين عظيمين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ عليم بما تفكرون به من التضاد بين الحكم وآثاره، وحكيم فوق حكمتكم بمصالحكم في الدين والدنيا.

روى ابن جرير الطبري عن سعيد بن جبير، قال: لما نزلت: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾، شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: مَنْ يأتينا بطعامنا، ومن يأتينا بالمتاع؟ فنزلت: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾[1].

وروى ابن جرير الطبري في «تفسيره» عن علي، عن ابن عباس قال: «لما نَفَى الله المشركين عن المسجد الحرام، ألقى الشيطان في قلوب المؤمنين الحزن، قال: من أين تأكلون، وقد نُفِيَ المشركون وانقطعت عنهم العيرُ؟! فقال الله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾، فأمرهم بقتال أهل الكتاب، وأغناهم من فضله»[2].

وأحكام الإسلام متلازِمة ومترابِطة، فربما يأمر بحُكم ومن آثاره السلبية ما يعوضه بحُكم آخر منفصل عنه في الظاهر؛ كما هنا بيَّن الأمر بإخراج المشركين من مكة ودفع الضرر والفقر بالجهاد، فإذا قصَّر الناس بالحكم الآخر ولم يمتثلوا أمر الله فيه قالوا: أين ما أخبر الله به، وسبب ذلك تقصير الأمة بأخذها بجميع أوامر الله، ولله عِلل وأحكام وتركيب وتدبير لشؤون عباده لا يمكن أن يربط بينها حكيم إلا هو.

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤/ ١٩٣، ط. شاكر).
(٢) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤/ ١٩٣، ط. شاكر).

ولو تم اتفاق التحليل المادي مع الأمر الرباني من جميع الوجوه والأحوال وعند جميع العقول؛ لم يكن ثمة فائدة من وجود رُسل وكتب سماوية، وثواب وعقاب، وجنة ونار، بل لا فرق بين الخالق والمخلوق في العلم والحكمة، وما زال العلماء من السلف يُبينون أن كثيرًا من الأحكام الشرعية خارجة عن إدراك العقل وتحليله المادي، وقد يشتبِهُ الدينُ والرأي ويتعارضان في أماكن، لولا تشابههما لم يحتاجا إلى الفصل والتمييز.

قال أبو الزناد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن السنن ووجوه الحق لتأتي كثيرًا على خلاف الرأي، فما يجد المسلمون بدًّا من اتباعها، من ذلك أن الحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة»[١].

ولأحكام الله وشرائعه توافق مع الرأي في الأكثر، والتباين والاختلاف قليل، وذلك لإثبات الطاعة التعبدية، وإثبات القصور البشري أمام الكمال الإلـٰهي، وقد تجد الصبي الصغير أو الشاب الراشد يأمره أبوه وينهاه فيُطيعه وهو كاره، ولكن لِحَقِّ الأبوَّة وبر الوالدين لا يعصيه، ولأنه لا يُدرك مآلات المأمور به كما يُدرك مَن هو أعلم منه وأخبر، يعرف صدق والده بعدُ، وهذا الفرق في الإدراك بين مخلوقين من جنس ونوع بشري واحد الفارق بينهما عمر قصير، فكيف بالفارق بين مقدار الخالق والمخلوق، وما نسبة العلم والقدرة والإحاطة بينهما، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ولكون الطاعة فيما يخالف الرأي والنظر القاصر ثقيلة على النفس كانت أعظم من الطاعة مع موافقة الهوى والرأي، وهذا مقتضى العدل الإلـٰهي وإنصافه، فيؤجر الإنسان على الامتثال والطاعة لوالده وهو غير مقتنع بأمره، ولكن امتثل برًّا وإحسانًا،

---

(١) أورده البخاري في «الصحيح» قبل حديث (١٩٥١).

وكذلك التسليم لأمر الله والرضى به، والاعتراف بقصور العقل عن معرفة الحِكَم الغامضة، أعظم عند الله من الاتباع مع معرفة الحِكَم؛ لأن الحالة الأولى أوضح في الإيمان والثقة بالله.

والأصل أن الشواهد المادية في الحياة كلها تدل على صدق كل ما أخبر الله به، ولكن لقِصَر عمر الإنسان عن مشاهدة الحقائق وحوادث الكون كلها التي لا تجتمع في عمره القصير فيأتي مولودًا في وسط حوادث لم تكتمل وحوادث شارفت على النهاية وحوادث سبقت لم يرها، فيأتيه بعض اضطراب، والحقائق التي لو عاشها من أول الكون إلى اليوم بعمره الطويل يراها ويسمعها صححت له كل فكرة أو اعتقاد خاطئ، يخالفون إخبار الله عنه، فأبو جهل وأبو لهب وأُمَيَّة وغيرهم سفَّهوا النبي ﷺ وكذَّبوه في إخباره بذهابه إلى المسجد الأقصى ورجوعه في ليلة، ولو امتد بهم العمر إلى اليوم لرأوا ذلك ممكنًا، لكنهم جاءوا في أثناء زمن لا يوجد شواهد تؤيد الصدق، وكونهم لم يشاهدوا لا يعني عدم الوجود قبل أو بعد، لهذا يأمر الله الإنسان بفتح عقله بالتدبر والتفكر بالسماء والبر والبحر والمخلوقات الحية وآثار الماضين لتعويض قصور العقل الذي يورثه حيرة في العينيات وربما كذب بها.

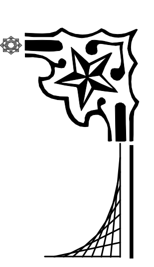
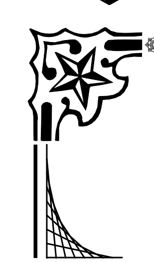
واختلال النظر والخلط في النظرتين: التسليم التعبدي والنظرة المادية؛ يورث الاضطراب في معرفة العلوم والتعبد لله سبحانه، فللعقل مواضع يسبح فيها، ومواضع أخرى هي بحر لُجِّي يغشاه موجٌ من فوقه موج، وإذا لم يدرك الإنسان الفصل بين البحرين يهلك لا محالة، فإن جنح عن خط السواء المستقيم يمينًا تدرج في الخرافات والأقيسة التي تقوده إلى العبادة المبتدَعة؛ كما يفعله كثير من المتصوفة الخرافية، وإن جنح شمالًا تدرج في الإلحاد في جنب الله وخاض في أبواب الزندقة والجحود.

والنظرة المادية المحضة هي سبب كفر الأمم السابقة وإلحاد طوائف قليلة منهم: لأنهم يطلبون لكل جزءٍ يُدْعَوْن إليه علامة محسوسة ظاهرة حتى يقتنعوا، ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ۝٩٠ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَـٰرَ خِلَـٰلَهَا تَفْجِيرًا ۝٩١ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ۝٩٢ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ﴾ [الإسراء: ٩٠ ـ ٩٣].

والإيمان بالمحسوس غريزة لم يُغْفلها الحكيم الخبير سبحانه، بل أعطى بعضها كالمعجزات من الأنبياء، وخلق الأفلاك والكواكب والمخلوقات بديعة الصنعة ودقيقة المسير التي لم يَختلَّ نظامها منذ خُلقت من آلاف السنين، ولكن الاسترسال فيها يدعو إلى الإفراط إلى ما لا نهاية من المطلوبات، حتى يطلبوا من الداعي والرسول ما هو من حق الله وحده، لذا أمر الله نبيه ﷺ أن يقول لهم بعدما طلبوا منه ما سبق: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣].

وإذا امتنع الرسول عن الاستجابة في تحقيق ما يسترسلون به من دلائلَ محسوسةٍ متجددة لا تنتهي فسيكفرون، كما كفروا بسبب الامتناع من تحقيق المطلوب أول مرة، والكفر بأمر رباني بيِّن واحد كالكفر بالجميع؛ لأن آخر مطلوب لهم هو أن يكون الخطاب من الخالق سبحانه مباشرة بلا وساطة؛ لذا قال جلَّ وعلا: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤].



تسلسل التحليل المادي يوصل إلى المحالات

العقل الإنسانيُّ إذا انساق خلفه صاحبُهُ في تحقيق المطلوب ودفع المكروهات فلن ينتهيَ، وإن ادَّعى أنه سينتهي عند حد معيَّن لو تحقق له، فهو صادق الآن، كاذب بعد تحقيقها له، وسيعود إلى طلب الجديد؛ لأنه يأمل ويرجو ويتكلم ويفعل بحسب ما أحاط به من مؤثرات محسوسة، لذا قال النبي ﷺ؛ كما في «الصحيح» عن أنس رضي الله عنه: **(لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، وَلَنْ يَمْلأَ فَاهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ)**[1].

فهو يُريد واديين فقط، وهو صادقٌ حينما ظن الكفاية بهما، وإذا تحقق الواديان، تغيَّر وطلب المزيد، وهكذا فكل زيادة تَعْقُبُها أخرى.

وكذلك في دفع المكروهات وزوالها عنه يتمنى زوال الأعظم ثم الذي يليه، وهكذا كل مطلوب له حال ولسان يختلف عن سابقه، فروى الطبراني وأصله في «الصحيحين» عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: **(أُرِيتُ آخِرَ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا؛ رَجُلٌ قَدْ لَاحَتْهُ النَّارُ فَمَرَّ بِهِ رَبُّهُ فَقَالَ: يا رَبِّ، أَخرِجْنِي مِنْ هَذِهِ النَّارِ إِلَى ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَلَمَّا أَصَابَ الرُّوحَ نَظَرَ إِلَى شَجَرَةِ الجَنَّةِ قَالَ: يا رَبِّ هَذِهِ ـ يعني: فقط ـ فَخَرَجَ لَيْسَ لَهُ مِنَ العَمَلِ مَا يَنْهَضُ**

(١) رواه البخاري، رقم (٦٤٣٩)؛ ومسلم، رقم (١٠٤٨).

بِهِ، **فَخَرَجَ يَحْبُو حَتَّى أَتَاهُمْ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مِنْهَا مَنْزِلًا، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ** ﷻ **فَقَالَ: يا رَبِّ، إِنِّي لَمْ أَجِدْ فِيهَا مَنْزِلًا. قَالَ: اذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا**). قال: (**فَذَلِكَ أَنْقَصُ أَهْلِ الجَنَّةِ حَظًّا، قَالَ: لِمَ تَهْزَأُ بِي وَأَنْتَ رَبِّي؟!**). قال: فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه وأضراسه(١).

وهكذا كل محبوب ومكروه عقلي من الخير والشر والدلائل والحجج لا يقف معه العقل في حد، ومن قال: إن الحجة الفلانية لو وُجدت؛ لآمن الناس واجتمعوا وانتفى الكفر فهو واقع في هذا النوع، يتأمل حُجة معينة يظنها النهاية، وما يدري حاله وحال غيره بعدها، وهكذا العقول البشرية تدور وتسبح في فلك لا ينتهي، ولا حد له ولا نهاية، والسعيد مَن عرف ضعف عقله وقلة عمره عن استيفاء مطلوباته، فالحقائق ناسبت قلة عمر الإنسان عن إدراكها، ولو مُد في عمره وتوالت عليه الحُجج والحقائق كما يُريد، لطال به الأمد وأنسى آخرُها أوَّلَها، وطلب الرجوع إليها وتجديدها؛ كما قال تعالى مبينًا هذه الحال البشرية لنبيِّه ولأبيه آدم: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٤، ١١٥].

والإنسان يدرك تسلسله واضطرابه لو تأمل، وأنه لن ينته إلى حد معلوم، ولذا قال تعالى عن كفار العرب في طلبهم الحجج وتسلسلهم الذي لا يحده حد: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَـٰرَ خِلَـٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ

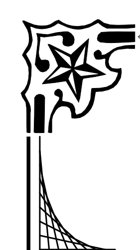
---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٠/١٦٦، ط. حمدي).

لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٠ ـ ٩٣].

ولو رقي لم يؤمنوا لرقيه، حتى يأتي بكتاب، ولو جاء بكتاب سيقولون: افتراء وكذب على الله، أو سحر مستمر، كما قالوه في القرآن.





عدم انضباط التحليل المادي

تحليل العقول للماديات واعتمادها عليها في كل حال، يُورث عدم اتزان وخلطًا وخطأ في بعض الجهات والمعلومات الأخرى واضطرابًا في النتائج؛ لأن التحليل المادي عقلي يعتمد على الأقيسة، فإذا بدأ بالقياس والتحليل خطأ خرج بنتيجة خاطئة، فبعض الملحدين في وجود الله، سبب إلحاده القياس الخطأ، كمن ينفي وجود الله لعدم انتقامه ممن يسبه ويستهزئ به وبكتابه وبرسوله، ويُسمِّي هذا عجزًا تعالى الله عن ذلك.

وهذا الخطأ نتج عن قياس الخالق بالمخلوق، فيرى أن الإنسان إذا سبَّه أحد أو قدح فيه انتقم منه ليشفي غليله من الأذى الذي يجده في صدره، وهذا موضع الخطأ، فالله لا يتضرر ولا يتأذى بأحد سبحانه، والخلق أهون من أن يؤذوه، فالإنسان لو نظر إلى نفسه تلدغه البعوضة على يده ثم يتركها ويراها ولا يتبعها ليقتلها؛ لأنه يرى أنها لا تستحق من مثله عقلًا وبشريَّة أن ينتقم منها، لهوانها وعظمته، وإن كانت البعوضة عند نفسها ترى أنها منتصرة، ولو علم الإنسان أنه وجميع البشر والدنيا كلها لا تعدل عند الله جناح بعوضة ترفَّع الإنسان عن الانتقام منها، وفي الحديث: **(لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا عِنْدَ اللهِ تَعْدِلُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى الْكَافِرَ مِنْهَا شَرْبَةَ مَاءٍ)**[١].

فالله لا يحرم الإنسان الرزق والمطر والمال والحياة؛ لأنه تضرر

---

(١) رواه الترمذي (٢٣٢٠).

من كفره وإلحاده تعالى الله، هذه صفة الإنسان بمنع العطاء والخير لمن يضره، لهذا وصف الله نفسه بـ﴿خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٤]؛ لأنه لا يمنع رزقه عمن كفر به.

ولهذا فأصل خلل النتائج المادية هو الخلل في القياس، وعدم التوازن والدقة فيه يورث الخطأ في الحكم، ويظهر ذلك في أحوال كثيرة؛ **منها**:

۞ أولًا: الإيغال في الأفكار الدقيقة يُعمي عن الكبيرة:

كثيرٌ من الناس لا يُحسن الدخول في المعارف العقلية والعملية، فيُوغل في جهة ويُقصر في جهة أُخرى في المسألة المنظورة نفسها، لعدم إدراكه مراحل النظر ومدارجه، فإذا ناظر في مسألة أوغل فيها ـ وحقها التخفيف ـ وجد لديه من المدارك وحُسن الحجج والبداهة في ظهور البينة والاسترسال فيها ما لا يجده عند الشخص الذي يناظره، فحجبه ذلك الخلط العقلي عن النتائج، ونسي أن الذي يعيش في الظلام يرى ما لا يراه الداخل من النور إلى الظلمة، والحق أن تبصر مدارجك إلى النور لا أن تحجبك رؤيتك في الظلام عن كونك في ظلام!

وإن كنت ترى ما لا يراه غيرك، فهذا حقٌّ قادك إلى باطل.

۞ ثانيًا: أثر المشاهَدِ ولو ضَعُفَ يُضْعِف الغائب ولو قوي:

الإنسان يقدِّم الحقيقة القاصرة الماثلة أمامه على الحقيقة التامة الغائبة، فيَقْصُر الغائب القوي عن موضعه الحقيقي ويعلوه ما هو دونه إذا كان حاضرًا مشاهَدًا، ولو كان الغائب قد شُوهد من قبل، بل لو أُعيد الناس بعد الحسابِ يوم القيامة إلى الدنيا لوقع من بعضهم الخطأ تأويلًا فاسدًا، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ

بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧، ٢٨].

وكثيرًا ما يجبن الإنسان عن الوفاء بوعده عند التمكن من تحقيقه والبدء به، وهذا قدر من الجهل بالذوات والمعاني في الأمور المشاهَدَةِ عينًا، فكيف بالمعارف الذهنية والحسية التي لا تُشاهَد، وإن شوهدت فلا تشاهد إلا مع قصور.

ولهذا تجد الإنسان يُحب الدينار العاجل المُشَاهَد على الدنانير الآجلة، وإن كانت مضمونة على السواء، وإن جاء الآجل ندم على أخذ العاجل؛ وذلك لأثر المُشَاهَدة في إضعاف الغائب، فإذا لم يستطع الإنسان دفع يده عن تناول الدينار العاجل وتقديمه على الدنانير الآجلة، فلن يستطيع دفع عقله وذهنه عن تناول العلم القاصر المُشَاهَد، فالعلوم تتباعد عن العقل بحسب تمكين العقل من تدبرها وتمحيصها فيتناول الأقرب، كما تتباعد الدنانير من اليد بحسب التمكين من قبضها.

وإذا أبصَرتِ العينُ الشّهوةَ عَمِيَ القلب عن الاختيار.

وهذا سبب قوة الدنيا العاجلة وضعف الآخرة الآجلة في قلوب أكثر الناس، ووقوعهم في ملذات الأقوال والأفعال والتروك العاجلة، مع علمهم بالآخرة ويقينهم بها؛ قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذَرُونَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٠، ٢١]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٧].

ولا شيء عاجل أدنى وأقل من مُتأخر عنه مثل الدنيا بالنسبة للآخرة، فمع ذلك أثَرُ التعجيل والتأجيل ظاهر في الناس.

ومن باب أولى لذَّة الأفكار التي تُزَخرَف وتُزيَّن ويُمدَح أصحابها ويُرفعون بها فيكثر أتباعها عند وجود هذه اللذات العاجلة التي تُعمي عن

حقيقتها وعاقبتها، ولهذا تجد الأفكار يُروَّج لها بإبراز معتنقيها ومدحهم أكثر من حقيقة الفكرة نفسها وتأصيلها؛ لأن قيمة الفكرة في أثرها على صاحبها، فتؤخذ الفكرة حينئذٍ بقوة وعن قناعة واعتقاد أكثر مما لو مُدِحت الفكرة وحدها، وللإعلام أثر في تحقيق ذلك.

- **التوطين بالإعلام:**

لاهتمام العقلية الليبرالية بالنظر والتحليل العقلي المادي، وأثر مشاهدات العقل على الأمور الغائبة عنه، تعرف المنافذ الموصلة إلى تغيير المفاهيم، ولو بالتزييف والتضخيم أو التحقير، أو انتقاء أخطاء حقيقية من عقيدة متسعة وفكر فسيح وعرضها في سياقات واحدة، وإشغال السامعين بها.

وكذلك الإكثار من الترويج للفكر المرغوب بالاستحسان العقلي واستغلال النتائج الحسية فقط، من غير اعتبار أي حكم خارجٍ عنه.

وأصحاب الفكر المادي لا يرون شيئًا ممنوعًا في إزالة أي فكر أو عقيدة غير مادية، لعدم الإيمان التام بالضمير والفطرة، وإنما الحق القطعي هو الوصول إلى النتائج العقلية الخالصة، وغيرها تخلُّف وظلام، فيحاربونها بالتدليس والكذب والتنديد والسخرية والاستهزاء وإظهار عيوب المخالفين، والتنديد بها في وسائل الإعلام، فيجمعون شذوذات الأفراد من عقائد أمة تملأ الأرض التي لا يقول بها إلا واحدٌ منهم ويسوقونها جميعًا مساق التسليم المذهبي المجمَع عليه، لرسم صورة شاذة للجميع، وهي أقوال أفراد معينين، وبهذه الطريقة تستطيع أن تجعل من أي فكر على وجه الأرض فكرًا غاليًا أو منسلخًا، وتصفه بأي وصف قبيح أو حسن بالتلفيق للمسائل المنفردة بصورة الجماعة.

فيسوقون أحكام التحريم في الإسلام الخاصة بشيء خاص وبصور منضبطة في مساق واحد، ويُشبعون بها ذهن السامع ولو كان متعلمًا؛ فمثلًا يعرضون المحرمات على المرأة في سياق واحد؛ كتحريم السفور والخلوة والسفر بلا مَحْرم والاختلاط والنمص والوشم، وهكذا في الاقتصاد والسياسة والأخلاق؛ يُبرِزون نُصوصَ التحريم خاصة؛ حتى يصوِّروا الإسلام وعلماءه بالمحرِّمين أو بالـ(ذهنية التحريمية) أو المتشددين، ليَسهل العصيان والمخالفة ونزع الثقة والأمانة فيهم، وإذا أراد الإنسان أن يلتمس في كل نظام أو قانون أو دين المحرمات بمثل تلك الطريقة استطاع صناعة تلك الصورة، واستطاع أن يصنع من الرجل مقهورًا مظلومًا إن ساق المحرمات والواجبات عليه بنفس السياق؛ كتحريم الحرير والذهب والفضة والإسبال وحلق اللحى، ووجوب النفقة ودفع المهر وإيجاد السكن للزوجة.

وتستطيع أن تصف كل الدول بأنها مستبدة ظالمة إن جمعتَ صور المنع والقهر والعقوبات بسياق واحد يعضده الإعلام.

والأذهان عند تشبُّعها بمثل هذا تسير في حياتها تتوجس من حيث لا تشعر من التحريم وتتهرب منه، وتجد بعض العلماء المتشبعين من متابعة مثل تلك السياقات يتحرَّجون من إطلاق التحريم والمنع ويُهوِّنون من المحرمات من حيث لا يشعرون؛ لأن القلوب منكسرة من سياط الإعلام، فإذا سئل عن أمرٍ محرَّم بيِّن استحضر في ذهنه المحرمات بنفس السياق السابق فيتعاظم أن يُضيف إليها أخرى فتمتد قائمة التحريم، فيتحدث بعقل بعيد عن هيبة الوحي والخشية منه بتناول حُكم الله بغير ما يُريد، وعدم إنصاف دينه ووضعه في ميزانِ العدل.

فتحيي الليبرالية الإرجاء الفقهي في العالم بهذه الصورة، لتتسع معه دائرة التحليل؛ فتستوعب أرض الليبرالية وتحقق اختيار الأفراد وحرياتهم

حتى للحرام البَيِّن التحريم، فتكون التصرفات واحدة، وتحت لواء الليبرالية. وبما يتوجس بعض المتشبعين من هذا الطرح من العامة من التحريم من حيث لا يشعر؛ لأنه يجد المسائل المحرمة مجتمعة في ذهنه، حاضرة حيّة في العقل، فأصبح يلتقط ـ بلا إرادة ـ التحريمَ على أنه الشاذ المخالف؛ فيرتاح للإباحة وينقبض من التحريم.

ولتركيز الفكر المادي على الظواهر المادية ونتائجها يضعف لديه الضمير والفطرة، وهو أبصر ما يكون بمداخل العقل والمؤثرات عليه من غيره، فيعتقدون أنه كلما كانت عيوب المخالفين حاضرةً شاهدة لاتصالها بالمحسوسات نفذت من خلالها محاسن عقائد وأفكار مخالفيهم؛ لأن الاقتناع بفكر ما لا يكون إلا بإخلاء موضعه وإزاحة شاغله من العقل، ولانشغالهم بهذا فهم يلحظون ما لا يلحظه غيرهم من أخطاء المخالفين، ويندِّدون بها كما يُندد المؤمن بالكُفْر.

والغلو في التحليل المادي هو الماء الآسن الذي يُطفئ جذوة الإيمان والتديُّن من القلب، ولهذا كل من دخل الفكر الليبرالي بدأ الإيمان بالغيب يضعف في قلبه، وكذلك الحِكَم الإلٰهية، ولا يستحضر الثواب والعقاب، وتتعاظم جدًّا لديه المصالح العاجلة فيستسيغ تحتها فعلَ كلِّ شيءٍ حتى لو كان حرامًا، ولهذا فالكذب والبهتان والبغي في القول وعدم العدل مع الخصوم لا يجد ما يوقفه ويحده ويضبطه عند الماديين، وهذا من أعظم أصولهم التي يصلون إلى العقول بها، وهو أن كثرة إشغال عقول الناس بعيوب المخالف وتعظيمها تُحيي الفكر الذي يدعون إليه، وتستر عيوب الأفكار والأشخاص بالإشغال عنها بعيوب من حولها، وهذه نتيجة منطقية عقلية صحيحة، وقد كانت العرب في الجاهلية إذا زوَّجوا الفتاة منهم وكانت قبيحة وضعوها في عُرسها بين جاريتين سوداوين.

والعقلاء يعلمون أن التفكر في الخير يدعو إلى العمل به، والتفكر في الشر يدعو إلى تركه، ولو كان الخير مُزيفًا وأصله شرًّا، وكذلك العكس.

وفي كتاب أحد فلاسفة الهند (كيتا): كل ما أدام الإنسان التفكر فيه والتذكر له فمنطبع فيه حتى إنه يهدي به من غير قصد(١).

وعند الفكر الليبرالي أن من يؤمن بالغيب والوحي ولو عارض شيئًا يسيرًا من الحس والمادة لا يستحق الإنصاف والعدل؛ لأنه خارج دائرة التكليف والتشريع العقلي، وهكذا يتعاملون مع كل من لا يؤمن بالنظر العقلي المجرد القاصر على أنهم خصوم العقل والحق مهما كان دينهم، لا يُفرقون بين دين مُحكَم ثابت كالإسلام، وبين دين منسوخ مُبدَّل كدين أهل الكتاب، أو دين مختلَق كالبوذية والهندوسية وغيرها؛ لأنهم يجتمعون تحت راية مرفوضة؛ وهي الإيمان بالغيب، وحق غير العقل بأمر العقل.

ولهذا فإن الليبرالية لا تمانع من التشريع للمستبدين في مواجهة من يمنع من إطلاق العقل ورفعه على الدين، بل توجب جهاده وقمعه، ولا تؤمن بحرية دخول دين الأفراد في سياستهم واقتصادهم وحياتهم العامة، وتؤيد كل متسلط يطلق يده بالقتل والحبس والحجر على المخالف لممارساتها، لهذا فهم لا يَفْرُقُون بين العدل والبغي ما وصلوا إلى الغاية؛ كما يأتي مزيد بيانه بإذن الله.

---

(١) «تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة» (ص٤٤)، لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني، وكيتا هو جزء من كتاب «بهاكافات» فيما جرى بين «باسيدو» وبين «أرجون»، وهو كتاب مقدس لدى الهندوس يحترمونه ويجعلونه مصدرًا لأصولهم الدينية.. وفي القرآن الهدي والغنية. **وانظر**: هندوم هرم (ص١٨).

۞ ثالثًا: ثبوت مناقضة العقل لنفسه:

المشاهَدَات لها الأثر القوي في قلب درجات الإدراك من أدنى مراتبه إلى أعلاها، فقد ينفي الشخص فعلًا أو قولًا أو عقيدة ويتهم القائل به بالسفه والجنون، لاستحالة وروده متحققًا أمامه، فإذا تحقق أمامه وشاهده، صَدَّق به وآمن، واتهم المخالف بالسفه والجنون أيضًا، فأصبح جميع الخلق سفهاء ومجانين بعضهم قبل المشاهدة وبعضهم بعدها، في حُكم العقل الواحد نفسه، وهذا العقل يَحكم على نفسه بالجنون والجهل والسفه في الحالين، وما من عقل بشري إلا ولديه شيء من هذا النوع من المدرَكات والأحكام عليها، يتغير من أدنى دركات النفي إلى أعلى درجات الإثبات.

وما من عقل إلا وقد حكم على نفسه بالجهل، وأعظم البينات الإقرار.

ولو أردت أن تقيس واقعة (الإسراء) على عقل قريش الأوَّل، لأصبح المؤمن بها مجنونًا، والكافر بها عاقلًا، ولو أردت قياسها على العقل الحاضر الذي يؤمن حسًّا بصحة الارتحال من مكة إلى بيت المقدس والعودة في ليلة ـ: لأصبح القرشيون سفهاء، والمؤمن بها عاقلًا، ولو قستها في باب الحقيقة المطلقة لأصبح الجميع قاصرين في الإدراك لاختلاف مبدأ النظر، فهذا أمر غيبي شرعي لا يُوزَن بالعقل المجرد المادي، بل بالإيمان الغيبي الإلـٰهي، وأما الأمور والنظريات والأخبار البشرية فمردُّها إلى العقل، بها يقيس وبها يصحِّح الصحيح ويخطئ الخطأ.

وكثير من الناس يخلط بين هذين المبدأين.

وأحيانًا الإنسان عند حاجته إلى الإدراك لحُكم ما تتنازعه مشاعر

الارتباط بهذين المبدأين والانفصال عنهما: التحليل العقلي أو الإيمان الغيبي، فيضطرب إلى أيهما يميل، والمؤمن الحق العارف بمداركه لا يُنازع الله في حكمه ما ثبت له النص، وبان له المعنى.

وبعض الناس يميل إلى النظرة المادية فيما حقه الإيمان والتسليم لله، ودافعه في ذلك الهوى الكامن في نفسه ولا يُدركه، ويظهر ذلك في أنه لو نظر بذات النظرة لوجد أنه يُسلّم بكثير من الأحكام الشرعية وهي أولى بالنقض من حُكمه الحالي، ولكنها لا ترد في ذهنه، لعدم حاجة هوى النفس إليها، أو عدم وجود مؤيدٍ أو مثيرٍ لها من الأفكار الواردة إليه.

وكثيرٌ من سالكي هذا الطريق لو سلكوا الإنصاف مع أنفسهم عقلًا لتدرجوا في سُلَّم الإلحاد حتى لا يَسْلم لهم شيء، ولا يصح في أذهانهم شيء غير المشاهَد المحسوس.

فالمسائل الشرعية كالسُّلَّم تتقارب إدراكًا عقليًّا، لا توجد مسألة إلا ولها نظير مشابه ونظير مقارب، فالمشابه ينتقض بنقض نظيره، والمقارب إن كان دونه ينتقض بدَلَالة الأول، وإن كان أعلى منه وأقوى، فبقياس الأغلب للمشابهة بين المتقاربين.

وحينما ينشغل العقل بالماديات، فإنه يعمل كل عمل ـ دقيقًا كان أو عظيمًا ـ ليرتقي به سُلمًا من الدنيا في المال والشرف والجاه والسلطة، فيَضعف عنده أو ينعدم الإيمان بغير ذلك، حينها لا يرى مَن يخالفه إلا منازعًا له في الذي يشغل قلبه؛ لأنه لا يرى إلا هو، لهذا يَسهل عليه اتهام غيرِه ممن يهتم بإصلاح العامة أنه يُريد القيادة وانصياع الناس له والترؤس والمادة؛ كما قال فرعون وقومه في حق موسى وهارون فيما حكاه الله في كتابه: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا

ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس: ٧٨]؛ لأن فرعون مُنشغل قلبه بالقيادة والملك والأمر والنهي فيُفَسِّر تصرف كل ناقد له على هذا الأمر، وهكذا أصحاب الماديات كالليبراليين يُفسرون تصرف المخالف لهم في انحرافهم بأنه يُريد حرب المادة والتطَوُّر والحضارة والصناعة، ويُصورونه للناس بهذا، وهذا غلوٌّ في التحليل المادي والتشبع بها انعكس عليهم هنا، كما انعكس همُّ فرعون على تفسير تصرف مخالفيه.

وربما تكون نتائج تحليلهم صحيحة عندهم حال إطلاقها، ولكن أثَّر عليهم مؤثر منعهم من الصواب، وربما يكون أحدهم متعمدًا للخطأ في الحكم؛ لهوى في نفسه لأن الكذب في النتيجة لصالح نفسه، ولهذا تجد كثيرًا من الناس يعترفون بمغالطتهم بعد انكشاف حقائقهم وخداعهم للناس، وهكذا كثيرٌ من الملوك والرؤساء وأصحاب الجاه إذا تحوَّلت بهم الدنيا كثيرًا ما يعترفون بمكابرتهم للحقائق، وعلى هذا فكثيرٌ من الناطقين لا يُعرَف صدقه من كذبه عند نفسه هو في تحليله النتائج، والصِّدق الخالص في ذلك هو للوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

۞ رابعًا: ثبوت الخطأ في الماديات:

لا يُمكن أن تتعدد الحقيقة في الذات الواحدة فتكون صحيحة وخاطئة في الحالة الواحدة، والعقول يؤثر فيها الهوى الطفيف في إصابة الحق، فكُل قبيلة ترى نفسها الأَخْيَرَ والأتم، وهكذا رأي العالم في علمه، والبلدي في بلده، والمتدين في عقيدته، بينما الحقيقة واحدة والعقول تتباين في الشيء المحسوس من المعارف هذا التباين الكبير، فهي إذن في الغيبيات وأوامر التشريع الرباني كتابًا وسُنَّة أشد.

فإذا لم يتمكن مجموع العقل البشري من حدِّ الحقيقة في نوعٍ معيَّن

من أنواع الحقائق المحسوسة المُشَاهَدة فهو في الغيبيات أكثر بعدًا، فكان هذا سر الإلزام بالانقياد لأوامر الله سبحانه دون قيد أو شرط، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، سواءً وُجدت الحكمة المقصودة من الأمر أو لا، ويجب أن يعتقد أن الأوامر الشرعية موافقة للفطرة البشرية لا تحيد عنها، ولكن قد تتبدل الفطرة بكثرة العوارض الخاطئة عليها، ويَظن العقل أن الأمر الشرعي لا يُستساغ عقلًا وفطرة، وإنما هي الفطرة مبدلة بأحد أنواع التبديل دون أن يشعر؛ كحال جميع حواس الإنسان سمعًا وبصرًا وذوقًا وشمًّا ولمسًا، وهذه منافذ المعرفة إلى العقل.

فمن اعتاد على شُرب الماء حارًّا لا يستسيغه عند اعتداله، فضلًا عن برودته، ومَن اعتاد بصره على الظلمة آلمه بصيص الضوء اليسير، وبقدر اعتياده على قوّة الظلمة يؤلمه أشد نفس القدر المقابل من الضوء، وهكذا نور الحق مع ظلمة الجهل، وتوحيد الله مع الإشراك به، وهكذا في العقل المُبدَّل والفطرة المُبدَّلة، وما العقل إلا دار والحواس مداخله، ولا عبرة بدعاوى الناس أنهم لا يأخذون إلا القول الصحيح والفكر الناضج، فالضال يقول: لا أُثبتُ بالعقل إلا معقولًا؛ كما لا أُثبت بالسَّمع إلا مسموعًا، ولا أُثبت بالبصر إلا مُبصَرًا، وهو يسبح في بحر الأوهام.

والإنسان في نظرته المادية نفسها يُخطئ كثيرًا في معرفة موضع الصواب والخطأ، فالرجل عند البيع يختلف عنه عند الشراء، ففي كلٍّ له حظ نفسي يرى أنه أحق به لإشباع غريزة مادية له، وهكذا في الأفكار والمعاني لا يُنصف في نقدها، وإنما يُقوِّمها غالبًا بحسب الحظ النفسي والغريزة الكامنة لديه، فهو يستعمل عبارة واحدة يختلف وزنها إن كانت

له عن كونها لغيره، فإذا ضارب في سوق وكان مشتريًا، واشترى سلعة بثمن حسن لصالحه وسئل عن قيمتها يقول: اشتريتها بثمن جيد.

وإن كان بائعًا لها بثمن حسن قال: بعتها بثمن جيد، فجيِّدها بيعًا غير جيِّدها شراءً؛ لأن لفظة جيد في كلا الحالين لحظ نفسه هو، هكذا يقولها وهكذا تُفهَم منه!

وها أنت ترى آلاف البشر يتخاصمون ويتقاضون في حقوق ظاهرة، كُلٌّ منهم يدَّعي أن الحق معه، ويقطع أنه مظلوم وغيره ظالم له، هذا في محسوسات محسوبات مُقدَّرات منشؤها الحس ومنتهاها الحس، فكيف بتلك الأذهان تُريد تقويم الأوامر الشرعية والأمور الغيبية التي لا يُدرِك الإنسان من عللها وحِكمها ومآلات منافعها إلا ما قام في نفسه الضعيفة، هذا إن أدرك.

والإنسان يغلط ويُخطئ ويغفل عن أمور بين يديه أو أمور يمسكها بيده، وقد رأيت من يبحث عن قلمه وهو في يده حتى نُبِّه، كيف بعقل يفقد ما في يده يجادل الله في غيب لم يره: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَـٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا﴾ [الكهف: ٥٤].

وقد جاء إليَّ رجل يُناظر ويخاصم في حِكَم الله الغيبية، ثم قام ولبس حذائي خطأً وخرج، قلت: لم تُبْصر موضع قدميك وتخاصم الله في مواضع الغيب؟!

۞ خامسًا: تطبُّع الإنسان على الخطأ وأثره في النتائج:

من آثار المبالغة في الماديات الخلط بين صحة القول والفعل وسلامتهما، وبين تطبع الناس عليهما والفهم لهما، فيظن هذا النوع من العقول أن مؤالفة الإنسان لسلوك، وتوطنه عليه، واستقرار حياته معه، كافٍ في صحته وشرعيته له، ويبنون على هذا نتائج صحيحة مستقرة، ويعدون تبعًا لهذا نفرة الناس من السلوكيات الطارئة تخلُّفًا عن الحقيقة،

فتجد العقل الليبرالي حينها يستحضر سلوكيات كان الناس يأنفون منها وينبذونها فتوطَّنوا عليها، ويجعل التوطن في ذاته دليلًا على الصحة، ولغلبة هذه النظرة على ذهنه جعلها المقياس الكامل على من يرد كل سلوكٍ لمخالفته الحقَّ منَ الوحي، والحق لا يكون حقًّا بكثرة من يعتقده، ولا يستحيل باطلًا بقلة من ينتحله، وكذلك الباطل، وتوطن الناس على أفعال ليس مقياسًا؛ فقوم لوط بلغ بهم التوطن على الباطل أن إذا سمعوا برجل غريب ورد، استبشروا به لأجل الفاحشة به، وهم رجال لهم عقول، فلمَّا جاءت الملائكة إلى نبي الله لوط سمع قومه بهم وظنوهم رجالًا من بني آدم، فحدثتهم أنفسهم بالفاحشة؛ قال تعالى: ﴿وَجَآءَ أَهۡلُ ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡتَبۡشِرُونَ ۝٦٧ قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي فَلَا تَفۡضَحُونِ ۝٦٨ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ﴾ [الحجر: ٦٧ ـ ٦٩].

فقولُه: ﴿وَجَآءَ أَهۡلُ ٱلۡمَدِينَةِ﴾ إشارة إلى أنه عمل بلد كامل لا أفراد شذاذ، وقوله: ﴿يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ إشارة إلى شدة توطنهم على هذا العمل حتى بلغ التبشير به عند لقياهم أنفسهم. ذكر القرآن نتيجة ما وصلوا إليه، ولم يذكر المراحل التي مروا بها في التدرج في عتبات الباطل والشذوذ، والعقل يقتضي أنهم ما أمسوا أسوياء عقلاء على الفطرة ثم أصبحوا يبحثون عن الرجال ليواقعوهم، أو اجتمعوا وهم أسوياء وخرجوا بنتيجة واحدة تجويز الشذوذ، هذا لا يُتصوَّر عقلًا، وإنما تدرجوا في الانحراف، فهم لم يستبيحوا أدبار الرجال إلا بعد استباحة أقبال النساء وأدبارهن، ثم تدرجوا في الشذوذ إلى الرجال، وهذا ما لم يذكره القرآن لدلالة العقل والحس عليه، فمن تردَّى من رأس جبل لن يصل إلى الأرض إلا وقد تدرج على الجبل كله! فلا يُعقَل انقلاب الفطرة في يوم أو شهر أو سنة واحدة، فجميع الحواس النافذة إلى العقل كالسمع

والبصر والحس تتغير بالتدرج وتألَف، بل وتنتكس ولا تشعر، فالسمع لو جاءه أزيز أو طنين دقيق، ثم تدرج مرتفعًا في دقة متناهية، حتى بلغ ضجيجًا فإنه لا يشعر بتغير في حاله، ومن كان على فطرة سوية لا يستطيع السكون مع ما يسمعه إذا سمعه لأول مرة، وهكذا البصر والحس والذوق والرائحة الكريهة، وهكذا يصل التحول عن الفطرة والدين والأخلاق أقصاه بالتدرج ولا يشعر بذلك، بل ينام ويستيقظ عليه، وهكذا ينام الطحان والدقاق وسط ضجيج طاحونه ولا يشعر بوجود مُزعِج له، وغيره لا يستطيع، وربما إذا هدأ الدق والطحن استيقظ لأنه لا ينام إلا عليه! وهكذا الغرب اليوم ينام على ضجيج طحن الفطرة ودق الدِّين والأخلاق، وهم بحاجة إلى مجدد للفطرة يُعيدهم إليها، وسينكرون عليه ويشنعون، ويصفونه هم ومن توطَّن على ما توطنوا عليه بالنقص والجهل والخروج عن الفطرة وقهر الناس وكبتهم، وذلك كله بحاجة إلى سوي صابر مثابر صادق صالح يُمسك بدقَّاق الفطرة بيدٍ قويَّة حتى يُفيقوا وتطول إفاقتهم ثم يعودوا إلى الفطرة والحق، وهذه سُنَّة الله في الخلق؛ فإن أول دقة دخلت أذن الطحان فأزعجته هي نفسها التي يقوم من نومه إن توقفت!

ومؤالفة النفوس للأقوال والأفعال والعقائد بذاتها لا يُعتد بها في ميزان العقول الصحيحة، وذلك من جهات؛ **منها**:

الأولى: أن النفس مجبولةٌ على النفرة من الجديد الذي يتضمَّن زوال قديم، وليس الجديد القليل المضاف إلى قديم كثير، ثم تألفه وتأنس به إذا تدرجت فيه، ولو أكلت الأقذار، فأنت ترى الإنسان ينفر من طارق الباب الغريب ثم يأنس به، ويستنكر دمامة خِلْقة إنسان ثم يألفها.

ويخرج العقل الليبرالي في استرواح كثير من الأقوال والأفعال والعقائد معتمدًا على النظرة المادية وتغليبها على النظرة الشرعية، وأن النفوس ستتروض عليها كما تروَّضت عليها الشعوب الأخرى.

ويجعلون من التاريخ دليلًا على صحة ما أبطله الله، وإبطال ما بيَّن الله صلاحيته.

وهذان أصلان خاطئان خطأ محضًا؛ لأن إعمال النظرة المادية فيما حقه النظرة الشرعية خلط، والنظرة المادية مطلقة تحدها النظرة الشرعية، فلا يَصح أن تقع في حماها فتؤثر عليها فتقلب حقيقتها، فالأصول العقلية تتفق على أن الجزئيات المادية المنظورة يختلف النظر بينها في ذاتها، فمن نظر إلى الذهب على أنه فضة أو العكس وكلاهما مال لم يعرف موازين التجارة، والنتيجة الخسارة، ومن نظر إلى أفراد الناس من أقاربه وأصحابه بلا بيان موازينهم، خلط في النتائج واضطرب في الحياة، هذا في أصل مادي متحد، فكيف في أصلين منفكين من جهة المصدر؛ الدين والدنيا؟!

الثانية: أن الإنسان في نظرته المادية المتجردة يجد كثيرًا من الشعوب البعيدة عن الهَدْي السماوي تروَّضت على أقبح الأفعال، فتجدها استنكرتِ الشذوذَ الجنسيَّ ـ زواج الرجال بالرجال ـ ثم أقرته قانونًا، وتستقبح التعري ثم جعلته سَمْتا لحضارتها، وتجدها تستقبح نكاح المحارم كزواج الأخ من أخته وعمته وخالته ثم أصبح مستساغًا بالتدرج فيه.

وقد رأيت أُلوف البشر يعبدون البقر والشجر والحجر، وبعد أن رأيت من البشر خلقًا يدَّعون صحة عقولهم يُعظمون الفأر ويتخذونه إلـٰهًا لا آمن على أي نفس أن تتوطن على عقيدة وفكر سوء وتألفه مهما بلغ

في البعد، ورأيت أولئك من العقلاء في أمر مالهم وتجارتهم ومطعمهم وملبسهم ومسكنهم، وكان أسلافهم على التوحيد والسُّنَّة، وكل ضلال في البشرية كان بواسطة التدرج البطيء في الخطأ حتى ينقلب إلى صورة غير واردة في الذهن عند البدء بالتحول، قال ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تُعبَد، حتى إذا هلك أولئك وتَنَسَّخ العلم عُبِدَت». رواه البخاري[(١)].

ومن يبحث يكتشف تطبع الناس وترويضهم وعدم استنكارهم لأي فعل يُراد، فالعقل والتجربة دلَّت على جواز تطبع الناس على الأفكار الجديدة المرفوضة بلا استثناء، وتختلف النفوس في قوة النفرة منها ابتداءً، باختلاف قوة تمسُّكها بضدها من قبل، ويتدرج النقض لعُقد النفس المنطوية على الإيمان بما يُعْتقد شيئًا فشيئًا، حتى تستثقل الرجوع إلى ما كانت عليه من قبل.

وهذا بلا استثناء، حتى في الأفكار التي تؤمن بعدلها جميع الملل والشعوب والعقول؛ كحق الأبوين بالبر وتقديمهما على غيرهما، وذلك بالتدرج بنقض حقهما في النفس بالوسائل المتنوعة، ولذا يقول الفيلسوف الهندي المهاتما غاندي: (وأمي البقرة تفضل أمي الحقيقية من عدة وجوه؛ فالأم الحقيقية ترضعنا مدة عام أو عامين وتطلب منا خدمات طول العمر نظير هذا، ولكن أمنا البقرة تمنحنا اللبن دائمًا ولا تطلب منا شيئًا مقابل ذلك سوى الطعام العادي، وعندما تمرض الأم الحقيقية تكلفنا نفقات باهظة، ولكن أمنا البقرة لا نخسر لها شيئًا ذا بال، وعندما

---

(١) في «الصحيح»، رقم (٤٩٢٠).

تموت الأم الحقيقية تتكلف جنازتها مبالغ طائلة، وعندما تموت أمنا البقرة تعود علينا بالنفع كما كانت تفعل وهي حية؛ لأننا ننتفع بكل جزء من جسمها حتى العظم والجلد والقرون)!! والبقرة الآن أحق من الوالدين عند مئات الملايين من البشر!

الثالثة: أن كثرة الفاعلين للشر لا تُصَيِّره خيرًا، وعدم اتباع الناس للحق ولبعض أجزائه لا يصيِّره باطلًا، ولو نظر العاقل إلى أفعال الناس في كل عصر، لوجد أن الناس تتباين في كل زمن كثرةً وقلةً في لزوم عمل معين أو اعتقاد دين أو فكر خاص يختلف عن الزمن السابق أو اللاحق، مع كون الأعمال والأفكار والعقائد في الغالب متقاربة، فأي أعمال القرون وعقائدهم وأفكارهم أصح؛ الكثرة الأولى أو الكثرة الثانية، أو ما جاء بعدها.. والعقلُ الصحيح المنصِف في حق نفسه يظهر له ظهورًا جليًّا ضَعْفُ العقلِ وقُصُورُه عن فهم حقيقة ما يُريد حقيقةً تامةً صحيحةً، فضلًا عن معرفة الطرق الصحيحة الموصلة إلى ما يريد، ولو لم يُنِرْهُ اللهُ بالوحي المتتابع لشارك البهائم التي يراها يمينه وشماله في السلوك، فمع كل انحراف ينزل وحي ويُبعَث نبي يُصحح، وثبت عن النبي ﷺ قال: (**كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي**).

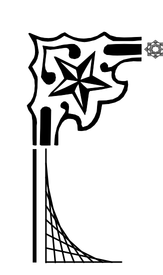
وأما الكثرة والقلة فليست عبرة في معرفة الصواب، فالعقول كأسراب الطير في اتباع الأقوى والأشهر، دون تمييز لجوهره وحقيقته؛ قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ١٠٠].

وقال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَـٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ

ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١]، وقال: ﴿إِنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [هود: ١٧] وقال: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠].

الحق مستقل في ذاته، لا يوجد أينما وجدت الكثرة، ولو كانت القرون كتابًا في يد الإنسان يقلبه كل صفحة قرنًا، ولكل قرن أكثرية هل سيتقلب الحق مع تقلُّب يده؟!





آثار التحليل الماديّ على النفس

ما من أصل أو فرع معنوي أو مادي إلا وله أثر على صاحبه، قد يكون دقيقًا أو جليًّا، وربما يكون دقيقًا فيراه، وربما يكون جليًّا فيعمى عنه لعارِضٍ ما صرفه عن الانتباه له، فأنت ترى الإنسان ربما يُبصِر بعينه شوكة في طريقه فيتقيها حتى لا تؤذيه، وربما يقع في بئر لم يرها بعينه غافلًا عنها بانشغال بصره وقلبه بغيرها، ويقظة القلب وحضوره لهما أثر كبير في ذلك، وللغلو في التحليل المادي آثار على النفس يُحْجَب القلب عن رؤيتها، وهي كثيرة، **منها**:

۞ أولًا: إضعاف الباطن:

وذلك أن الإنسان ينجرّ للظواهر والصور والزخارف الخادعة أكثر؛ لأن البحث عَنِ البواطن الخفية والحقائق مُضْنٍ وشاقٌّ، وعمره لا يتسع للبحث عن أسرار وباطن كل شيء؛ لأن الباطن يفتقر إلى سبر وتتبع وطول تأمل، لهذا ينخدع كثير من الناس بزخارف الأقوال؛ لأن ظواهر الحق والباطل في الأغلب متساوية في العناية بتحسينها، فكل داعٍ إلى نهج يتخذ ذات المصطلحات التي يتخذها غيره في دعواه وفي وصف مَن يُخالِفه ويعاديه؛ كالحق والباطل، والخير والشر، والصواب والخطأ، والغلبة في عالم الظواهر المزخرفة للأعلى صوتًا؛ لأن الأتباع استووا في عدم معرفة الحقائق الباطنة واختلفوا في مقدار انبهارهم وانخداعهم بالظاهر.

وكلّ شيء عجيبٍ غريب فهو أبعث على التَّفكير من غيره؛ لأنه يأخذ القلب ويجمعه على التفكر به، ويحرص العقل الليبرالي على الاهتمام بزخرفة الأقوال والأفكار التي يتبناها أكثر من عنايته بالحقائق؛ لأنه يحمل فكرًا لا يؤمن بأهمية النبل والصدق، فهذه أمور باطنة ينبغي ألا توضع حجرًا عائقًا في طريق الحق.

وعادة أهل الخطأ إشغال السامع بزخرفة الأقوال وتنميقها والتهويل لها، واختيار المصطلحات لبيان حقيقة القول وماهيته؛ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ﴾ [الأنعام: ١١٢].

لذا كان خصوم الأنبياء يَشْغَلون المسامع بالكلام المُجْمَل المزخرف في بيان حق وصدق قولهم، وبالقدح المُجْمَل أكثر من المفصَّل في حق مخالفيهم، فيتهمون الرسل بالسحر والكذب والجنون والسّفَه دون تدقيق في حقائق ما يدعون إليه ووزنه بالميزان السالم من الشائبة.

وَمَنِ انشغلَ بالظواهر لم يستطع أن يفصل في الأمور التي تدل القرائن على كذبها، وليس لديه دليل مادي في ذلك محسوس.

وكثيرًا ما يتناول العقلُ الليبراليُّ الظواهرَ الماديةَ بالتحليل ويجتهد في ذلك، ولكن عند تناوله الظواهر غير المادية كالنصوص الإلـٰهية يتناولها بضعف شديد؛ لأنه غير مكترثٍ بتناولها إلا لإقناع الخصم؛ لأنها لا تعنيه في ثبات أفكاره أو تغييرها، وقد تكون نفسه هي خَصْمَه فيتصارع مع البقية الباقية من إيمانه الفطري في قلبه، فهو يُريد الطمأنينة من صراع نفسه وصراع النفوس الأُخرى معها، فيأخذ في انتقاء ما يريد من النصوص الشرعية الموهمة المشتبهة؛ لأنها تؤيد هواه ويتغافل عن نصوص أخرى بيِّنة مُحكَمة مُفصَّلة، وقد كان أحد أولئك الكتاب وهو

الوزير غازي القصيبي يُكاتِب أحد العلماء الغافلين يطلب تزويده بأدلة تُجيز خروج المرأة سافرة وعملها ولو مختلطة مع الرجال، فكان يُزوده بذلك وغير ذلك، من غير تمييز متى فرض الحجاب؟ ومتى منع الاختلاط في الإسلام؟ وإنَّ من بحث سيجد نصوصًا تفيد أن الصحابة لا يصلون ويشربون الخمر، ولكن قبل فرض الصلاة ومنع الخمر، ومن نظر في كتابه «ثورة في السُّنَّة» يجد أن تأسيس الأفكار كان قبل أدلتها، وأن تناول الشريعة كان ضعيفًا جدًّا؛ لأنها لم تكن مقصودًا ولا أساسًا يُبنى عليه، ولكن لأن اهتمام العقل بالأدلة كان ضعيفًا أصلًا، ناسب أن يكون تناول الأدلة الضعيف ثورة عند الكاتب؛ لأنها غير مقصودة بذاتها، فتحصيل القليل منها كثير، وتحصيل الضعيف منها قوي.

وهكذا كثيرٌ من الكتَّاب المؤلفين في تأصيل الليبرالية بأدلة الإسلام يظهر ضعفهم في علوم الشريعة وأُصولها، ولكنه ضعف لا يرونه بأنفسهم؛ لأنه لم يَعظم عند بصائرهمُ الوحيُ مقابل العقل، لذا فهم يرون أن انتقاد فهمهم للنص مكابرةٌ ومسايرةٌ للآراء المتشددة وتركٌ للتسامح والرفق، ومجادلة هؤلاء كثيرًا ما تكون شاقة على العالم بالشريعة؛ لأنه يَنْزل في فهم الدين نُزولًا لم يَعْتَدْهُ العلماء في أبواب المناظرات، ولكن تبيين الحق واجب عليهم؛ لأن بيان الحق ينفع الأتباع أكثر من المتبوعين؛ لأنهم يجهلون الدين فيتسلل إلى أذهانهم الخطأ لتعلقه بأهداب الوحيين؛ الكتاب والسُّنَّة، فينخدعون.

ومن الخطأ غفلةُ بعض العلماء في فتح دفتي الفقه على مصراعيها بأصوله وفروعه وخلافياته وأدلته أمام تلك العقول الليبرالية، والتعامل معها أخذًا وردًّا كما يتعامل العالم مع نظيره، وفصل ساحة العلم عن ساحة العمل، والقذف بالأدلة من مكان بعيد من غير إدراكٍ لمكان نزولها

وأين تحط وأين تضرب، والاكتفاء بحسن القصد وسلامة الصدر في مثل هذه المواضع من أعظم ما يهدم الدين باسم الدين.

ومثل هذا بل أشد منه رمي الآراء في الدين في ساحة السياسة والسلاطين والتدليل عليها، وتجريد هذا التعامل عن سياساتهم الأخرى وتعاملهم السابق واللاحق، وكأن كل قضية منفصلة عن سياقاتها ومآلاتها ومدارك متلقِّيها، وكثيرًا ما ينشغل بعضهم بصواب أحد وجوه وتطبيقات الفكر الليبرالي لتناسبها مع صالح الناس وعدم معارضتها للأصل الشرعي، فيدعو إليها ويندرج صوته ضمن صوت الفكر الليبرالي، وعَيْن الفقيه على ما يُريد هو ويقصد فقط، وربما هدفه صلاح الأمة، وأما أعين أصحاب الفكر فعلى جميع ما يدعون إليه، وأخطر ما في ذلك إن دعا هذا إلى ما يُريد بحسن ظن ولا يُعْرَف له إنكار للفكر الليبرالي، لتتحقق الموازنة، والحق الذي يدعو إليه حق انتظم في سلك الباطل، فأخذ يدور في فلك الليبرالية في أذهان الناس، وأخطر الباطلِ الباطلُ المتترِّسُ بالحق، وما من فكرة على وجه الأرض من الأفكار الباطلة إلا وفيها شيء من الحق وما من شيء حرمه الله إلا وفيه شيء دقيق من النفع يتبعه، وإذا أُظهر الخير بصورة المتبوع وعُظِّم، وجُعل الشر تابعًا ضعيفًا، فلأجل تحقيق الشر التابع، فالدعوة إلى الحق منفصلًا عن إنكار منظومته من أعظم ما يُبقي الباطل ويُطيل عُمره في الناس، ويُعيق جهد المبطلين له، بحجة أنه حق يجب الاستفادة منه، فيُخالف ويجادل في أمر ليس هو محل خلاف في ذاته.

وهكذا كان الأمر في مصر من مفتيها محمد عبده (ت١٣٢٣هـ) مع سابقته في حرب الاستعمار، ونفيه عن بلده، سلك مسلك التقعيد للأطروحات الغربية، فوق أرض الاحتلال وفي سمائه، ولكن أخذها

بنَفَس الدين والدليل، فيأخذ المسائل التي يطرحها الغرب، ويُمكن التوافق معها في الإسلام فيدلل عليها، ويُقَعِّد لها، وهذا القدر قدر يسع معه الخلاف، ولكنه ينتظم مع عدم تبني الإنكار للمسائل العظيمة التي تناقض الإسلام بنفس الاندفاع الذي أخذه في التقعيد والتدليل على الإصلاح الوافد، فأخذ يدفع في أقوالٍ باسم الدين، ويدفع المستعمر في الأقوال الباقية باسم الدنيا، وكُلها تحت سماء التغريب، فتأخذ المسألة بيد أُختها حتى تستقر في النفوس، حتى كان الأثر من ذلك أشد مما لو ركنوا إلى السكوت التام، قال المؤرخ ألبرت حوراني (١٩١٥ ـ ١٩٩٣م) ـ وهو من نصارى العرب ـ عن تلك الحال: «قنطرة للعلمانية عبرت عليها إلى العالم الإسلامي؛ لتحتل المواقع واحدًا تلو الآخر».

وقال ألبرت أيضًا عن محمد عبده: «كان يريد أن يقيم سدًّا في وجه الاتجاه العلماني يحمي المجتمع الإسلامي من طوفانه، ولكن الذي حدث هو أن هذا السدَّ قد أصبح قنطرةً للعلمانية عبرت عليها إلى العالم الإسلامي؛ لتحتل المواقع واحدًا تلو الآخر، ثم جاء فريق من تلاميذ محمد عبده وأتباعه، فدفعوا نظرياته واتجاهاته إلى أقصى العلمانية»[١].

وإن كانت **صور الاستعمار تحوّلت من عسكري إلى فكري في زماننا وبلداننا،** فقد بقيتِ المسائلُ التي يُرَوِّجُ لها الغربُ، يُروَّج لها في بلداننا من فقهاء وعلماء، من غير اتعاظ واعتبار، وجمعوا الهَمَّ في همٍّ واحدٍ؛ وهو إخلاص الأمة من صفة الجمود، وعدم إلصاقه بعلمائها، وهذه الصفة ضخَّمها الإعلام في النفوس، وهيَّبها منه حين نفخ في كيرها، فأصبحت صُورتها فوق حقيقتها، فامتلأت نفوسهم من ذلك التضخيم، وفروا منه فرار الصحيح من المجذوم، وهو مقصدٌ حسن،

---

(١) «الفكر العربي» (ص١٧٩).

ولكن النفس إذا خافت من شيء، هربت منه على قدر خوفها منه، فالهارب من الأسد يختلف حالًا عن الهارب من العقرب، والعين إذا هربت من شيء لا تُبصر طريقها، بل عينها على ما هربت منه، وتدرك من بُعدها عن الخوف، ما لا تُدركه من تجشم الطريق وعرًا وسهلًا، والجريح الطريد غير الجريح الآمن، ولن يشعر الطريد بما فسد منه إلا إذا استقر مقدار ما فسد من دنياه ودينه، وكيف إذا علم أن الخوف أكثره وهْمٌ، حينها يجب عليه أن يقف ويصبر ويُصبّر ويُثبِّت ويناور، وإن تنازل بقدر.

وللقلب التفاتة كالتفاتة الجسد، ينصرف بها القلب عن المواضع الأصلح بحُجة الاحتياط والخلاص، حيثُ أُشْرِبَ العقل والقلب وصمة الجمود والغلو والانغلاق والتشدد ومعرّته، فأخذت الكتابات تكتب بحذر، وترى على كثيرٍ من السطور والألسن آثار ذلك الهم، أربك عن التوازن والإنصاف، والقلوب تتأثر، ولمُجالسة الناس وسماع الإعلام سكرةٌ، فالذي يُريد الحديث في مسألة وقضية واعترضه قبل أن يتحدث من حمَّله همّ قضية أُخرى، أثَّر ذلك المعترض الواحد على نوع حديثه للجماعة، فكيف لو كان ذلك مستديمًا بصنعه أفرادٌ على أنه يُمثل الأمة باسم «الإعلام»، ولهذا فضَّل كثيرٌ من الفقهاء عدم مخالطة القاضي للناس في السوق والمجالس لأثره الخفيِّ على حُكمه، والقلوب بحاجة إلى رعاية وصون من المؤثرين عليها بمراقبة الله وحده، وخشيته بالتضرع والعبادة والدعاء، وفحص الأشياء وتحقيقها ووزنها قبل حملها، وكثيرًا ما يتحدث القلب وهو في سكرته، فإذا أفاق ندم، واتضح له مقدار ما قدم من باطل في صورة حق.

وهؤلاء كثيرًا ما يستحضرون في الأذهان نصوصًا شرعية نزلت في

قضايا منفردة، وبعضها عينية وبينها أعوامٌ، والعقل إذا اهتم بأمر، عَلقت به الشواهد المؤيدة لأمره؛ كما يتعلق الشوك في الصوف، فتثقل كِفَّة أمره الذي اهتم به وتقوى، وتخف كِفَّة بقية الأمور الأخرى ونصوصها ومقاصدها، ويختل التوازن بسبب الخلل في حقيقة الهمّ، وهؤلاء يسوقون تلك الشواهِدَ مساقًا واحدًا تطبيعًا لأنفسهم على سلامة نهجهم، ولرسم نهجٍ مروِّض للأحكام، والغاية هي الحفاظ على هيبة الإسلام وشوكته أن تُكسر، وهم صادقون عند أنفسهم.

وربما تسلَّى بعض أولئك الفقهاء بما هم عليه بما يُلبّسون من ألقاب التجديد والإصلاح والانفتاح والسماحة، ليُحتذى بهم، ويَنْساق خلفهم مثلهم، ويُزجر المخالف لهم بعدم الإحسان له مثلهم، هذا إن لم يُطعن في علمه وإدراكه ودينه.

وكثيرٌ مِنَ الدعواتِ لا تُنكر لذات القول والفعل وجوهره، وإنما لسياقاته ومناسباته ومجموعه واختصاصه واجتزائه، والفهم القاصر لذلك هو الذي يُحيل إلى حقيقة القول والفعل في ذاته.

والعلماء يأخذون الحق ويُسندونه إلى نصوص الوحي، ويربطون الناس به، مع عدم الحوم حول مصطلحات المخالفين، حتى لا يتم التشريع للفروع، بترسيخ الأصول الباطلة.

والفقه الذي لا يأخذ الحق ممن جاء به ليس بفقه، والفقه الذي يأخذ الحق ويسكت على الباطل وهو يرى الأمة تتلقفه، فقه الهوى الذي كان عليه بنو إسرائيل.

والشريعة التي لا تأخذ الموازنة باعتدال في أبواب الأمر والنهي في كل مسألة منظورة، على المقدار الشرعي الذي وضعه الله سبحانه، هي الشريعة التي تُورث الخلط لدى الناس، فالله أمر في القرآن وفي سُنَّة نبيه

الناس بالتوحيد، والصلاة والزكاة والصيام، وبر الوالدين، وصلة الرحم وإطعام الطعام، وإكرام الضيف، بصيغة واحدة (افْعل)، ولا يتحقق التفريق بين المأمورات تلك إلا بمعرفة الشطر الآخر من التشريع، وهو النهي بـ (لا تفعل)، فالتارك لبعضها يكفر، وبعضها يُزجر ويؤدب، وبعضها تقصير خاص بصاحبه، فإذا غَيّب الفقيه الشطر الآخر من التشريع، فقد جعل التشريعات في باب واحد، وهو باب الخير والبر، ولم يُفرق بين الفاضل والمفضول، ويورث خلطًا لدى العامة، وربما كان هناك من يتعبد لله بالطاعات والنوافل وهو واقع في مكفر يُحبط العمل، ويُذهب هذا هيبة الإسلام من القلوب بإسقاط هيبة تراتيبه، ويجد مع هذا الفقيه الصادق حرجًا في الأمر والنهي وربما وُصف بالتشدُّدِ والغلو عند الإنكار على مسائل معروفة الخطورة في الدين، وهي أولى مما يتسابق الناس إلى فعله.

وبهذا ينتشر الإرجاء في الفروع بين العامة من دون أن يشعر الواقع فيه به، والإعلام يأخذ من كلام العلماء نوعًا مخصوصًا ويرفعه، ليُظهره بصورة الأهم، ويُخرجه عن سياقه وحجمه الذي أراده له العالم، فالواجب على العالم حينها أن يتعامل مع قضايا الأمة بالصورة التي تصل إلى الأذهان لا بالصورة التي تخرج من شفتيه، فيأخذ بباب الموازنة لأقواله وأفعاله في التعظيم والتحقير، والتكثير والتقليل، ولو أحجم عن شيء فاضل إلى الشيء المفضول، ليُعطيه حقه الذي يُخفيه الإعلام والنَّقَلة من الكُتاب، وأما الالتفات إلى أن الذمة تبرأ بما يخرج من الشفتين من غير اعتبارٍ بالغايات فخطأ محض، وعكس ذلك خطأ آخر؛ وهو أن ينزوي العالم عن قضايا الأمة، ويَحكم على الحق حسب ما يُنقل إليه، مع قدرته على المشاهدة التي تبرأ بها الذمة، خاصة ونحن في زمن يُخلط فيه المعروف بالمنكر، فضلًا عن خلط درجات المعروف وتراتيبه،

والمنكر ودركاته، فتصدر أقوال العالم قاصرة عن غاياتها؛ لأن منشأها قاصر.

وكثيرٌ من الماديين يؤصِّل لمادياته الظاهرة بأدلة شرعية لا يُعتَدّ بها أصلًا في تأصيل وتقويم الأفكار عنده، فتجد من يؤصل لحرية الدين والتنقل من أي دين إلى غيره؛ بقوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولا يدري موضعها في النزول، والمراد منها، والنصوص الأخرى التي تبين المشكل عنده فيها، ولا يعنيه إبطال شمولية الرسالة المحمدية للأمم والطعن في امتلاك النبي ﷺ الحق المطلق والحق بسيادة العالم بدينه الخاتم؛ يقول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال: ﴿۞ تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

وقال ﷺ: **(كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ)**. رواه مسلم(١).

ومثل هذا تقرير التعامل مع المخالفين في الدين؛ بالأخذ ببعض نصوص خاصة غير معروفة السياق، وبتعامل عُمَر مع النصارى حين فتح بيت المقدس والشام، والتغافل عن تعاملاته الأخرى الكثيرة، وتقرير جواز اختلاط الجنسين بجعلِ عمرَ بنِ الخطابِ الشِّفَاءَ مسؤولةً على الحِسبة في السوق، وهي قصة مكذوبة منكَرة، ليس لها إسناد، وترك أحاديث الصحيحين المتواترة المعنى وهي على خلاف ذلك، فهو يَعتني بثُبوت أحد وجهَي العُملةِ ولا يريد أن يديرها ليرى وجهها الآخر لتصح له عُملته، ولكن هذا التلبيس والتدليس في سوق العلم لا يروج عند أهل المعرفة إلا بسلامة الوجهين.

---

(١) في «الصحيح»، رقم (٥٢٠)، وأصله في البخاري.

فضلًا عن قصور نظره عن الوقوف على حقيقة كلا الوجهين، والاكتفاء بصحة العمل لمجرد السماع بوجود خلاف في المسألة من غير معرفة لحقيقة الخلاف قوةً وضعفًا، أو تحقق وجوده أو كون الخلاف معتبرًا أصلًا؛ لأنه في الحقيقة لا يقصد صحة أقوال العلماء، فهو يبحث لمستمسك يقدمه عند بحث المسألة دينيًّا، وإلا فهو قرر الأحق بالاختيار لمجرد رغبة العقل قبل بحثه، قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المُوافقات»:

«حكى الخطَّابي في مسألة البِتْع المذكورِ في الحديث عن بعض الناس أنه قال: «إن الناس لما اختلفوا في الأشربة، وأجمعوا على تحريم خمر العنب، واختلفوا فيما سواه؛ حرمنا ما اجتمعوا على تحريمه وأبحنا ما سواه».

قال: «وهذا خطأ فاحشٌ، وقد أمر الله تعالى المتنازِعِينَ أن يردُّوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول».

قال: «ولو لزِم ما ذهب إليه هذا القائل للزم مثله في الربا والصَّرْفِ ونكاحِ المتعة؛ لأن الأمة قد اختلفت فيها».

قال: «وليس الاختلاف حجة، وبيان السُّنَّة حجة على المختلفين من الأولِينَ والآخرين». هذا مختصر ما قال.

والقائل بهذا يتبع ما يشتهيه، ويجعل القول الموافق حجة له ويدرأ بها عن نفسه، فهو قد أخذ القول وسيلة إلى اتباع هواه، لا وسيلة إلى تقواه، وذلك أبعد له من أن يكون ممتثلًا لأمر الشارع، وأقرب إلى أن يكون ممن اتخذ إلٰهه هواه.

ومن هذا أيضًا جعل بعض الناس الاختلاف رحمة للتوسع في الأقوال، وعدم التحجير على رأي واحد، ويحتج في ذلك بما روي عن القاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز وغيرهما مما تقدم ذكره، ويقول:

إن الاختلاف رحمة، وربما صرح صاحب هذا القولِ بالتشنيع على من لازم القولَ المشهورَ أو الموافقَ للدليل أو الراجح عند أهل النظر والذي عليه أكثر المسلمين، ويقول له: لقد حَجَّرتَ واسعًا، وملت بالناس إلى الحرج، وما في الدين من حرج، وما أشبه ذلك. وهذا القول خطأ كله، وجهل بما وضعت له الشريعة(١).

۞ ثانيًا: الغلو في التحليل المادي يضعف الإيمان:

هذا المبدأُ له أثر على سالكه في أبواب العبادة، فكثير من المنشغلين بتقرير المصالح حسب الذوق والحس وترك أوامر الله الظاهرة، لا يظهر عليهم التعبد ومراقبة الله وخشيته في خاصتهم فضلًا عن أن يكونوا من العبَّاد والمتألّهين.

وتمكُّن هذه الطريقة في تحليل الواقع لدى أصحابها تتفاوت استحكامًا وقوَّة في نفوذها وتغلغلها في الذهن، فمن أكثَرَ من النظر في الأمور والحوادث السياسية والاجتماعية والاقتصادية واستوعب جزئياتها تحليلًا بهذه الطريقة المجردة مع عدم الالتفات لنداءات الوحي تجده يستثقل الامتثال لأوامر الله الصريحة، وربما يستحي أن يُرَى عليها ويفعلها خُفية، وربما كان بعضهم قريبًا من الإلحاد، بل قد لا يستحسن ذكر الله على لسانه، وإذا ذكره استنكر نفسه، وإذا رجع إلى تحليله الفلسفي وذكر رموز الفكر والفلسفة استبشر: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥]؛ لأن الله سبحانه لم يُشاهَد في الدنيا، وهذا من لوازم وجود البشر؛ لأنهم على خلقتهم الدنيوية لا يقدرون على رؤيته سبحانه حقيقةً، فقلَّ

(١) (٥/ ٩٥).

التعظيم في القلب للغائب العظيم، وكبر التعظيم للمُشاهَد التافه.

وترى كثيرًا منهم يجد في قلبه من التنكّر لآيات القُرآن وأحكام السُّنَّة ما لا يستطيع أن يبوح به، وإذا رأى كتابًا يعتمد على ذلك انقبض قلبه؛ لأن الزجاجة التي تُريك من خلالها ما لا تُريد أن تراه، الحائطُ الأصمُّ خيرٌ منها عندك.

حتى إن كثيرًا منهم لا يستطيع أن يستفتح خطاباته وكتبه بالبسملة أو ذكر الله؛ لأن هذا من هيمنة المقدَّس الذي يؤثر على التحليل، فيجب التجرد منه. **ولهذا فمخاطبة هؤلاء بوحي السماء المجرد لا يقع فيهم وقوعه في المؤمن**، بينما مخاطبتهم بالمنطق والفلسفة، وآثار الأشياء وعواقبها ونتائجها له الأثر البالغ فيهم، كما هو حال المنافقين زمن النبي ﷺ، فكثيرًا ما تنزل النصوص من السماء فيقيمونها على العقل، فكان هذا محلَّ الصراع بين الإسلام والكفر، والإيمان والنفاق.

ولو سألوا أنفسهم على أي عقل يُريدون أن ينزل الوحي من الله، لوجب أن ينزل على كل عقل نصٌّ يخاطَب به على وجه الخصوص، ومع هذا سيُترك العمل به بعد قَبوله ونزوله لاستدراكات مُتوهمة استجدَّت ووردت على النص الذي نزل على ما يُريدونه من قبل، فناسب تعطيله لعدم وضوحه التام.

والأحكام الشرعية المتعلقة بدنيا الناس؛ كالعبادات والمعاملات التي لها علل وحِكم غيبية، والأحكام الغيبية؛ كالبعث، والنشور، وصفات الله متلازمة الإيمان والتسليم لكون المشرع واحدًا، فإذا أخذ الإنسان يلغي بابًا واسعًا؛ وهو قَبول الأحكام الدنيوية الثابتة في الشرع، لتنافيها مع علله العقلية، فلهذا الإلغاء أثر على الغيبيات الأخرى التي لا يتعرض لها؛ كالبعث والقيامة وما فيها من حساب وعقاب وثواب؛

لأن الحاكم في هذا واحد، وتكذيبك وإعراضك عن حكمه في موضع يضعف ثقتك فيه في موضع آخر ولو لم تشعر؛ ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔاۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ [هود: ٥٧].

والمُوغل في تقويم الأحكام بالنتائج الحسية فحَسْبُ، يَضعف خوفه من الله وخشيته ومراقبته له بقدر تعلق قلبه بصدق نتائجه العقلية، وتَضعف لديه أحكام الخالق سبحانه القاطعة الواضحة، خاصة الغيبيةَ منها، فتجده تؤثر فيه النتائج والنسب الحسابية كالمئوية والألفية في معرفة النافع والضار، ولا يقع حكم الله في نفسه موقعه، بل يرى الانسياق عكس النتائج المادية الحسية، حتى لو وضح الوحي، انخداعًا وغرورًا وتخلفًا وجهلًا؛ قال تعالى عن بعض مخالفي نبيه ﷺ في بعض إقدامه على قتال مَن لا يوازيه عددًا وعتادًا: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْۗ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٩].

وهؤلاء استعملوا أصلًا صحيحًا؛ وهو النظر والإيمان الحسي، ولكنه في غير موضعه، وذلك لوضوح النص الإلٰهي الآمر بالفعل أو الترك.

فخالق الأشياء والبصر والبصيرة التي يُقوِّم الإنسان بها الأشياء هو الآمر بالفعل والناهي عن الترك، فإما أن يكون خَلْقه أو أمره لا يُلائم أحدهما الآخر، تعالى الله عن ذلك، أو تكون البصيرة البشرية مخطئة؛ لذا قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ﴾ [القصص: ٦٨]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْۗ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، أشار بقوله: ﴿ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْۗ﴾ إلى أن ثمة رأيًا بشريًّا يُخالف ظاهر أمره يجب أن يحسمه

قضاء الله وأمره، والبصيرة العقلية كمال بشري، والوحي كمالٌ إلـٰهي، والكمال الإلهي غنيٌّ عن كل كمال بشري، وكل الكمال البشري فقيرٌ إلى الكمال الإلـٰهي.

والنظرة المادية تظهر في العقل الليبرالي، يتدرج فيها شيئًا فشيئًا، حتى يصل معها إلى حد عدم الاعتراف بالأصول العظام، فالليبرالية طريق أوله هَوًى وفسوق، وأوسطه كفر وآخره إلحاد، لا يمكن أن ينتهي به تسلسله الفكري إلا إلى ذلك، وإن توقف عند حد معين، فلن يجد إجابة تُقْنِع العقل بأن الخطوة التي انتهى إليها هي ما يجب أن يتوقف عندها.

ومن نظر إلى المخالفين للوحي حال نزوله، يجد أن موجِبَ الخلاف النظرة المادية المحضة غير المتفقة مع إنزال الحكم الشرعي؛ فالنبي ﷺ يأمرهم بالخروج للقتال في غزوة تبوك وقت الصيفِ شديدِ الحرِّ، والوحي نزل عليه بذلك، فامتنعوا لعدم ظهور المصلحة في ذلك مع الحر؛ فأنزل الله: ﴿وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِى ٱلْحَرِّ ۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨١].

وإذا قلَّ ربط المحسوسات والحوادث بأسماء الله وصفاته، لم يكن لدى العقل ما يبعث على التفكر في عظمة الله وحكمته ورأفته ورحمته وسَعَةِ مُلكِهِ وجُودِهِ وكرمِهِ، فهو يؤمن أو يدعي الإيمان بالقوة والجبروت والبطش والحكمة واللطف لله، لكنه لا يرى آثارها شاهدة أمامه؛ لشدة ضعف ذلك الإيمان أو لعدمه وكذبه في دعوى إيمانه.

۞ ثالثًا: الغُلُوُّ في التحليل المادي يُضْعِف وازِع الطَّبْع:

للإنسان وازع فِطري غرَسه الله في تركيبته، يُحب ويكره، ويخاف ويستحي، ويحزن من أشياء، ويؤمن بأشياء بلا مؤثر من غيره، وهذا ما يسمَّى بالفطرة التي حفظها الله في تكوين الإنسان، وأمر ألا تبدل،

ومبادئ التحليل المادي في الليبرالية لا تؤمن بصحة وازع الطبع والفطرة التي يستوي فيها مجموع الخلق في استقباح كثير من الأفعال، وذم ترك كثير منها، وللفطرة فروع كالحياء والمروءة والغيرة والحب والبغض والكرم والإحسان والاستحسان والاستقباح، وضَعْفها أو عدم الاعتداد بها يؤثر في صحة الحكم، بحجة أنها قد لا تتفق مع التحليل المادي ظاهرًا، وقد لا تتحد مع نتائجه.

والوازع الطبعي أمر قطعيُّ الثبوتِ في جميع الشرائع، والقرآن مليء بالإشارات إليه، ويؤمن به كل عقلاء الأمم السابقة على اختلاف عقائدهم، وكل فلاسفتهم؛ كاليونانيين كأرسطو وسقراط وأفلاطون، وفلاسفة الهند والرومان وغيرهم.

والعقلية الليبرالية لا تؤمن بالفطرة والضمير، ولا بكونها مصدرًا صحيحًا يُخرَج منها بنتائج صحيحة، وهذا أكبر خلل وأول نقطة انحرف فيها ذلك العقل، فالشرائع السماوية كلها بما فيها شريعة بني إسرائيل في التوراة والإنجيل تُعظِّم الفطرة جدًّا، بل إن الله يأذن في تغيير السُّنن الكونية ولا يأذن في تغيير السُّنن الفطرية؛ لأن تغيير السُّنن الفطرية؛ **يعني**: قلب الشريعة ووجوب تغييرها لزومًا زيادة ونقصًا حتى يكمل أحدهما الآخر؛ ففي الصحيحين قال رسول الله ﷺ: (**إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيِيًّا سِتِّيرًا، لَا يُرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتِحْيَاءً مِنْهُ، فَآذَاهُ مَنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ فَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسَتُّرَ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ؛ إِمَّا بَرَص، وَإِمَّا أُدْرَة، وإِمَّا آفَة. وَإِنَّ اللهَ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّئَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَى، فَخَلَا يَوْمًا وَحْدَهُ فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى الحَجَرِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِه لِيَأْخُذَهَا، وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ، فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ وَطَلَبَ الْحَجَرَ فَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ ثَوْبِي حَجَرُ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلإٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَرَأَوْهُ**

عُرْيَانًا كَأَحْسَنِ مَا خَلَقَ اللهُ، وَأَبْرَأَهُ مِمَّا يَقُولُونَ، وَقَامَ الْحَجَرُ، فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَلَبِسَهُ وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا بِعَصَاهُ، فَوَاللهِ إِنَّ بِالْحَجَرِ لَندبًا مِنْ أَثَرِ ضَرْبِهِ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا)(١).

فالله لم يأمر موسى أن يبدي عورته للناس حتى تزول التهمة، ولكن غيّر الله السُّنن الكونية وثبات الجامدات وجاذبية الأرض حتى يتحقق المقصود من البراءة، ولم يأمره بشيء يخالف الفطرة ويخل توازنها، ويفتح بابًا صغيرًا فيها يتسع مع الزمن ولا ينضبط، وتتنوع الأفهام في إدراك حدود الحاجات والضرورات، وإلا فأمر موسى أهون من تغيير سُنن الكون، وكل ذلك هيِّن على الله، ولكن سُنَّة الله في الخلق حياطة الفطرة والاحتراز لها، فيتحرك الحجر ولا تتحرك الفطرة.

والحجر من منارات الأرض، تغييره وتحريكه يُضيِّع العقول عن معرفة أملاكِ الأرض، وطُرُق الناس، ومغيِّرها بلا حاجة ملعون كما في الحديث في «الصحيح»، قال ﷺ: **(لَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ)**(٢)، فكيف بمَن غير منار الفطرة، فلا تتوازن مع تراكيب الوحي، ولا تفهم فتضل عنه.

وأما الليبرالية فلا ترى الفطرة شيئًا، وترى صحة اختيار النتائج الحسية العقلية والرغبات النفسية الخاصة لكل إنسان، مهما كانت جانحة؛ فالشذوذ الجنسي نكاح الرجل للرجل، والمرأة للمرأة، وإن كرهته أكثر النفوس إلا أنه اختيار صحيح لبعض الناس، فهو مثل ميل الرجل الأبيض للجنس النسائي الأسود والعكس، ولكنه ميل زائد، ويصح على هذا التأصيل جدلًا زواج الرجل من أي حيوان آخر؛ لأنه ميل نفسي صححه عقل الإنسان واختياره الخاص، فيجب أن يُقدَّس،

---

(١) رواه البخاري، رقم (٣٤٠٤).

(٢) رواه مسلم، رقم (١٩٧٨).

ولا يؤثر عليه أي شيء آخر سواءً كان من فطرة أكثر الناس الأسوياء وطبعهم، أو الدين أو العرف.

وأخطر ما يواجهه خصوم الليبرالية منها أنها لا تُمانع في تسويغ استعمال أي نوع يلغي الخصم ويبيده سواء بالكذب والبهتان وتزوير الحقائق عليه أو قتله أو حبسه؛ لأنه لا يُوجد وازع وجداني أو إيمان قوي يمنع من ذلك؛ لأنهم لا يؤمنون به أصلًا، والأهم النتائج الصحيحة والوصول إليها، وبعض الذين ينتقدون هذا الفكر ويجاهدونه ربما يتأثرون بطريقته في الخداع والتدليس والكذب، وهذا ما لا ينبغي أن يُتَّخذ منهجًا في الردود، بل بيان حقائقهم وخطورة تدليسهم كافٍ في معرفة حالهم، من غير مقابلةٍ للخيانة بالخيانة، قال النبي ﷺ: **(أَدِّ الأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ)**[(١)].

وإذا اعتمد الإنسان على هذا الأصل؛ وهو التحليل المادي مع الأصل الرابع لليبرالية وهو (حب الذات... الأنانية) فإنه يظهر أثرهما في إضعاف الفطرة التي اتكأت عليها سائر تشريعات السماء، وجعلتها أرضًا لتقبل كثيرًا من الواجبات والمحرمات والمستحبات والمكروهات؛ قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الروم: ٣٠]. وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاه يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ)**[(٢)]:

فالله خلق الناس صحيحة عقولهم مما يناقض الفطرة من العقائد والأفكار الباطلة والعادات الذميمة، وإن ما يدخل عليهم منها ما هو إلا

---

(١) رواه أبو داود، رقم (٣٥٣٦).

(٢) رواه البخاري، رقم (١٣٥٨)؛ ومسلم، رقم (٢٦٥٨).

من جراء التلقي والتعود، وقد بيَّن ابن سينا حقيقة الفطرة في كتابه «النجاة» وأثر التغيير عليها.

فالشريعة المحمدية جاءت على وَفْقِ ما يدركه العقل ويشهد به، وهي لصلاحه، مما لا ينافي فطرته في العبادات الخالصة وفي المعاملات، ولكن قد يَطرأ على الفطرة اضطراب واختلال ونقص، يؤثر فيها أن تستوعب حُكم الله ورسوله وإدراك علته، فمَن تبدَّلت فِطرته بأن عاش في بلد ينتشر فيه التعري والزنا، ويُعدم فيه الحياء والمروءة والغيرة وإيثار الغير؛ لن يُدرِك تمام الإدراك فريضة حجاب المرأة ومدى صلتها بالرجل؛ لأن الحجاب لا بد أن يسبقه تحريم الزنا، وغرس الفطرة الصحيحة، فهو يُريد أن يفهم حكمة هذه المصلحة بذاتها منفكة عن أرضها الفطرية التي لا تعيش إلا عليها، وقد تم تبديلها، وهي فطرة الحياء والمروءة والغيرة وغيرها.

ولا يُمكن أن تكتمل في النفس هيبة تحريم الزنا وعلته في مجتمع لا يقيم وزنًا للأنساب وصلة الأرحام والغيرة، فتجد استشعار حقيقة التحريم وعلته ضعيفة.

فلن تخرج ثمار زرع صحيحة في أرض وجو لا يناسبها إلا وهي ضعيفة، وكذا الإيمان بالله والإقرار بحكم فرضه، ولهذا كان بعض الصحابة ﷺ قبل الإسلام على فطرة مُبَدَّلة حالت دون دخولِهِمُ الإسلامَ مدة طويلة، حتى منهم مَن دخل الإسلام وهو يُكرِه نفسه عليه، حتى قال أبو سفيان رضي الله عنه: «والله ما زلت ذليلًا مستيقنًا بأن أمر النبي ﷺ سيظهر حتى أدخل الله قلبي الإسلام وأنا كاره»، رواه البخاري عن ابن عباس[1].

ومنهم مَن يطرأ على فطرته الصحيحة التبديل في أحد أجزائها،

(١) البخاري، رقم (٢٩٤١).

وفطرته صحيحة في الباقي، ويستثقل حُكمًا ربانيًّا مناقضًا لفطرته المُبدلة، فحكيم بن حزام رضي الله عنه دخل الإسلام واشترط ببيعته للنبي ﷺ ألا يركع، بل يهوي من قيامه إلى السجود، ربما لاستنكار فطرته المُبدلة بجاهلية هيئة الركوع، ثم أسلم واستقامت فطرته.

وإضعاف هذا الوازع في طبع الإنسان يُسَهِّل تقبُّله لأي فعل أو ترك مهما بلغ قبحًا وسوءًا؛ لأنه بيْن المحرمات والواجبات وسائر التشريعات وشائج دقيقة وغليظة ظاهرة وباطنة، قد تَضعف واحدة منها فتؤثر على أخرى، لا تجتمعان عند الإقدام على واحدة منهما، والنفس قاصرة فتنظر غالبًا إلى الأجزاء منفردة لا مجتمعة.

والفقيه فضلًا عن العامِّيِّ ممن يعيش في بلد مُبدَّل يظهر فيه التعري؛ لن يستوعب الحكمة من مشروعية تغطية المرأة لوجهها، إذ هي لَبِنَة لن تستقر على حائط منهار، ولن تستطيع تعليقها في الهواء.

والرجل الذي يعيش في بيئة يختلط فيها الرجال بالنساء في العمل والدراسة ـ لن يُدرك الحكمة من كون شهادة الرجل بشهادة امرأتين: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولماذا تأتي امرأتان مقابل الرجل، وذلك كي تقطع الثانية حديث الأولى غير الضروري مع الرجل، قال تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾؛ **يعني**: تنسى ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾، فلماذا لا يُذكرها الرجل الذي شهد معها؟ التذكير حديث يطول، وليس له حد منضبط، ويمكن تحصيله بوجود امرأة ثانية تشهد، لهذا جاء بها، والمرأة بعيدة عن بيئة الرجال وأحوال التجارة، فلا تضبط كضبطهم، والبيئة المختلطة أصلًا لن تُدرك الحكمة من كون شهادة الرجل بامرأتين ولن تظهر لهم العلة فيرون غرابة الحكمة، فلا حاجة إلى الاحتراز من الحديث الزائد بينهما؛ لأنهم في اختلاط

مستديم، والشريعة يجب أن تُصحح غيرها ليتوافق معها، لا أن تلغي ما تبقى باعتبار فساد الأصل.

وكذلك من باب أولى عند الفكر الليبرالي إضعاف عادات الناس وتقاليدهم الحسنة التي توطنوا عليها، ولا مصلحة بنقضها، أن كل أحد له الحق بتجاوزها على أي صورة، وعلى أي وجه، ما دامت لا تتوافق مع مصلحته الخاصة ولو كانت قليلة؛ كالشذوذ في اللباس عن المألوف، وغيره.

لهذا لا يكاد يوجد ليبرالي إلا وهو شعوبي، لا يقيم للعربية والعرب وزنًا، وتجده لا يلتفت لعرق ولا يعتبر بنسب، ولا يمانع في أن يتولى عليه كافر أو مسلم أعجمي أم عربي، هذا من جهة الأصل، بخلاف مَن تأثر بالفكر الليبرالي في باب الحياة أو الاقتصاد أو السياسة وبقي قوميًّا غلبته قوميته. **فالفطرة كالإناء الذي يُوضَع فيه الماء**، إذا ثُقِبِ أو صُدِع أو بُسط، لن يستقر فيه الماء، وهكذا حال الوحي الرباني مع الفطرة المتغيرة.

وقد جاءت الشريعة بتوكيل كثير من الأحكام إلى وازع الطبع والفطرة؛ لقوتهما على وازع الدين، فإثبات ربوبية الرب أقل أنواع التوحيد ذكرًا في القرآن؛ لأن الفطرة دالة عليه، وتحريم أكل العذِرة وشرب البول لم يرد صريحًا في الإسلام؛ لأن الطبع كفيل بنبذهما، أما إذا غُيِّرت الفطرة فربما استساغته، وإذا التفتَّ لتجد نصًّا من الوحي يقاوم هذا الفحش صراحةً لم تجد، بينما النصوص على تحريم أكل الخنزير والميتة وشرب الخمر أكثر، مع أن أكل العذرة أشد تحريمًا، مع هذا فلا نص فيه لقوَّة وازع الطبع عليه. كذلك الإسلام لا يحرم على الكافر الخلوة بأخته ولا السفر بها، بينما يُحرم على الصالح العابد الزاهد

الخلوة بالأجنبية؛ لأن رادع الطبع هنا قوي جدًّا، فيكتفي به الإسلام وحده، فلا يُتصوَّر أن عاقلًا كافرًا يواقع أخته أو بنته، ولن يستطيع الشيطان أن يُقاوم وازع الطبع هنا غالبًا، لكن يُتصوَّر أن يُغَلِّبَ الشيطان وازع الشرع في قلب الصالح العابد ليُواقع امرأة أجنبية خلا بها. وهذه المقادير في وازع الطبع تَقوى وتَضْعف بحسب المنهي عنه وموقف النفس البشرية منه، فأهمية حكم الشيء في الإسلام لا تقف عند وجود النص ووضوحه وكثرته عددًا فقط، ما لم يُرجع إلى النفس البشرية السوية غير المبدَّلة بأي نوعٍ من أنواع التبديل.

ولتبدل كثير من الفطر بالملوِّثات الغريزية، وتغير كثيرٍ من القناعات بالترويج للرذائل والفواحش في وسائل الإعلام، وجب الرجوع إلى الفطر والنفوس التي نزل القرآن بين أظهرها، وَوَزَن الله النصوص كثرة وقِلَّة ووضوحًا بميزانها.

ولأجل هذا لا قاسم يشترك فيه الليبرالي مع صاحب الدين القويم والفطرة الصحيحة، ولا يراه يدور معه في دائرة حيوانيته الإنسانية، فتراه يُخاصم من عارضه بهذين المبدأين؛ مبدأ الدين والفطرة مخاصمة المُنْفَك عن خِلْقته، ويسوِّغ عليه كل شيء؛ البغي والظلم والقهر حتى يخضع أو يقنع أو يصمت أو يزول، وهذا وجه الاستبداد الذي يظهر في الليبرالية، فهم ينادون كثيرًا بالحرية المطلقة، ولكن يقولون: **(لا حرية لأعداء الحرية)**، وهو فكر استبدادي طاغٍ، والصراع الذي يكون بين الليبرالية الناضجة التامة كما يُريدها الغرب مع الإسلام هو صراع بين حياة الحيوان البهيم وبين حياة الحيوان الإنساني، فهو صراعٌ فطري صحيح مع فطرة مبدلة قبل أن يكون صراعًا على شرائع الإسلام وأحكامه الخاصة به من دون شرائع السماء الأخرى.

والأمر الذي قد يغيب عن العلماء في تعاملهم مع إفرازات الفكر الليبرالي في الشرق أنهم يتعاملون معه تعاملًا منفكًّا عن جذوره وأصوله ومجموع ممارساته ومبادئه، ويغيب عنهم أنه فكرٌ لا يؤمن بأهمية الباطن وسلامته، فهو لماديته لا يُقر بأهمية النية وسلامة الضمير، فالمهم حصول النتائج المادية الصحيحة وتحققها، وكثيرًا ما يُطالب أصحاب هذا الفكر ببسط الخلاف وتحريره، واحترام العلماء المخالفين، وبيان سماحة الإسلام وشموليته، وعرض الأدلة القاصرة الثبوت أو الدلالة والاستنباط منها، وهذا ليس دليلًا على صدق الباطن وتحري الحق، وإنما المراد الوصول إلى غايات مادية، لتكتمل منظومة ممارسات الفكر عبر قضايا فردية تُطرَح بين وقتٍ وآخر.

لهذا لا تجد هيبةً لمسائل الإجماع على المحرَّمات والواجبات القطعية في نفوسهم، ولا يعنيهم وجود المخالفين لها اعتقادًا أو سلوكًا، ويعنيهم بحث مسائل الخلاف المتضمِّنة لقول ينتظم في سلك ممارساتهم، ولو كان القول شاذًّا، ليُرفع ويكون في موازاة الأقوال المعتبرة، ولو صنعوا لأجله رموزًا تُقَوِّي القول به زورًا وتغريرًا؛ كما فُعل في «إباحة اختلاط الرجال بالنساء»، وشراء القائلين بإباحته بالمال، ورفعهم بالجاه، على صورة يحفظها التاريخ كما حفظ غيرها.

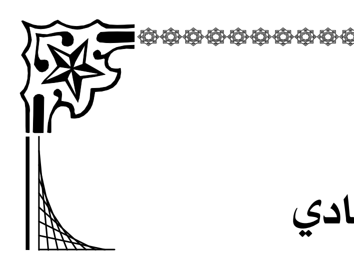
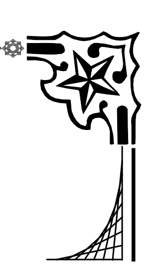
وربما تغاضى هذا الفكر عن بعض مبادئه الظاهرة التي ينادي بها؛ حتى يتم اكتمال نضج الفكر، لهذا فالغرب الليبرالي ومؤيدوه من المنتسبين للإسلام يُشرِّعون لأي نظام يقمع المخالفين ولو خالفوا بالقول والحجة والبرهان، وأدنى ذلك تسويغ التشويه والكذب والتدليس وتضخيم الزلات والتنديد بها لإسقاط الخصوم وتقليل الأتباع، ويسمُّون من يفعل ذلك (المستبد المستنير)، وهذا ما سَمَّوْا به بُطرس الأكبر

(ت١٧٢٥م) إمبراطور روسيا الذي نشر الثقافة والفكر الغربي بالقمع، حتى بلغ به أن أمر بحلق لحى مستشاريه، وأدخل الرقص الأوروبي لأول مرة قهرًا إلى البلاط والمجتمع الروسي، وأرسل الناشئة دارسين إلى أوروبا لإحداث تغيير فكري على نهج أوروبا، فيسمُّونه وأمثاله (مستبدًّا)؛ لأنه لا يراعي رأي شعبه ورغباتهم، و(مستنيرًا)؛ لأنه سبقهم في قبول فكر الغرب ومبادئه الذي يسمُّونه نورًا؛ كما يسمِّي كل باغ دعوته بمصطلح صالح، قال فرعون لقومه: ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، فقال الله تعالى عن قوله هذا: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]. ويرون زوال كل عقبة لهذا الفكر الذي يصفونه بالتنوير أمرًا واجبًا حتميًّا، وتعبيدها سائغًا كما يسوغ إزالة الحصى من طريق الناس؛ لأن كل ما يُخالف نتائج العقل المادي ويُعارضها خارجٌ عن دائرة البشرية الصحيحة، ولا حرمة له.

وهكذا يفعل الغرب اليوم مع كثير من الحكام بأمرهم بقمع المخالفين، والسكوت عن كل ما يفعلونه من قتل وتعذيب وحبس في حقهم، ويرون أن ذلك لا بد منه للوصول إلى إخضاع الشعوب المسلمة لترضى بالفكر الوافد، ثم تسعى هي من داخلها لقلب نظام السياسة وفق الفكر نفسِهِ، فهم يرون مجاهدة المخالفين لمبادئهم على صورة هي أشد مما يأخذونه على الإسلام في مجاهدة بعض خصومه لإعادتهم للعدل مع الله ومع العباد.

وقصور بعض العلماء عن فهم الفكر أوقعهم في التشريع لهم بما يُريدون، بحسن نية وطيب قصد.

❁ ❁ ❁

صواب التحليل المادي

قد يصيب مَن ينظر إلى المادة في نتائج نظرته عند نفسه، إذا كان هو الخصمَ وهو القاضِيَ، فسيكون حكمه له، فكما أنه نظر في تقويم الأشياء بالمادة، فنتائجه ستكون على ذلك صحة وخطأ، فالنبي ﷺ أمره ربه بالقتال لمقاصدَ كثيرةٍ قد تجتمع في غزوة وتتحقق، وقد لا تجتمع كلها فيتحصل أقواها فلا تنتفي المصلحة من الأمر بانتفاء الأدنى، وأصحاب النظر المادي يرون الصحة والخطأ بسلامة الناتج المادي المحض كنظرتهم، فإذا كانت النتيجة كذلك على ما يريدون يظنون أنهم أصابوا وأخطأ غيرهم في عدم طاعتهم، فيرون هذا دليلًا على صحة نتائجهم فيفرحون بذلك، فبين الله حالهم بقوله: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوا وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾ [التوبة: ٥٠]، فقوله: ﴿أَخَذْنَا أَمْرَنَا﴾؛ **يعني**: حذرناكم فلم تستجيبوا لأمر الله، وفرحوا أن المصيبة لم تنزل بهم، فكانت نتيجتهم صحيحة، وفرحهم هذا إنما هو بشيء غير مقصود أصلًا في حكم الله ورسوله.

فالإيمان بالمقاصد الغيبية والحِكَمِ الدقيقة ضعيف أو منتفٍ في أذهانهم ابتداءً وانتهاءً، تحليلًا ونتيجة.

ولانشغال القلوب بالمادة فإنها تنصرف إلى القائل بها، وتسلِّم بصحة ما يقول على أي وجه كان، وتعتقد صحة عقائد ودين الغنيِّ والثريِّ، وبطلانَ عقيدةِ الفقير، ويلزم من هذا صحة جميع العقائد على

وجه الأرض، فالحقيقة متجزئة حينئذٍ؛ لأنه ما من عقيدة إلا وفيها أغنياء صُنّاع مبتكرون، فإما أن يكون علوهم في دنياهم صحَّح لهم الدين، أو أن الحق في دينهم صحَّح الدنيا لهم، وهذا لا يستقيم؛ فالهنود لديهم حضارة مادية من نوع ليس عند غيرهم، والصينيون واليابانيون وغيرهم من الوثنيين، والشيوعيون الملحدون كذلك، أين يوزَّع الحق العقدي حينئذٍ؟! وقد بين الله تعالى أن كثيرًا من العقول ضعيفة عن إدراك هذا واستيعابه؛ فقال: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٣٣ ـ ٣٥]. وهذا تقرير لعجلة الإنسان في معرفة الصواب بين أمرين منفكين، فبيَّن الله أنه لولا أن ينساق الناس إلى اتباع الكفرة فيكفرون كلهم لجعل للكفار بيوتًا مسقوفة بالفضة ومعارج وصُروحًا عليها يظهرون.

روى ابن جرير عن ابن عباس قال في هذه الآية: «لولا أن أجعل الناس كلهم كفارًا، لجعلت للكفار لبيوتهم سقفًا من فضة»[(١)].

وعن الحسن: «والله لقد مالت الدنيا بأكثر أهلها، وما فعل الله ذلك، فكيف لو فعله».

والخصائص التي يجعلها الله لبعض البشر، لا صلة لها بسلامة الدين والعقيدة، ونحن نرى مع فضل بني آدم على الحيوانات البهيمية، إلا أنه ما من خصيصة تصل إليها الحضارات إلا والبهائم والجمادات تفوق البشر فيها، فالطيور تطير في السماء منذ أول الخليقة، وقبل تفكير البشر في الطائرات، وليس هذا فضلًا للطيور على البشر، وهي تسير وفق

(١) رواه ابن جرير في الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٥٩٨).

نظام في السماء لا تتصادم ولو كانت أسرابًا من أُلوف، ولا تُحسن البشرية عُشر خصائصها.

وكذلك خصائص غيرها في قوة السمع، وقوة البصر، وحدة الشم، والإحساس بما في باطن الأرض، كما يذكره ويتفق عليه العارفون في علوم الحيوان.

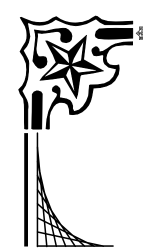
ونزع الله منها كمال العقل للاعتبار، فالله قدّر أن يرزق هذه الهبات من لا عقل له أصلًا، وهي هبات ثابتة متأصلة لا مكتسبة، بلا بحث ولا نظر ولا تعليم.

وهكذا الكواكب والنجوم الصمَّاء، وسيرها الدقيق في الفضاء بانتظام، وكأنها ترى وتسمع، ولكن يُسيِّرها الله وحده.

وهكذا الجن وما لهم من خصائص معجزة، منذ أول خلق الله لهم؛ كالطيران والسرعة، والسباحة وسط الجامدات واختراقها، والصعود إلى الفضاء إلى حد يعجز البشر عن فهمه وتصديقه، لولا ذكر القرآن له.

وكون الأفكار تتفرع عن أصل صحيح، لا يعني هذا صحتها بنفسها، فكيف باعتقادين وفكرين منفصلين عن بعضهما، وهما معرفة المادة ومواضع القوة والضعف منها، وحقائق الغيب المبلَّغة من الله.





النص المفتوح

ولكثرة التنظير للفكر المادي في الليبرالية وإبعاد أي أثر للدين يخالف إرادة العقل، ظهر كثيرٌ من التأصيلات المؤكدة لهذا المبدأ المتضامنة لتحقيقه وترسيخه، لفك قيود العقل من الاتباع والتقليد، وترك الوقوف عند أي نص وعلى الخصوص نصوص الوحي، ولو كان من الله ﷻ، فظهرت نظرية أدبية تسمى: (النص المفتوح)، وهذا المصطلح من المصطلحات التي اهتمت بإلغاء المعنى القطعي الواحد للنص مهما بلغ وضوحًا وجلاءً، ومهما كان المُفسِّر له منزلةً ولو كان معصومًا، وبمناهضة الشكل المعنوي المنتهي تقريرًا، ودعت إلى المعاني الشاذة والمهمشة، وتأكيد أحقيتها في فهم النص، وتسميتها إبداعًا وتجديدًا في الاستنباط، ودليلًا على قوة الذكاء بالخروج عن المألوف بمعانٍ لا تخرج عن دلالة اللفظ، وأصَّلت لأهلية العقل للاستنباط بما يتوافق معه، وشرَّعت للفوضى في فهم النصوص، فسوَّغت صحة الفهمين المتضادين للنص الواحد، وساوت بين العمل بهما صحة وصوابًا، وأكدت على أن أهمية المكتوب فوق أهمية كاتبه ورأيه ومقصده من كتابته، وعلى تقديم رأي القارئ على الكاتب، وعلى أن قراءة الكتب وفهمها راجعةٌ إلى القارئ فقط، وأن الحكم الفيصل في صحة ذلك يرجع إلى القارئ نفسه فقط.

وأصل فكرة النص المفتوح قديم، ولكن اتسع حينما شعر مفكِّرو النصارى أنهم مقيدون بنصوص كتابهم المحرَّف، الذي بيّن الله لهم

تحريفه قبل قرون، وأمرهم بتركه وأخذ القرآن المهيمن على كل كتاب سماوي قبله، فأبوا، ولما أرادوا الخروج من تبعة جمود نصوص أحبارهم ورهبانهم التي دسُّوها في التوراة والإنجيل، أدخلوا نظرية النص المفتوح للخروج من النص المحرف في الكتب المقدسة لدى أهل الكتاب، ودعا إلى ذلك مارتن لوثر، ثم أصبحت الفكرة مدرسة في إلغاء الثبوت مهما كان حقًّا وإطلاق التفسيرات على أي معنى يَصل إلى الذهن ويتبادر إليه. **والغاية من ذلك:**

أولًا: أن الحقيقة هي في الفلسفة العقلية والتحليل المادي وليست ثابتة في الألفاظ، فتتغير المعاني حسب الحقائق والتحليلات، لا أن تثبت مع ثبات الألفاظ، وإلا أصبح ذلك جمودًا.

ثانيًا: أن للسياسات والنظم العامة للحكومات غايةً لا بد من تحققها، والوسائل الموصلة إلى الغاية مشروعة وصحيحة، فلا بد من تحقيق النتائج ولو بوساطة التوسع في قراءة النص؛ لأنه لا مقدس أكثر من الحقيقة التي يحتاجون إليها ويريدون تحصيلها.

وهذا الفكر يؤصل لإلغاء المقدس أيًّا كان، ولو كان الوحيَ المحفوظ القرآن الكريم والسُّنَّة الصريحة والصحيحة، فيسعون إلى المحافظة على هيبة المقدس لفظًا وإبطاله معنًى بحسب حاجاتهم، وعن حذيفة بن اليمان ﵁: قيل له: في يوم واحد تركَتْ بنو إسرائيل دينهم؟ قال: «لا، ولكنهم كانوا إذا أُمروا بشيء تركوه، وإذا نُهوا عن شيء ركبوه، حتى انسلخوا من دينهم كما ينسلخ الرجل من قميصه»[1].

ويؤصِّلون لعدم وجود مسلَّمات وقطعيات ومحكمات في الشريعة، حتى يتمكنوا من خلخلة الثقة بها، وسعوا إلى تأصيل تأويل النص

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٩).

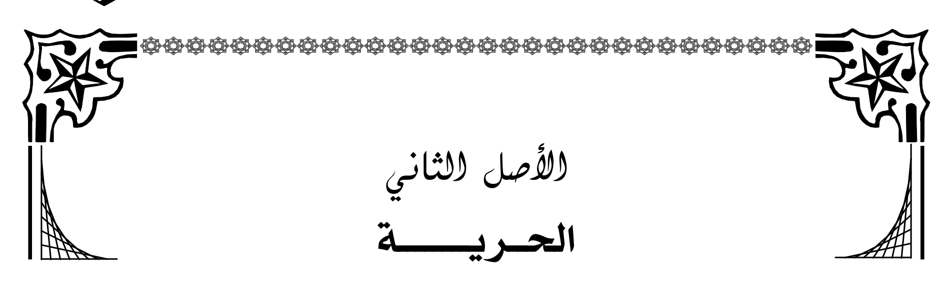
وانفتاحه، مما يجعله قابلًا للتأويل مع استمرار التغيرات ما اقتضت الحاجة، وهذا تحكيم للعقل الخالص بصورة نصوص محتملة، وعلى هذا تتحول النصوص إلى نصوص لا نهاية لمعناها الخاص، فضلًا عن الاعتبار بلازمها ومقتضاها، ولا حرج حينئذٍ في تعدد الآراء مهما كانت؛ لأن مستندها نص احتمل العقل تنوعه فتعددت المعاني بتعدد القراءات.

وعلى هذا فلا اعتداد بصحة الإجماع، ولا قيمة له، مهما نقل إجماع الأمة على معنى فهذا الإجماع غير ملزم، ولا وجود لثوابت في الدين لا تتحمل التغيير، مع أن الله يثبت للناس المحكمات في كتابه؛ ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، وقال ﷺ كما في «الصحيحين»: (**الحَلالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ**)[١]، وهذا البيان والإحكام المذكور هو المحكم القطعي الذي يلغيه الفكر الليبرالي للوصول إلى حرية الاختيار، بوساطة تقريرات وسفسطات لا نهاية لها.

ويكفي أن يُعلم أن النص لا يُمكن أن يكون مفتوحًا في أنظمة البلدان ودساتيرها فيكون مسوّغًا لكل أحد أن يقرأه على وجه يحقق له ما يُريد من مخالفة، فالعقوبة تنزل عليه، ويُعتبر نظره وقراءته لنظام البلدان والسياسة خطأً لا يرفع العقوبة عنه، وكثيرٌ من صراع السياسات والدول مع مخالفيها والمتمردين على قراءتها الواضحة بالهوى من هذا النوع، فتُراق دماء وتُحبَس حُريات لضبط نظام الحياة، وضبط الدين على أمر الله المحكَم البيِّن أولى، وترك الأوامر الظنية رحمة بالناس وسعة يختلفون فيها.



(١) رواه البخاري، رقم (٥٢)؛ ومسلم، رقم (١٥٩٩).



الأصل الثاني
الحريـــــة

الحرية غريزة الإنسان ومطمعه، لهذا تتفق العقول على حب أن تكون آمرة لا مأمورة، ويتفرع عن هذه الغريزة غرائز كثيرة تسعى إلى تحقيق هذا الأصل؛ كحب المال والسلطة والجاه والشرف والتصدر والقوّة؛ لأن هذه الأحوال غرائز إذا قويت واجتمعت ترفع النفس عن الآمرين لها وتُكثر المأمورين بها؛ لأن الحرية يحصرها ويَحدها شيئان (افعل) و(لا تفعل) وما في حكمهما، فيحب الإنسان صدور الأمر والنهي منه ولا يُحب صدورهما عليه.

قال تعالى مبينًا هذه الغريزة: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، قال الشافعي في كتابه «الأم»: «لم يختلف أهل العمل بالقرآن فيما علمت أن (السدى) الذي لا يُؤمَر ولا يُنهى»[١].

وهكذا قال إمام المفسرين من التابعين مجاهد بن جبر[٢].

واستعمال الله سبحانه للحسبان في قوله: ﴿أَيَحْسَبُ﴾ إشارة إلى بطلان هذا الوهم وانحرافه، وأنه أُمْنية باطلة، لو تحققت للإنسان، لاختل نظام الحياة بانفلات الغرائز والهوى.

ونسب الله هذا الحسبان للإنسان ولم يُبيّن كونه مختصًّا بكافر أو

(١) (٧/٢٩٨).

(٢) رواه ابن جرير في «التفسير» (٢٤/٨٣، ط. شاكر).

مؤمن، وهذا دليل على أنه حسبان غريزي لكل إنسان، لكن يختلفون في تنزيله وفهم حدوده وضوابطه.

وكل ما كان أمرًا غريزيًّا في الإنسان، فالإسلام لا يلغيه، بل يضبطه ويحده من السرف، والذي يحققه الله للنفس ويمنحها إياه، ويبيحه للإنسان من غريزته أكثر من الممنوع، ويكون مقدار المتروك من الغرائز بقدر قوَّة هذه الغريزة ورسوخها، كلما كانت الغريزة قوية، اتسعت دائرة المباح فيها، فالمطعوم والملبوس والمسكون والمسموع والملفوظ من الكلام والمُبصَر جُله مُباح، والمستثنى منه قليل جدًّا، ولهذا يُسمى الإسلامُ دينَ الفطرة، فالمسلمون أغناهُم الله بالتنعم بما بسط لهم من المباحات، عما زجرهم عنه من الممنوعات، وبقدر امتثال الإنسان لما حده الله وضبطه له، تكون المخالفة والموافقة لأمر الله، وبقدر المخالفة تفسد الدنيا والآخرة، وبقدر الموافقة تصلح الدنيا والآخرة.

والمبُاح واسع والممنوع ضيِّق في الحقيقة، وإذا شغل الإنسان قلبه بالممنوع ولو كان واحدًا من ألف مباح، أصبح الممنوع واسعًا في قلبه هو، والمُباح ضيقًا في قلبه هو، وكثيرًا ما تُشغِل العقلية الليبرالية العقول بعرض الممنوعات وتضخيمها وتكرارها على المسامع وحشدها في مواضع وسياقات واحدة، وربما لا يجتمع للإنسان العمل ببعضها إلا في السنة أو السنوات مرة، ومقصودهم من ذلك أن يَعظم الممنوع ويَصغر المُباح في قلب السامع، فينفذ إلى عقله ويستقر لديه مع التكرار أن الإسلام وحَمَلَته يُضيِّقون ويُشددون ويتطرفون، وأن الحرام لديهم أكثر من المُباح.

وهذا استغلال للقلب وحجب له عن إدراك الحقيقة على ما هي عليه وصرفه عن حقيقة الممنوع ومدى حاجته إليه، ومردوده له وعليه،

وسيتأثر العقل الجاهل بمثل هذا العرض المتكرر من وسائل الإعلام، كيف إذا اتفق هذا مع غريزة كراهية الإنسان للمنع والإكراه، فالإنسان ربما يبقى في داره ليله كُله نائمًا، ولكنه لا يستقر له بال ويغمض له جفن إذا علم أن باب داره مُكبَّل بالسلاسل قسرًا ساعة واحدة محدودة من الليل، وهو في كل حال باقٍ لن ينتفع من باب أغلقه بيده أو كبَّله غيره، وأهل العقول الصحيحة يَفْرِقون بين الفضول والأصول، ويدركون أن الشريعة المحمدية تُعظِّم الحقائق بمعانيها وقيمها لا بعددها، وأن الممنوع المحتاج إليه أعظم من أضعافه من الممنوعات التي لا يُحتاج إليها، بل ضررها ثابت لكل ذي بصيرة.

والإنسان يُريد ضبط حريته بهواه تارةً إن كانت غريزته لا تتحقق إلا بـه؛ ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣]، وتارة يُريد أن يَجعل ضبطها لغيره من البشر بحسب هيمنته على قلبه وتأثيره عليه، والله جل وعلا يَكِل الأمر إليه ويُحذر من أن مجاوزة حكمه إلى غيره عبادة له، سواء سُمي نظامًا أو رئيسًا أو عالمًا: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠].

فسمَّى الله امتثال حُكْمِه وضبطه عبادة، وأنه (الدين القيم) الذي يستحيل أن تستقيم أهواء الناس ومشاربهم على شيء مثله، ولكنهم لا يُدركون ذلك، والمخالفة لأمر الله وحكمه قد تكون فسقًا وقد تكون كفرًا، وقد تكون زندقة وإلحادًا.

الحرية أمر غريزي فطري غير منضبط، وهي مكونة من جميع الغرائز الأخرى؛ كغريزة الأكل واللباس والشهوة والسمع والبصر،

ولا يمكن أن تستقر العبودية إلا بضبطها ومنع بعضها، وبالعقاب عند المخالفة، سواء في أمر الدين أو أمر الدنيا.

فالأجير والعبد عند سيده يتمنى أن تتحقق له أجرته وثوابه، وأن تتحقق له حريته في غفلة عين سيده الرقيب عليه، لينصرف إلى إشباع غريزته وحريته بالانفلات إليها بالنوم والأكل والراحة وغير ذلك، لهذا لا تستقر دنيا الناس إلا بحد الحرية وضبطها والعقاب على بعض أنواعها، وكلما نقصت الحرية فالناقص عبودية، وبهذه العبودية الدنيوية تصلح الحياة، ولا يمكن أن تصلح الدنيا إلا بالعبودية، وهي قهر النفس ومنعها عن رغباتها سواءً كان الذي يمنعها صاحبَها أو شخصًا آخر، ولكن بالعدل لا بالظلم.

وأكثر منافع حرية الإنسان الدنيوية ترجع إلى الحر وحده، لا ينتفع بها غيره، وأكثر منافع عبوديته الدنيوية متعدية النفع للناس.

ويُقابل تلك العبوديَة العبوديةُ لله ليصلح للإنسان أمر الآخرة، وهذه العبودية بحاجة إلى عين رقيب ومحاسب يُثيب ويُعاقب، ويأمر وينهى، وضبطها يُؤخَذ من المعبود ﷻ كتابًا وسُنَّة.

وعبودية الله سبحانه أكثر منافعها مقتصرة على العبد نفسه، وأكثر مضار الحرية الدينية يفعل ويترك ما يشاء متعدية إلى الناس كلهم، وهي عكس الحرية الدينية، وليس للخالق سبحانه منها شيء؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، وقال: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، وقال تعالى في الحديث القدسي: **(يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ؛ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا،**

يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ؛ مَا نَقَصَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا)(١).

وبانضباط العبوديتين ـ عبودية الدنيا وعبودية الآخرة ـ على الوجه الصحيح تنضبط الدنيا والآخرة، وباكتمال الحريتين تفسد الدنيا والآخرة. وكثيرًا ما يختل ميزان عبودية الآخرة فينقص باختلال ميزان عبودية الدنيا وحريتها، والعكس صحيح، بسبب الهوى والجهل في الدين والدنيا، والواجب أن يكون الوزن لله المَلِك الحق خالق الميزان.

وتأصيل فكر الليبرالية للحرية هو نتاج تعظيم العقل وتقديسه لكي يختار ما يُريد، وتقدَّمَ التقريرُ أنه لا يتوافق الإيمان بكون الله خالقًا للإنسان ومنزلًا للكتب ومرسلًا للرسل مع أهلية العقل المطلقة لاختيار الأصلح، إلا وأحد الاثنين مختل وقاصر، وهذا مُحال بالنسبة لله سبحانه، ويبقى الآخر، وهذا ما تُقِر به الطباع البشرية ولو كابرتْ، وكثيرًا ما يتجنى العقل الليبرالي في مخالفة أمر الله ﷻ تحت هذا الأصل؛ كحقه في اختيار الدين وتحديد خالقه، ويسمون ذلك حرية الدين.

ومن الخطأ في مفهوم الليبرالية أن جعلت الحرية «غاية» وليست «حاجة»؛ أي: أنها تؤصِّل للبحث عن الممنوعات والمحرمات لتحليلها ولو كانت النفوس لا تحتاجها، فهم يدعون للبحث عن الممنوع وتتبعه بغلو حتى تفعله النفوس لتثبت لنفسها أنها حرة لا أنها محتاجة له، فالحرية الصحيحة عقلًا أن تصل لحاجتك الممنوعة لا أن تصل لممنوعٍ لا تحتاجه.

---

(١) رواه مسلم، رقم (٢٥٧٧).

والتأصيل لحزب الممنوعات يُظهرها للغافلين عنها بصورة المرغوبة فيشقون في الحصول عليها والصراع لأجلها، بينما هم لا يحتاجون إليها إلا لتحقيق المبدأ لا لتحقيق الحاجة. والحاجات تختلف من بلد إلى آخر ومن أمة إلى أخرى، فإذا جعلنا الحرية غاية جعلنا حاجات الأمم واحدة يسعون لتحقيقها ولو عبثًا.





حرية الدين

وهذا النوع من الحرية نشأ في الغرب مطلقًا، وغلوا فيه ولو إلى الوثنية والإلحاد، وذلك ردًّا على طغيان الكنيسة ورجالاتها باستعباد النصارى بأحكام تُنسب إلى الله بغيًا وكذبًا.

ويأخذ بعض المنتسبين إلى الإسلام هذا المعنى وينزلونه على الإسلام؛ جهلًا بمنزلة الإسلام وصحة أحكامه وشموله، وجهلًا بمنزلة الكتب المحرَّفة المبدلة وموقف القرآن منها قبل قرون طويلة من تمرد أهلها عليها واكتشافهم عدم أهليتها للحياة.

والحرية التامة لا تصح مع الإيمان والإقرار بأن العقول تختلف فهمًا وإدراكًا، أو تضعف أمام بعض من يستغلها، ولو كانت قوية في ذاتها، ولا تصح مع عدم اليقين من سلامتها من المؤثرات عليها من المطامع والهوى، فكل الشرائع والعقول تؤمن بوجود نوعين متقابلين لا يجتمعان؛ كالخير والشر، والنور والظلمة، والحياة والموت، وتؤمن النفوس أنها تفعل أفعالًا تندم عليها بعد ذلك، للمكابرة وغلبة الهوى والشهوة، وهذا هو الصراع بين الحق والباطل والخير والشر، تؤمن بهذا الفطرة، وتقر به الشرائع، ومن قال: إنه يحق للإنسان أن يختار ما شاء من دين فمع مخالفته للفطرة في عدم التلازم بين الاختيار والصحة، فهو مخالف لجميع شرائع السماء، فكل من عرف الحق وجب أن يدل عليه وأن يلزمه، وقطع الطرق على النفوس الضعيفة من أن تصل إلى الشر مهمة المصلحين وهداة الحق، وهم الأنبياء، الذين جاءوا بعقيدة

التوحيد، كلما انحرف جيل بهواه جاء من يُعيدهم إلى جادة الحق والصواب؛ ففي «الصحيح» عن أبي حازم قال: قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث عن النبي ﷺ، قال: **(كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ)**. قالوا: فما تأمرنا؟ قال: **(فُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ، أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ؛ فَإِنَّ اللهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ)**[١].

فمجرد الاختيار ليس هو الصحةَ، وإلا لأصبح كل من يختار مصيبًا وناجيًا، ونتيجة ذلك أنه لما كان اختيار الدين؛ **يعني**: صحته، فمن باب أولى ما دونه، وأن كل ما يختاره الإنسان من آراء وأقوال وأفعال وتصرفات صحيحة لا يعاقب عليها، ولا يُنكَر عليه!

ولما كان انضباط نظام الماديات المحسوسة لا يستقيم إلا بإثبات العقاب على المخالف، فتُسن الأنظمة والتشريعات والعقوبات لضبط الحياة، فكيف بالإيمان بالوحي الذي عليه تُبنى العاقبة الخالدة لكل البشر، ونزلت لأجله الكتب وأُرسلت الرسل ونُصبت الموازين وخُلقت الجنة والنار، وأُوجد الملائكة كَتَبَة الحسنات والسيئات والوحي، فالقول بحرِّيَّة الدين لازم للقول بحرية الدنيا من باب أولى، فليست الدنيا بأولى من الآخرة، ومقام الأنبياء وورثتهم في ضبط الدين واستقامة أمره كحال ملوك الأرض في ضبط معاش الناس، وثمة مَرَدَةٌ يخرجون بالشبهة والشهوة يؤمرون بالحق بالحكمة والموعظة الحسنة والعلم بعد الجهل ثم يُعاقبون حسب الوسع والمصلحة، وإن أنفتِ النفوسُ الأمرَ والنهيَ ولم تُرِدْه، فليس الحق برغبة النفس وهواها، ولذا قال النبي ﷺ: **(عَجِبَ اللهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ)**[٢].

---

(١) رواه البخاري، رقم (٣٤٥٥)؛ ومسلم، رقم (١٨٢٤).
(٢) رواه البخاري، رقم (٣٠١٠).

ولتحقيق كثيرٍ من النفوس لمطلب هواها، تسعى إلى توسيع أرض الحرية ولو بتأويل النصوص وصرفها عن وجهها، وهذه طريقة كل صاحب هَوًى طُوِّق بنص محكم يخالف هواه؛ كحال من حرف التوراة والإنجيل؛ فالله تعالى يقول عن طريقتهم: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨]، فحاول الكثير إلغاء فضل دين الإسلام على غيره، والدعوة إلى عبارة حسنة لتحقيق ذلك؛ كالتقارب والتسامح والحوار وغير ذلك، وهذه ألفاظ معانيها حسنة تساق كثيرًا في مساقات خاطئة، فالله بيَّن في محكم تنزيله حسم الإسلام لكل دين على هذه الأرض؛ فقال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وكلٌّ يَدَّعي الحق، ومردّ الدين إلى الديَّان، قال: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِۦمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]، وفي «الصحيح» قال ﷺ: **(وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ)**[١].

وكثيرًا ما يحمل منظِّرو الحريات نصوصًا على غير وجهها، لتتوافق مع أصول الحرية التي يُنظِّر لها؛ كقوله تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦] وغيره، فهذه في أهل الكتاب قبل دخولهم في الإسلام لا يُلزمون به، ولا يُقتَلون على عدم دخوله مجردًا، ففي سُنن البيهقي عن أسلم قال: لما كنا بالشام أتيت عمر بماء فتوضأ منه، فقال: من أين جئت بهذا، فما رأيت ماء بئر ولا ماء سماء أطيب منه؟ قال: قلت: من

(١) رواه مسلم، رقم (١٥٣).

بيت هذه العجوز النصرانية. فلما توضأ أتاها فقال: أيتها العجوز، أسلمي تسلمي، بعث الله بالحق محمدًا ﷺ. قال: فكشفت رأسها فإذا مثل الثغامة. قالت: وأنا أموت الآن. قال: فقال عمر: اللَّهُمَّ اشهد[1].

وأما مَن دخل الإسلام فلا يخرج منه حتى لا يُتخذ الدين هُزُوًا في دخولٍ وخروجٍ لإضعافه والنيْل منه والتجسُّس على أهله، ومحاولة الدخول والخروج منه ظاهرًا لإظهار الانتكاسة وعدم صلاحيته من أجل تشويهه عند أهله تزويرًا.

فإذا كان في الإسلام مَن خرج عن نسب قبيلته ونسب أبيه إلى غيرهم لا يجوز، بل صاحبه ملعون؛ كما جاء في الحديث، فكيف بدين مُنزل من الله وأمر الله بالدخول فيه من كل أحد، فكيف بمن كان فيه أن يخرج منه؟!

وكثيرًا من السياسات والدول قوية النفوذ لا تضع على مصالحها الخاصة والسرية إلا مَن تمنع أن يدخل تحت لواء أي دولة غيرها، حتى ولو كان ذلك بعد ترك العمل وتقاعده عن مشاغله.

ثم إن مَن عرف الحق وداخله، فالحجة قامت عليه أكثر ممن لم يعاينه؛ قال النبي ﷺ: **(مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوه)**. رواه البخاري عن ابن عباس[2].

وربما خصَّ بعضُهم حكمَ المرتدِّ بمن قاتل وخرج، وهذا من المعاني التي جذبتها الأفكار الحادثة؛ ففي البخاري عن أبي موسى أن رجلًا أسلم ثم تهوَّد، فأتى معاذ بن جبل وهو عند أبي موسى فقال: ما

---

(١) رواه البيهقي (١/ ٣٢).

(٢) رواه البخاري، رقم (٦٩٢٢).

لهذا؟ قال: أسلم ثم تهوَّد، قال: لا أجلس حتى أقتله؛ قضاء الله تعالى ورسوله ﷺ[١].

ويدخل تحت تقرير هذا الأصل (الحرية) إلغاءُ كثيرٍ من الأحكام باعتبارها من خصائص الأفراد وحرياتهم؛ كاللباس وحجاب المرأة وعلاقتها بالرجال، وأن الأمر والنهي في ذلك مخالفٌ لحق الإنسان في حرية التصرف، وهذا مع كونه لا يستقر كما سلف في حق نظام وضعي، فللأنظمة حق النهي والثواب والعقاب، فكيف يستقر في حق نظام الخالق بوحيه المنزل من السماء، فالله وجَّه لعباده الأمر والنهي، وأمر نبيه بالبلاغ وحث القدوة من بعده بالأسوة الحسنة فيه؛ فقال تعالى آمرًا نبيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٥٩]، وفي «الصحيح» جملة من الأوامر والنواهي يخاطب بها النبي ﷺ الأفراد، يُؤمرون بالحق ويُنهون عن الباطل؛ كما ثبت عن البراء بن عازب، قال: «أمرنا رسول ﷺ بسبع ونهانا عن سبع: أمرنا بعيادة المريض، واتباع الجنازة، وتشميت العاطس، وإجابة الداعي، وإفشاء السلام، ونصر المظلوم، وإبرار المقسم، ونهانا عن خواتيم الذهب، وعن الشرب في الفضة ـ أو قال: آنية الفضة ـ وعن المياثر والقَسِّيِّ، وعن لبس الحرير والديباج والإستبرق»[٢].

ويُرخص في الممنوع لحاجة لا تلغي الأصل المستقر الثابت؛ ففي «الصحيح» عن أنس قال: «رخص النبي ﷺ للزبير وعبد الرحمٰن في لبس الحرير لحكة بهما»[٣].

---

(١) رواه البخاري، رقم (٦٩٢٣).
(٢) رواه البخاري، رقم (١٢٣٩)؛ ومسلم، رقم (٢٠٦٦).
(٣) رواه البخاري، رقم (٢٩٢٢).

وكثيرًا ما يحمل الأفهامَ إلى لَيِّ النصوصِ وردها عدمُ فهمها على وجهها، فيتبادر إلى الذهن تفسيرها تفسيرًا غاليًا لكثرةِ الدعوات المشوِّهة للإسلام، التي تأخذ الحكم وتفسره على أبعد التفاسير وأشدها، لتنفر السامع منها، فلا يجد بُدًّا من الجنوح عنها، والتشبث بالمشتبهات وترك المحكمات لتوافقها مع أصول الحرية التي يؤصَّل لها، وهذا نوعٌ من الشهوة الخفية في تقرير المبادئ، يتزاوج كثيرًا مع الجهل بالدين فتتولّد أفكار وآراء لا يُعرَف لها نسب.

ويسلك هذا المسلكَ مَن يريد تقرير أشياء محرمة، فيُفسِّر أقوال المخالفين بتفسير غالٍ جانح، ليُمِرّ قوله وفعله تحت تلك المظلة، فيشحن النفوس والعقول بسوء أقوال المخالف حسب تأويله، حتى تقبل بالبديل، ولهذا كثيرًا ما يُصوِّرون الحديث عن تحريم الاختلاط في العمل والتعليم على أنه منع للرزق والعمل والتعليم، ومدعاة لطلب الرزق بوجوه محرمة أخرى... وطلب الرزق والعمل شيء، والاختلاط معه شيء آخر، وحينما تباع لحوم الميتة والخنزير في وجبات المطاعم العامة، ويُبَيَّنُ للناس تحريمها بالدليل، فلا ضير إذن أن يُدَّعى أنك تُحَرِّم أكل الساندوتشات والهامبورغر ونحوها من المأكولات الحديثة، وتدعو إلى الجوع وتضييق العيش.

فضلًا عن ذكر صور بعيدة تندرج تحت المصطلح المشروع للتنفير منه؛ كمن يُحارب الاختلاط بكونه يفصل النساء عن الرجال بأن يكون كل منهما في بلد مخصوص، أو في طرقات خاصة، ونحو ذلك!

والعقلية المادية كثيرًا ما تجنح في فهم غايات النصوص الشرعية، وإدراك نهاياتها وضبط حدودها، فيحملها ذلك على تأويلها وصرفها، فمن لا يَعرِف حد قوله تعالى: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]

ويُطلِق في ذهنه عدم حده وأنه شامل لكل أحدٍ أشرك مع الله وكفر به، ستَضعف هيبة النص في قلبه، حتى يجعل من حكايات التاريخ والنصوص الواهية التي تُقرر مبادئه أقوى من النص القرآني المحكَم، والحق أن النص القرآني أقوى لكل ذي بصيرة، ولكن القصور عن فهمه وسياقه أضعف العقل والقلب عن مهابته.

ومثال ذلك تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]، فيفسِّرون الضرب بالعصي والحديد، بينما تجد عامة مفسري السلف؛ كابن عباس وعطاء وغيرهما يقولون: الضرب بالسواك وشبهه.

ومراد الشارع بذلك: إظهار حق الرجل بالطاعة عند التمرد ولو برمي المسواك، وليس المراد الإيلام، فضلًا عن التعذيب، مع كون الضرب بالسواك الذي لا يؤلم الصبي هو آخر مراحل علاج الخلاف بين الزوجين بعد النصحية والهجران.

ويريد من يفسره بالعصي والحديد بهذا التفسير الغالي التنفير من الأخذ بالآية التي تبين القوامة، والأخذ بالمتشابهات التي تجعل المرأة مخلوقًا بشريًا كالرجل، إذن فهي منفصلة عنه ولو كانت زوجة أو بنتًا، وهذه آيات عامة لها باب لا علاقة له بالأحكام التي تنص على مسائل معينة، وتضبط علاقة الرجل بالمرأة.

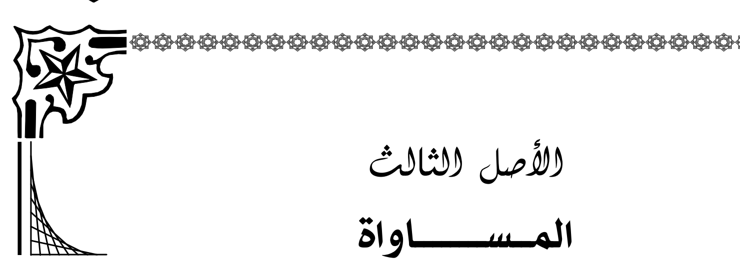
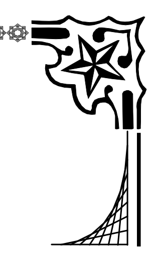
وكذلك لكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يخالف أصل الانفلات التحرري، فهو من أظهر ما يحاربه الفكر الليبرالي ويحذر منه ومن أهله، مع ظهور النصوص من الوحي وتواترها على تأكيده؛ قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقال ﷺ: **(مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا**

فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ).

وتبعًا لهذا فهذه الشعيرة الإسلامية مناقضة لأصل الفكر الليبرالي، ولذا يكثرون من التربص بها، وبمن يقوم بشأنها وينظم لها من رجال ونساء وأنظمة ومؤسسات.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مركز ضبط الحريات حتى لا تنفلت، والليبرالية مركز انفلات الحريات حتى لا تنضبط، لا يجتمعان على أصل ولا على فرع، بمرض أحدهما وموته يصح الآخر ويحيا.



الأصل الثالث
المســـــاواة

المساواة أصل تميل إليه النفس البشرية، وذلك لشيء من الاشتراك مع الأصل الثاني وهو (الحرية)، فإن من تساوى معك ليس له أمر ونهي عليك، فأنت متحررٌ من سطوته وظلمه الذي جُبل عليه، وكلما ارتفع الإنسان على غيره من وجه، رأى أن رأيه نافذٌ عليه بقدر ذلك الارتفاع، وهذا في الرفعة الحقيقية، وأما الرفعة المتوَهَّمة والتي منشؤها الكِبر ولا وجود لها إلا مجرد الدعوى والوهم، فهذا لا حد له.

ومن الدواعي المحببة للتساوي في أخذ الحقوق والعقوبة أنها تلغي أن يشمت أحد في أحد ولا ينتقص أحدٌ من أحد، ولا يحسد أحدٌ أحدًا ولا ينتقم منه؛ لأنهم في الثواب والعقاب والخير والشر سواء.

ومثل هذه المعاني الحسنة تأخذ بعقل كثير من الناس إلى أن تَعْمى عن حد المساواة المشروع والممنوع، وفهمه وضبطه، إلى الإسراف والغلو في تطبيقه، وكثيرًا ما ينادي دعاة الليبرالية بهذا الأصل، ويمثلون عليه بأمثلة صحيحة لا تُشكِّل شيئًا كبيرًا من تطبيقات هذا الأصل وصوره، حتى يمر هذا الأصل على الأذهان ويؤخذ على التسليم والقطع، فينادي به من سمعه هكذا بلا تفريق وحد وضبط.

النفس البشرية دائمًا ما تحب أن تكون الأحظ من غيرها في الخير، وفي باب العقاب يكون أكثر منها، وتكون هي أخف، وفي باب الثواب تحب أن تكون أكثر، وإذا كانت دون ذلك نادت بطلب

المساواة، وأنه العدل والإنصاف، وإذا تساوت أحبت أن تفوق غيرها، وإن لم تتكلم فتلك رغبة النفس وهواها، تحب الصعود والرقي والتفرد بذلك.

المساواة دعوة فطرية قديمة، ولكن التساوي المُطْلق يُعارض الفطرة أيضًا، وكذلك يناقض السُّنَّة الكونية التي خلق الله الخلق عليها، فلا بد من تباين ولو يسير، يُورث قدرًا مساويًا له من عدم التساوي في بعض الصور لا كلها، وإذا غلب التساوي في الفطرة والخِلقة غلب التساوي في الأحكام، ولهذا أرجع الله البشر إلى خلقتهم عند تقرير التساوي، فقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩].

وصح عن أبي نضرة قال: حدثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق فقال: **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوى)**(١).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **(أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ)**(٢).

وقد أخذت العقول بالاختلاف في تحديد وجوه عدم التساوي، ويتدثر بهذا كثيرًا تحقيق غايات بعضها صالح وبعضها فاسد، بنوايا بعضها حسن وبعضها سيئ، ففلاسفة اليونان كأفلاطون في كتاب

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٣٨/ ٤٧٤). (٢) رواه أبو داود، رقم (٥١١٨).

«الجمهورية» يجعل الأحرار متساوين أمام قانون المدينة، ويستثني الغرباء والعبيد، وبقي هذا الفهم اليوناني العقلي قائمًا في الغرب إلى قبيل الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر الميلادي، وبدأت نزعات الإنسية المفرطة، والمكابرة على الفروق الفطرية، وظهرت فكرة المساواة المطلقة بأقلام المفكرين الرومانتيكيين وغيرهم، وكتب جان جاك روسو وأرجع المساواة الاجتماعية المطلقة إلى فطرة الطبيعة، وكتبوا عن ذلك بعقلية تستحضر الحروب والفساد والظلم والقهر الحادث بسبب التمييز، فلم يجردوا العقليات عن المؤثرات عليها، فتأثرت نتائجهم، ولا أعلَمَ بالخلق من خالقه؛ ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، الذي يقول ويُحْكم تفصيله بلا مؤثر يجنح بأحد الكفتين لمؤثر كامن، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا!

وأكثر ما يُورِد الخطأَ لدى الإنسانِ في هذا الأصل التجاهلُ أو الجهل بالفروق بين حقائق الأشياء وتركيبتها التي خُلقت عليها، فالجهل بفارق من ذلك ولو يسير، له أثر الخلط في أبواب المساواة، لهذا شدد الله تعالى في تحريم الخلط بين الجنسين الذكر والأنثى مع شدة تقاربهما خلقة، فقال ابن عباس: «لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال»[١].

لأن ذلك يُورث خلطًا فطريًا، يتبعه خلطٌ في الحقوق، ولأن التسامح في تشبه أحد الجنسين بالآخر، لن ينتهِي عند حد معلوم، حتى وصل إلى صحة تغيير الجنس طبيًا، ولكن لو تم تغيير الجسد، فلا يملك الروح والنفس وتركيبتها إلا الله؛ ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ

(١) رواه البخاري (٥٨٨٥).

ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، فلزم التشديد في الأمر واستحقاق اللعن؛ لأن الفاعل يظلم نفسه ويظلم غيره، يظلم نفسه بقلب الفطرة، وقلب حقوقها التي لها، ويظلم غيره بتشريعه لنفسه ما لا يستحق أن يأخذه من غيره؛ لأنه حقٌّ للجنس الآخر، وليس له.

وَالله ﷻ يذكر التماثل بين الخلق في الأحكام كثيرًا، ويؤكد على ذلك، وعند ورود الفارق لوجود دواعيه يذكر الفرق وينبه عليه تأكيدًا لثبوته؛ فعندما ذكر الله الحق بين الزوجين قال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، إشارة إلى تساوي الحق بينهما في الأغلب، ثم عقب ذلك بتفصيل: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ لحق القوامة والنفقة والسكنى والطلاق وغيرها.

وحينما ذكر علاقة الرجل بالمرأة الأجنبية، نبَّه على الاحتراز لوجود الفارق في التركيب الغريزي، ونبه على منع الاختلاط، وأن اختلاط الرجال بالرجال والنساء بالنساء، لا يعني إطلاقه في الجنسين المختلفين، فقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٥، ٣٦]، فنذرت أم مريم ليتعبدن ما في بطنها في الكنيسة، فولدت أنثى، والكنيسة مجمع الرجال! فأسقطت نذرها، وقال الله: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾، روى ابن المنذر بسند صحيح في «تفسيره» عن القاسم بن أبي بزة، عَن عكرمة: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، قَالَ: «لَيْسَ فِي الكنيسة إِلا الرجال، ولَا ينبغي للمرأة أن تكون مع الرجال أمها تقوله، فذلك الَّذِي منعها أن تجعلها في الكنيسة وتنفذ نذرها فِي الكنيسة»[1].

---

(١) (١/١٧٦).

والجهل بحقائق الأشياء وتركيبتها، يورث الخلط في مقادير الاستثناءات من أحكام المساواة، ويورث الخلط أيضًا في موضع عدم التساوي ومحله، وهل هو لازم في موضع واحد أو في موضعين أو ثلاثة أو أكثر، وهل يُمكن القياس عليه أو لا؟

فالذي يُريد التساوي بين المعادن؛ لأنها معادن، فهذا جاهل بحقائق الفروق بين تركيبها، فالذهب والفضة والنحاس والحديد معادن كل منها له تركيبته، وكذلك الكواكب، فالشمس والقمر والمرِّيخ كواكب كلٌّ له تركيب وآثار تختلف عن الآخر.

ولكن الأجناس التي تتحد وتتفق في التركيب والأثر هي التي يُساوى بينها، وربما كان الاختلاف في شيء دقيق جدًّا بين الاثنين من الجنس الواحد، فيكون حينئذٍ من الخطأ المشابهة بينهما من جميع الوجوه، ويكون الفرق بحسَب مقدار الاختلاف.

وكثيرًا ما يخوض الليبراليون في أمر المرأة ومساواتها مع الرجل من جميع الوجوه ونبذ التمييز ولو كان فطريًا، وهذه غفلة فطرية وزلة عقلية، فالأصل الصحيح عقلًا ودينًا أن تُساوى المرأة مع المرأة، والرجل مع الرجل؛ لاختلاف الجنس المؤثر في الحكم، وهذا لا يعني انفصالًا مطلقًا في أبواب الحقوق، فوجود الاتفاقات الكثيرة بين المخلوقات لا يعني تساويها في الباقي، فالإنسان ذاته يتفق مع البهائم بوصف الحيوانية والسمع والبصر والمشي والأكل والشرب، ويختلف عنها بشيء أوجب خروجه عنها في باب المساواة والمقارنة، بل إن البهائم وهي تشترك في جل الصفات تفترق فيما بينها، فالمقارنة بين الإبل والخيل خطأ، فلكل خصائصُه، وإنما تتفاضل الخيل فيما بينها، وكذلك إذا كانت فيما بينها من نوع واحد يختلف القدر والخصائص باختلاف الجنس والعمر.

وحينما بيَّن الله فضل مريم عليها السلام قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَـٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٢]، وما ذكر الرجال؛ لأنه جنس آخر من البشر يتفاضل هو فيما بينه، وكذلك فيما رواه البخاري عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرَ مَرْيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ، وَآسِيَةَ امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ، وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ)**[١].

والمراد كمل من الرجال من صفات الرجال وأخلاقهم الخاصة بجنسهم، وكمل من النساء من صفات النساء وأخلاقهن الخاصة بجنسهن.

وقد أقر سائر العقلاء في جميع العصور على أن تساوي المرأة والرجل الفطري غير صحيح من جميع الوجوه، وأن للمرأة خصائصَ فطريةً متجذرةً، لا صلة للعرف والعادة بها، وأن من يجعل الفروقات بينهما في الرغبات هي الفطرة وليس المجتمعات وعادات الناس، وهذا قول سائر فلاسفة العصور؛ كاليونانيين أفلاطون وأرسطو وسقراط وغيرهم، على خلاف كلام السوفسطائيين من المفكرين الليبراليين الذين يجعلون الأعراف هي التي تحكمت وبدّلت.

وتجاهل كثير من مفكري الغرب لخصائص الجنسين، وهم أعلم الناس بها، بسبب الظلم الذي عاشوه وتبرأ منه الإسلام؛ فقد كانت اليهود إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوهن ولم يشاربوهن ولم يجامعوهن في البيوت[٢]، وحملتهم العاطفة ونبذ الظلم على تجاهل الدقة في الميزان

---

(١) رواه البخاري، رقم (٣٤١١)؛ ومسلم (٢٤٣١).

(٢) رواه مسلم، رقم (٣٠٢).

فانقلبوا إلى التفريط في الفطرة والدين، وإلا فما من فطرة صحيحة وشرعة سماوية إلا وهي تدرك أن الفرق في تركيب الذوات له أثر في نفي المساواة بينها من جميع الوجوه.

ويأخذ الشرقيون الفكر الليبرالي الغربي في المساواة بالتبعية التامة، والانسياق الأعمى، متجرِّدين عن معرفة الحقائق والسياقات والتاريخ، وأكثر ما يُثيرونه باب المساواة بين الرجال والمرأة في جميع الجوانب، ويُحيلون بسذاجة وجهل إلى أصل لا يُختلف عليه، وهو اتحاد الإنسانية والبشرية، ويتغافلون عن أن اتحاد الجنس لا يعني اتفاق الفطر من جميع الوجوه، فلكلٍّ فطرته التي تناسب جسده وروحه ونفسه، فالرجل والمرأة يتفقان في البشرية، ولكن لا يمكن لأحد أن يقول باتفاق غرائزهم ونفسياتهم واستواء خلقتهم من جميع الوجوه، والاختلاف بينهم لحكمة ربانية عظيمة، وهي من آيات الله؛ قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]، وقال: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦].

فالتباين في الجسم والفطرة والرغبة يوجب مقدارًا من التباين في الواجبات يتناسب مع مقدار التباين الفطري، بلا زيادة ولا نقصان، وهذا كمال العدل الذي نزل به القرآن على النبي ﷺ، ولعدم الخلط بين ثبوت الاتحاد البشري بين الجنسين وبين التباين في بعض الصفات حرَّم الله على الرجل أشياء أحلَّها على المرأة، والعكس كذلك، فحرم الله على الرجل لبس الذهب والفضة، وثياب الحرير، وإسبال الثياب وغير ذلك وأحلها للنساء، وأوجب على الرجال الجهاد وصلاة الجماعة والنفقة

على الزوجة والأولاد، ودفع المهر، والسكنى، ولم يوجب على المرأة شيئًا من ذلك.

وأوجب على المرأة الحجاب وغض الصوت وغير ذلك؛ ضبطًا للفطرة ودفعًا للخلط في هذا الباب، الذي يدفعه تارة الجهل وتارة العاطفة.

وسوّى الله بين الذكر والأنثى في جُل الأحكام في التحريم والوجوب؛ لأن الأغلب تساوي الفطرة بينهما، وتارة يأتي النص بتخصيص المرأة بنهي عن فعل؛ لأنها الأغلب من يفعل ذلك، والحكم يشتركان فيه؛ كالنهي عن النمص والوشم والوصل؛ لأنها أفعال تتعلق بالجمال والحسن، وهي من خصائص المرأة، والخطاب والتوجيه يتعلق بالأغلب، مع احتمال فعل الرجل لها.

والأصل تساوي الذكر والأنثى في الأجور والثواب والعقاب والحدود والعمل والتكسب، والتخصيص يؤخذ من الدليل.

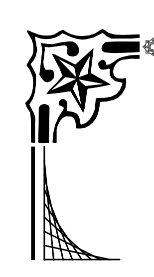
النفوس تتشوف إلى المماثلة مع الغير، وربما تستعمل الأقيسة الخاطئة في ذلك لتحقيق هذا الأمر، قال قتادة والسُّدِّيّ: لما نزل قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] قال الرجال: إنَّا لنرجو أن نُفضَّل على النساء بحسناتنا في الآخرة كما فُضلنا عليهن في الميراث، فيكون أجرنا على الضعف من أجر النساء. وقالت النساء: إنَّا لنرجو أن يكون الوزر علينا نصف ما على الرجال في الآخرة كما لنا الميراث على النصف من نصيبهم في الدنيا. فأنزل الله: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟﴾ [النساء: ٣٢] من الثواب والعقاب ﴿وَلِلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٢] كذلك؛ قاله قتادة.

وقال أيضًا: هو أن الرجل يُجزى بالحسنة عشرًا والمرأة تُجزى بها عشرًا[1].

والفكر الليبرالي من جهة أصله بعيد عن فهم الدين والفقه فيه؛ لأنه فكر يُنحِّي الفقه في معاملات الناس وعلاقاتهم بسبب الأصل الذي يعتمد عليه، وهو التحليل المادي والحسي، ويُنحي الفقه التعبدي والمسائل الإيمانية، بل يسيء الظن بها؛ لأنها ليست من المباحث الليبرالية أصلًا؛ لأنها أُخروية وهو فكر دنيوي صرف.



(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٦٥).



المساواة في الميراث

كثيرٌ ممن دخل في تعلم الفقه في الدين منهم إنما دخله من باب الليبرالية، للجمع بين الإسلام والفكر المضاد له؛ لأن الأفكار والعقائد المنحرفة لا تقوى على مواجهة الإسلام وإعلان العداء له، والتاريخ شاهد على هذا، فيُقررون تقريرات خاطئةً باسم الإسلام بعيدةً عن النص والإجماع، مصادِمَةً للأصل الفطري، وربما يحملهم على ذلك العاطفةُ، والتي أصلها طبيعيّ فطري، ويجعلها تضطرب لقصورٍ في فهم مسائل الإسلام وأحكامه، وذلك بالنظر إلى جزئية صغيرة وتجريدها من مجموع النظام العام في الإسلام، فمن يتحدث في أبواب التساوي بين المرأة والرجل في الميراث يتحدث عنها مجرِّدًا لها عن نظام الأموال المتوازي المكافئ في الدين، فتقسيم الإسلام للأموال وفق نظام كامل وليس حالة واحدة، وذلك أنه لا يجوز تحمل المرأة نفقة نفسها، سواءً المأكل أو الملبس أو المسكن أو العلاج، فقبل الزواج على وليها أن ينفق عليها، وبعده على زوجها أن ينفق عليها نفقة مثيلاتها، كما كانت عند أهلها، ولا يجوز أن تدفع مهرًا لنفسها أو لزوجها، ولو تكرر زواجها من الرجال ثيبًا كانت أم بكرًا، وكذلك السكن على وليها أو زوجها: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

ولو خطب المرأةَ رجلٌ وعقد عليها وطلقها قبل أن يدخل بها، يجب عليه أن ينفق عليها حتى تخرج من العدة كي لا تبقى يومًا بلا نفقة، حتى لا يتقاذف المسؤوليةَ الأبُ أو الزوجُ حُسم الأمر من الله بنص

القرآن: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

ومن الخطأ أيضًا أن تعرض وجوب النفقة والمهر والسكنى على الرجل دون المرأة، بصورة قهر الرجل من غير وزن ذلك بميزان الإسلام العام، ومنظومته المالية والاجتماعية التي نظمها الإسلام كانتظام العقد، واعتبار الخصيصة الفطرية للجنسين، فلو اختل موضع من هذا العقد اختل جماله واتساقه.

والعاطفة تميل بلا اتزان ما وجدت مثيرًا لها، وكثيرًا ما يُثير الإعلام العاطفة حسب توجهه، وأكثر الإعلام على ترسيخ قاعدة المساواة بجهل تام، وهذه القاعدة إطلاقها بلا تقييد خلط في جميع أبواب الدنيا، فالجنس الواحد المتفق لا يتساوى من بعض الوجوه، فالرجل الشاب يختلف عن الشيخ المسن من جهة توقيره، ولذا قال ﷺ: (**يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الكَبِيرِ**)[1]. وعندما جاء الإخوة الثلاثة للرسول ﷺ وتحدث أصغرهم أسكته، وقال: (**كَبِّرْ كَبِّرْ**)[2]؛ أي: الكبير أحق منك بالحديث، فكيف بجنسين أو أجناس تختلف كثيرًا في فطرتها وإن اتحدت في الأصل.

ولا يعني هذا التمييز بين الكبير والصغير إسقاط بقية أبواب المساواة في الحقوق؛ كالدماء والأموال والأعراض، فلو قتل الشيخ الكبير طفلًا رضيعًا متعمدًا قُتل به، ولو قطع يده قُطِعت قصاصًا.

وهناك من الأحوال ما يجب فيها عدم التساوي؛ لأن التساوي

---

(١) رواه البخاري، رقم (٦٢٣١).

(٢) رواه البخاري، رقم (٣١٧٣)؛ ومسلم (١٦٦٩).

يُفضي إلى التنازع، فلا بد من الحسم بالتمييز؛ ضبطًا لحياة البشر، وقسرًا لشراهة النفوس البشرية الطامعة في الإيثار وحب الذات؛ ففي «الصحيحين» عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ أُتي بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام، وعن يساره أشياخ، فقال للغلام: **(أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟)** فقال الغلام: لا والله، لا أوثر بنصيبي منك أحدًا، قال: فتَلَّهُ رسول الله ﷺ في يده[١].

والعقل ينص على بشرية الجميع، والكل يطمع في أنه الأولى، والحسم بعدم التساوي لا بد منه.

وقال ﷺ: **(يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الكَبِيرِ، وَالمَارُّ عَلَى القَاعِدِ، وَالقَلِيلُ عَلَى الكَثِيرِ)**[٢].

ومن جهة النظر العقلي ليس أحدهما بأولى من الآخر لولا حسم ذلك شرعًا بعدم التساوي لتنضبط النفوس.

والعاطفة البشرية لا يمُكِن أن يُعتمَد عليها في تقرير الأحكام وضبط البشر، وإلا لم يستقر نظام يُعاقب ويزجر، ولذا قال الله تعالى عن إقامة حد الزانيين: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٢]، فبيَّن أن العاطفة والرأفة قد تقف عائقًا أمام ضبط حكم البشر واتساق حياتهم في إقامة العقوبات.

ولإيغال الفكر الليبرالي في التحليل والعاطفة يعتمد عليها في مبادئه، ومنها باب المساواة، ولأن هذا الأصل متقرر في نفسه فلا ينظر إلى حياة الناس إلا من خلاله، ويغفل عن الفروق بين الأجناس أو الجنس الواحد، وربما يرى الفروق ولكن لضعف إدراكه لا يرى أنها

---

(١) رواه البخاري، رقم (٢٣١٥)؛ ومسلم (٢٠٣٠).

(٢) تقدم.

مؤثرة، ثم يؤصل بهذا الضعف مبدأ المساواة، ليصل إلى مقصوده، فيدعو إلى مساواة المرأة بالرجل من جميع الوجوه، حتى بلغ ببعضهم أن يدعو إلى إمكان زواج المرأة بأربعة؛ كالرجل، فضلًا عما دون ذلك من وجوه المساواة وصورها.

وربما يؤصِّلون ذلك بحَشْد الفوارق التي مُيزت بها المرأة عن الرجل في الإسلام في سياق واحدٍ منفصل عن بقية تشريعات الإسلام للمرأة، فضلًا عما يُقابلها من تشريعات للرجل لو نظروا فيها، لاتزن لهم الحكم وخرجوا بُخلاصة صحيحة، فليس لأحد أن يستعمل ميزانًا ليس له إلا كِفة واحدة، والذي يستعمله في العقائد والأفكار هم المطففون لإثارة العاطفة؛ لأن النفوس البشرية تكره الظلم فتقف مع المظلوم وتنصره.

والعاطفة كثيرًا ما تُخطئ الطريق الموصل إلى الحق، فترى كثيرًا من دعاة المساواة بين جنسي الرجل والمرأة يذكر ما اختصت به المرأة في الإسلام من أحكام في مساق تام مجرِّدًا إياها عن مجموعة الأحكام الأخرى المتعلقة بها وغيرها مما اختص بها الرجل من دونها، وذلك كمن يستل شامةً من وجه حَسَن ليُثبت سواد الوجه، ودليله أنها سوداء، ثم إنها من الوجه وليست من غيره، فلا مجال لإنكارها، وإن استطاع بأحد آلات الزيف والتهويل كالإعلام تكبير تلك الشامة حتى تكون كظلام الليل المعترض، ثم من ذا الذي يُصَغِّرها كما خُلقت؟! ثم من يضعها في مكانها من أهل العقل والعلم والحكمة؟! فقليل ما هم، فبعض من يدافع عن الدين كمن يأخذ الشامة من بياض الوجه ويضعها في بياض العين، فيدافع عن الإسلام بنية صادقة، ولكن مع علم قاصر.

والذين يذكرون ما اختصت به المرأة من أحكام في جميع أبواب الدين في سياق التضييق كالحجاب ووجوب المَحْرم وتحريم النمص

والوشم ووصل الشعر وولايتها على الرجال، ويصور هذه بصورة التشديد والقَهْر والكبت، ويسلكون مع ذلك أنواعًا شتى من الاجتزاء والتغرير؛ ككثرة الترديد في المقالات والرسومات والأفلام وغيرها، وهذا كله لو ملك الإنسان نفس القدرة والطاقة المستعملة في التدليس في حق المرأة وأحكامها وذكر ما اختص به الرجل من الممنوع، وتم عرضه بنفس العرض لجاء بنفس المقدار على السواء، كتحريم لبس الذهب والفضة والحرير والديباج وإسبال الثياب، والتشديد عليه قَدْرًا زائدًا في غض البصر، ووجوب دفع المهر والنفقة والسكنى للزوجة والذرية، وإلزامه بالعمل لتحقيق ذلك، وتصويره في الأذهان في لهيب الشمس يعمل والمرأة تغط في نومها وتستظل بدارها، وتحتجب بخمارها، والرجل في العراء والطرقات، يحمل ويضع، ويستدين ويتسوَّل لقضاء نفقة زوجته وذريته، وربما امتلأتِ السجونُ من الرجال وخلت من النساء، ففي كل ألف رجلٍ سجينٍ امرأةٌ واحدةٌ، بسبب العمل وطلب الرزق، وكثرة الديون للإنفاق على المرأة وأبنائها، وامتلأتِ المشافي من إصابات العمل والكد والكدح، فضلًا عن الهموم وضغوط الحياة الموجبة للانتحار عند ضعيفي الإيمان بالله من الرجال.

وكثرة الرجال في المصحات النفسية، واستهلاك أدوية التهدئة العصبية، وقلة النساء في ذلك بالنسبة للرجال.

وتصوير هذا السرد وتكراره على المسامع بنفس الصور التي تُصنع في حق المرأة اليوم يورث مقدارًا من التعدي في الفهم والفكر أشد مما يُصنَع في حق المرأة، ولكن كلا الأمرين بغي واجتزاء لأحوال معيَّنة من نظام حياة كاملة، وتوازن فطرة جاء بها الحكيم الخبير؛ قال تعالى: ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢]، وكثيرًا ما يبين الله

الأحكام ويمتن على عباده بذلك، ويشير إلى اسمين من أسمائه وهما العليم والحكيم، إشارةً إلى أبعاد وحِكَم لا تُدرك بسهولة، ونظرة بشرية قاصرة؛ قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٥٨]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٥٩]، قال: ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، وقال: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]، وقال بعد بيان حقوق الورثة المالية: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١].

والبغي والظلم في طرح الناس في ميزان المرأة اليوم سيقابله غلوٌّ آخر لجنس الرجل إن لم يرجع الظالمون للفطرة والدين عن تطفيفهم، فهذه سُنَّة الله في معادلة الخلق، والعلم عند الله.

ولو جُمعت الأحكام في نظام الإسلام تامةً، ووُضعت في موضعها الصحيح من وجهه الحسن، لصح النظر لها، وفهم الناس مقصدها وتعليلها.

والجهل بفهم مقاصد التشريع ينفخ في كير الأقوال الشاذة بدعوى المساواة، وهذا يظهر في صور كثيرة، منها ما يتعلق بـ:

شهادة الرجل بامرأتين: وقول الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والعقل الذي يعيش في بيئات الاختلاط بين الجنسين في العمل والدراسة، أو لا يرى بأسًا من اجتماع الجنسين على كل حال ـ: لن يُدرك الحكمة من كون شهادة الرجل بشهادة امرأتين، ويَبعد عنه فهم الحِكمة من إتيان امرأة ثانية مع المرأة الأولى

لتشهد معها، ولا تظهر له الحكمة من كون الثانية تأتي لتقطع حديثَ الأولى غير الضروري مع الرجل في حال النسيان وتذاكُر التفاصيل؛ قال تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ **يعني**: تنسى ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فلماذا لا يُذكرها الرجل الذي شهد معها؟! التذكير حديث يطول، ومعه نقاش وتفصيل، وليس له حد منضبط، ويمكن تحصيله بوجود امرأة ثانية تشهد مع الأولى، لهذا جاء الله بها، والمرأة بعيدة عن بيئة الرجال وأحوال التجارة، وأصناف السلع، وأسعار السوق، فلا تَضبِط كضبطهم، والأصل فيها عند الرجال جهالة الحال والستر، والبيئة المختلطة أصلًا لن تُدرك الحكمة من كون شهادة الرجل بامرأتين، ولن تظهر لهم العلة، فيرون غرابة الحكمة، فلا حاجة إلى الاحتراز من الحديث الزائد بينهما؛ لأنهما في اختلاط مستديم، والشريعة يجب أن تُصحِّح غيرها ليتوافق معها، لا أن تلغي أحكامها باعتبار فساد الأصل.

وهذا نظير عدم قبول شهادة البدوي على صاحب القرية، كما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: **(لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ)**[1].

فالبدوي بعيد عن بيئة الحاضرة، وأسواقهم وسلعهم، فالحواضر تبيع متاعًا وأثاثًا وثمارًا وزروعًا لا يعرفها البادي، فلا يضبط وينسى مع الوقت، فتقع الخصومة بوقوع الغلط والنسيان، وتضيع الحقوق.

وهذا في حق رجل انفصلت بيئته عن رجال آخرين، لا تصح شهادته عليهم، ولو شهد معه غيره مثله، كما قاله أحمد ومالك وجماعة، ولما كانت المرأة أقرب لبيئة الرجال من أهل بلدها، وتسمع وترى

(١) رواه أبو داود، رقم (٣٦٠٤).

أحوالهم ولو من بعيد، قُبلت شهادتها ولكن مع غيرها لحِكم وعلل وغايات واحترازات عظيمة.

وكذلك أيضًا دية المرأة وكونها نصف دية الرجل، ولا خلاف عند العلماء في ذلك، على خلافٍ عندهم في تساوي الديتين في الدية الأقل من النصف أو الثلث، حكى الاتفاقَ من العلماء كثيرٌ؛ كالإمام ابن عبد البرِّ، وابن المنْذِر وابن قُدامة.

ومَن فهِم أن الدية هي عِوَض عن النفس، فقد أخطأ خطأً كبيرًا، فالدية أصلًا لا تكون إلا في القتل الخطأ، وتكون في العمد إذا عفا أهل المقتول عن القاتل.

وأما الأصل في حال العمد فلو اجتمع عشرة رجال وباشروا قتل أنثى طفلة واحدة في مهدها قتلوا جميعًا في الإسلام، هذا حكم الله وحده الذي لا يجوز أن يُتعدى، وقد روى ابن أبي شيبة في «المصنَّف» عن قتادة عن سعيد بن المسيَّب، أن عمر قتل ثلاثة نفر من أهل صنعاء بامرأة[١].

وفي كتاب عمرو بن حزمٍ عن النَّبيِّ ﷺ: أن الرجلَ يُقتَل بالمرأة[٢].

وصحَّ أنَّه ﷺ قتل يهوديًّا قتَلَ جارية[٣].

ومن قَتَل خطأ، أو كان متعمدًا وأسقط الأولياء حَقَّهم في القِصاص، فالدية ليست جزاءً للمتعمد، بل تكفيرًا للمخطئ ليأخذ حِذْره من السهو ولو يسيرًا، وليست جَبرًا لخاطر المجني عليه لأنه ميت، فلن

---

(١) (٦/ ٣٦٤).

(٢) أخرجه ابن حبان، رقم (٦٥٥٩)؛ والحاكم (١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧).

(٣) رواه البخاري (٩/ ٥، ٦) (٦٨٧٧)؛ ومسلم (٥/ ١٠٣) (١٦٧٢) (١٥).

ينتفع بالمال، وإنما هي عوض يسير للورثة الذين لا يتأثرون باختلال نظام المال بفوت أُنثاهم؛ لأن المرأة لا تنفق في نظام الإسلام على زوج ولا على ولد.

ومن أسباب عدم فهم الحكمة من تشريع دية الخطأ في قتل المرأة، وأنها على النصف من دية الرجل، عدم فهم مجموع نظام الإسلام المتلازم، فالمرأة لا تواخي الرجل الأجنبي في الإسلام، ولا تختلط به خلطة يلزم منها الجلوس والعمل، ولهذا يَضعف احتمال اعتداء الرجل على المرأة، وتقصُّده لقتلها، لضعف الصلة بينهما، والدية تأديب للمعتدي، والظن بعدوانه عليها ضعيف، فضَعُف التأديب في حقه، فالرجل الذي لا يرى الرجل الآخر ولا يجالسه وإنما في الطرقات يراه ذهابًا وإيابًا، لا يكون بينهما عداوة توجب القتل، لضعف التواصل بينهما، وإنما يكون بينهما ـ إن وُجد ـ سباب وشتم وربما لطم وشجاج ونحو ذلك، وحالُ الناس شاهدة على أن جُل القتل يكون بين أناس تكثر مخالطتهم لبعضهم.

ولما كانت صلة المرأة بالرجل بعيدة لتحريم الاختلاط في الإسلام، ولا تستوجب تلك الصلة العارضة بينهما عداوة، إلا نادرًا جدًّا، وإن كانت هناك عداوة، فهي من جنس السباب والشتم والشجاج كما تقدم؛ ناسب أن تكون دية المرأة على التساوي من دية الرجل إلى الثلث، وهو الحد الذي يغلب حصوله بين الرجل والمرأة عند الخصومة، ويغلب تعمد الرجل له، لظروف الالتقاء، كما روي هذا عن النبي ﷺ، قال: (**عَقْلُ الـمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ ثُلُثَ دِيَتِهَا، وَذَلِكَ فِي المَنْقُولَةِ فَمَا زَادَ عَلَى المَنْقُولَةِ فَهُوَ نِصْفُ عَقْلِ الرَّجُلِ مَا كَانَ**)[١].

(١) «المصنف»، لعبد الرزاق (٩/ ٣٩٦).

وروي عن جماعة من الصحابة والفقهاء، فروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن شريح قال: كتب إليَّ عمر: أن جراحات الرجال والنساء سواء إلى الثلث من دية الرجال.

وقال به زيد بن ثابت وغيره من الصحابة.

وثبت عن ربيعة أنه سمع ابن المسيب يقول: يعاقل الرجل والمرأة فيما دون ثلث ديته.

وثبت عن عروة بن الزبير أنه كان يقول: دية المرأة مثل دية الرجل، حتى يبلغ الثلث، فإذا بلغ الثلث كان ديتها مثل نصف دية الرجل، تكون ديتها في الجائفة والمأمومة مثل نصف دية الرجل.

وهذا قول أجلة الفقه من علماء مكة والمدينة كعطاء والزهري.

وقال به كذلك عمر بن عبد العزيز وقتادة وغيرهما[(١)].

مع كون فطرة الرجل وغريزته لا تجعله يرى المرأة ندًّا له من دون الرجال، ولا يرى الرجال في الاعتداء على النساء شجاعةً، بخلاف اعتداء المرأة على الرجل، فلا يمكن أن يتحقق ذلك إلا مع تحقق القصد لديها وشدة العزم والحرص على أذيته.

وهذه التعليلات يُحتاج إلى فهمها في حق التعدي الخطأ، وإدراك الدوافع النفسية المركبة في فطرة الجنسين فيه، وأما التعدي العمد فهو القصاص النفس بالنفس، والسن بالسن، والعين بالعين، والأذن بالأذن، في الذكر والأنثى سواء بلا خلاف.

ومن يُريد أن ينزِّل حكم الدية منفصلًا عن بقية تشريعات الإسلام، وعلاقة الرجل بالمرأة، وحدودها، وحكم الخلوة والاختلاط، فلن

---

(١) رويت هذه الآثار في «المصنف»، لعبد الرزاق (٩/ ٣٩٣)، وما بعدها.

يستطيع فهمها وهو ينزلها على مجتمع تكون فيه المرأة مع الرجل في كل مكان وعلى كل حال.

كحال من يُخاطِب أحدًا يخالط النساء السافرات في العمل والدراسة المستديمة بغض البصر، فهو لن يزن الخطاب بميزان صحيح؛ لأنه لا يمكن أن يصح وزن كِفتي الميزان على أرض مائلة.

وبعض منتسبة الفقه المعاصرين ربما تجاوزوا النص والإجماع ليتعلقوا بأقوال شاذة مهجورة ممن لا يُعتد بفتواه، ليقولوا بتساوي دية المرأة ودية الرجل، معللين ذلك بإنصاف المرأة وموافقة الطرح العصري لها.

مع كون مسألة الديات للورثة مما لا تتفق مع الأصول الليبرالية أصلًا، فلا حق مالي بين الورثة في الحياة أصلًا، إلا في مسألة الأبناء القُصّر، حال قصرهم، لانفراد كل فرد عن غيره انفرادًا تامًّا، فلا حق في الميراث على تلك الأصول للأبوين والإخوة والأخوات فضلًا عن الزوجة وبقية ذوي الأرحام.

والأفكار لها مبانٍ؛ كالبيوت، لا بد من ترابطها وتلازمها، فإذا أردت أن تضع لبنة على رأس حائط فابن أصل الحائط ووسطه قبل أن تضعها، وإلا وضعتها في الهواء وسقطت، واستغرب من يراك صنيعك.

وحيطان الأفكار والعقائد تُرسم في العقول والقلوب لا يراها إلا أصحابها، ولها علامات ودلالات، فكثيرٌ ممن يعارضون الوسائل الموصلة إلى الزنا، ويرونه أمرًا لا يتعدى صاحبيه، وإن تصنعوا في الظاهر في بعض السياقات ونصوا على تحريمه، فليس هو على حجم التحريم الذي وضعه الله وقوّاه، وجعل حد غير المحصن الجلد والتغريب عامًا، والمحصن الرجم.

والاختلافات في الغايات ومقاديرها هو سبب جل الخلاف في الوسائل، وإذا هان الزنا في مجتمع، هانت وسائله.

فالحجاب والخلوة وغض البصر والاختلاط وسائل تختلف قوة وضعفًا وسرعة وصول إلى الزنا، وقد ضَبطَها الإسلام؛ كمسألة اقتناء السلاح الموصل إلى القتل عند الفتنة، لن يستسيغ أحد منع حمل السلاح وبيعه إذا كان القتل مباحًا عند قيام الحرب مع العدو، كذلك لن يستسيغ المحرمات الموصلة إلى الزنا إذا كان الزنا مباحًا في قلبه أو معصية هينة، أو يعيش في بيئة ترى الزنا والعلاقات الشاذة مباحة برضى أصحابها.

وكثيرٌ من الذين ينقلون تأصيلات الليبراليين الغربيين ينقلونها مفصولة عن سياقاتها، وغير مترابطة مع مجموع العقائد والسلوكيات الأخرى، فالزنا والعلاقات المحرمة خارج الزواج، مما يُصرح به بعض قدامى الليبراليين الغربيين، فمن باب أولى متأخروهم، فجون ستيورات الذي قعّد لليبرالية السياسية، يُصرّح بصلته الغرامية لسيدة متزوجة أكثر من واحد وعشرين عامًا، ثم تزوجها بعد وفاة زوجها.

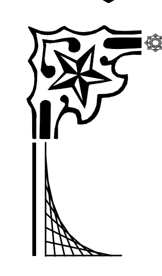
وهكذا من يستدل بأقوال الفلاسفة القدامى من الهند واليونان؛ كأفلاطون وسقراط وأرِسطو، ولا يعرف عن فكرهم إلا تلك الجمل الحكيمة المنقولة، ولا يعرف عن حياتهم ومجموع فكرهم وعقيدتهم شيئًا، حتى يفهم مجموع الفكر المتلازم، الذي يؤثر أقصى يمينه على أقصى يساره، وأصوله وفروعه على بعضها البعض، فأرسطو يرى أن الشذوذ (اللوطية) المنتشرة علانية في زمنه في بلاد اليونان كأثينا وأسبرطة وغيرها، هروبٌ من كثرة المواليد وازدحام البلدان بكثرة الإنجاب، وعلى هذا التعليل فالمسألة هينة في مقياس الفطرة، ويغفل أن للنساء أدبارًا كالرجال، فلماذا تُتْرك؟!

وسُقراط وتعلقه بالغلمان، وسؤاله عنهم، واستساغته عشقهم، كما ذكره خرميدس عنه في محاوراته[١]، وكذا أفلاطون عنه، وأفلاطون نفسه حينما يكره الجنسية المثلية (الشذوذ) ليس رجوعًا مجردًا لتحريم الفطرة أو لتحريم الخالق سبحانه لها، وإنما لأنه لا يحب الزواج بالنساء أصلًا، وما دونها من باب أولى، فينبغي أن لا ينفك ذلك عن التقعيدات الأخرى التي يُنظِّرون لها نحو الصلة الفطرية الغريزية المغروسة في الذكر والأنثى نحو بعضهم[٢].



(١) (١٥٤ج، المجلد ١/ ص٨).

(٢) «أفلاطون.. والمرأة» (ص١٠٧).



الأصل الرابع
حب الذات أكثر من الغير..
(الأنانية)

أصول الليبرالية يُكمل بعضها بعضًا، لأنها متلازمة تلازمًا لا ينفك، فإذا كان للإنسان حرية فردية خاصة لا يخرج عن تأليهها، فلازم ذلك أنه لا يعتد بحق غيره مما هو من مصلحته الخالصة، وإذا اقترن ذلك بانعدام الدين وضعفه، وعدم الإيمان بنازع الفطرة والضمير، يكون لديه انعدام الإحسان إلى الغير إلا لأجل المصالح الخاصة، كصلة الأرحام وبر الوالدين والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وكثيرٌ من الغربيين يفعل شيئًا من الإحسان لبقايا دينية وفطرية فيه، ولكنها ضعيفة جدًّا؛ لأنها لا يمكن أن تنشأ مع وجود مبدأ المساواة المطلق، وكمال حرية الأفراد، وهذا الأصل الذي تقرر في نفوسهم كان له أثر نافع في بعض وجوهه؛ وهو سهولة دخول كثير من النصارى الغربيين إلى الإسلام، دون التفات أحد إليهم، بخلاف النصارى الشرقيين والوثنيين، ولله حكمة في ذلك؛ وهو أن الإسلام لم ينتشر في الغرب إلا بعد إلغاء هيبة الدين المحرف من النفوس باسم الحرية المنفلتة، ومن نظر إلى السنن الكونية، يجد أن هذا الامتزاج لن يدوم دون نزاع وقتل؛ لأن الإسلام يريد الارتفاع وإقامة حكم الله في الأرض التي هو عليها، وهذا ما يُخالف نواميس الغرب ودساتيره، ولن تُغير إلا بإقرارهم بالإسلام دينًا صحيحًا يجب اتباعه، وهذا يلزم منه ترك النصرانية، فيعود بعضهم إلى

دينهم المحرف بعد ملل من الحرية المنفلتة، وذاك زمن عصيب، وربما عادوا إلى دينهم لأجل مناهضة الإسلام فقط؛ لأن الليبرالية تقبل بنمو الإسلام وغيره، والإسلام لا يقبل دينًا غيره.

وهذا الأصل من أعظم أسباب سقوط الفكر الليبرالي واضمحلاله، وذلك أنه ينشغل الفرد بنفسه ولا يعتني بغيره، وأما الإسلام فينشغل بإصلاح الفرد غيرَه كإصلاحه نفسه، وبهذا تموت الليبرالية ولا تقوم مع الزمن، وهذه سُنَّة كونية، يؤيدها الشرع.

ولأن الليبرالية لا تتحقق بصورتها التامة إلا بإلغاء أي مؤثر على الإنسان، فالإنسان يُحجِم عن التأثير على غيره، فلا محل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة، ولا يتصل بمؤثر إلا عقله، وإذا كان عقله يمنعه من التأثير على غيره فيرجع إلى نفسه وحقها بفعلِ وقولِ ما تشاء، وإشباعِ ما تُريد من الغرائز، فهذا إخلاء للعقول مما فيها من الدين أو العادات التي تُقاوم الدخيل، ليحل فيها الدين الحق، والإخلاء يأخذ جهدًا من الخصوم قبل أن يعرضوا عقائدهم وأفكارهم الجديدة، وهذا ما تُهيئه الليبرالية لغيرها، وتفعله بلا جهد ولا مجاهدة.

والنفس بطبعها تحب ذاتها أكثر من غيرها، ولكن الله دفعها إلى الاهتمام بغيرها، لتتحقق سنة الموازنة، وكما تقدم؛ فإن الغرائز لا تحتاج إلى انفلات لأنها منفلتة، ولا إلى إلغاء؛ لأن إلغاءها يخالف الطبع البشري ويعارض السُّنَّة الكونية، وهذا محال، بل تحتاج إلى ضبط وتنظيم.

وحب الذات أكثر من الغير أكد الشارع شطره وألغى شطره، أكد حب الذات والنفس لتعمل وتتكسب وتقوم وتنتج، وألغى حبها أكثر من الغير؛ ففي الصحيحين عن أنس ﵁ عن النبي ﷺ قال: **(لَا يُؤْمِنُ**

أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)[١]، ولا يمكن أن ينضبط تمام حب الأخ إلا بانضباط حب النفس، فيزداد معه وينقص معه، والهمم تختلف في ذلك اختلافًا كثيرًا.

والمراد بالمحبة هي التي يمْكن أن تتجزأ دون نقصان، وأصلها المحبة القلبية أن يُحب الإنسان أن يكون لأخيه كما لديه من خير؛ كالإيمان والمال والولد، ولكن ليس له أن يقسم ماله وولده وإيمانه على الناس بلا حاجة؛ لأن ذلك يلغي حب النفس ويَنقُصها، وهي التي أثبتها الله كاملة وأقرها، وإذا أمكن العطية بلا نقصان ولا حرج وجب، وهذا نادر في الماديات، وقد بين النبي ﷺ ذلك؛ فعن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: **(أَيُّكُمْ مَالُ وَارِثِهِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ؟)**. قالوا: يا رسول الله، ما منا أحد إلا ماله أحب إليه. قال: **(فَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ، وَمَالُ وَارِثِهِ مَا أَخَّرَ)**[٢].

فإذا استقر في قلب المؤمن أن يحب للناس ما يُحبه لنفسه، كان ذلك أصلًا في تقوية الفطرة وترسيخها، حيث الفرح للغير عند نزول الخير، والحزن عند نزول المصيبة، والشعور بحق المخطئ في النصح والدلالة إلى طريق الحق، ونهيه عن الخطأ وتبيينه له، وعدم الكراهية لارتفاع الأخ على أخيه، بل تمني المماثلة في الخير، وقطع باب التقاتل والتناحر لأجل المادة وتحقيقها، وهذا ما لا تؤمن به العقلية الليبرالية، فترى الحق في المال والخير، ومن يُنفق فلبقايا فطرية صحيحة فيه لم تتغير، أو لنزعات دينية باقية، أو لمصلحة يراها تنعكس عليه في دنياه من دفع شر أو جلب خير.

---

(١) رواه البخاري، رقم (١٣)؛ ومسلم، رقم (٤٥).

(٢) رواه البخاري، رقم (٦٤٤٢).

والليبرالية تأخذ بالرجوع إلى تتميم الغريزة، وهو إيثار الذات على الغير في حب الخير الوارد ودفع الشر العارض، مع حب كمال التصرف، فتختل الحقوق الأخرى وتضطرب الفطرة، فلا يُوجد إدراك تام لحقيقة مراتب الناس، فأحدهم ينظر إليهم باعتبار نفسه وحقه، أكثر من نظره إليهم باعتبار أنفسهم وحقهم عليه، فاضطربت صلة الأرحام وبر الوالدين وحقوق الجار وإكرام الضيف وحق الفقير والمسكين، تسوقهم في ذلك العاطفة فقط، ولذا يحدث كثيرًا؛ ألا يرى الولد أباه سنين عديدة في مجتمعهم، وكذا الأخ مع أخيه، فضلًا عن الأعمام والأخوال، بل البنت إذا خرجت من سن الطفولة يُفضل إخراجها لتهتم بنفسها على أي وجه أرادت، وهذا مقتضى حب النفس، وهذه الطبيعة تتوافق مع طبيعة الحيوان البهيم.

وإذا انفصل الإنسان عن قراباته ونسبه، ضعُف في قلبه وازع الطبع، فلبس وأكل وفعل ما شاء؛ لأن الناس لا يعنيهم فعل الأبعدين كما يعنيهم فعل الأقربين، وإذا كان الأخ في حُكم الأبعدين في القلب كان حُكمه حكم الأبعدين في الاهتمام عند القول والفعل.

وظهر تبعًا لذلك حق الإنسان في ماله ولا حق لأحد غيره، حتى الدولة إلا ما يُخوِّله لكسب حق آخر، كحق الانتخاب واختيار من يُنيبه ليُمثله في الدولة، فيدفع الضرائب لأجل ذلك، ونشأت الرأسمالية والطبقية، والملكية الخاصة المطلقة، وللإنسان أن يفعل ما يشاء لأجل الوصول إلى المال.

وإذا نما فيه ذلك، فلن يؤمن بحق الله في تصرفه وماله كالزكاة والصدقة والإحسان، ومنع السرف والتبذير، والإنفاق المحرم، ولا أثر

حينئذٍ لمعاني التحريم في البيوع التي بينها الله في الإسلام والتي تضبط صالح الفرد وغيره؛ كتحريم النجش وهو أن يُزايد الإنسان في سعر سلعة لا يُريدها، أو بيع الغرر، وأمثاله.

والله الهادي إلى الحق، والمثبت عليه





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

"

وكثيراً ما ينغمس العقل في فلسفات فيُوغل في زوايا حقها التبسط، فيجد لديه من المدارك وحُسن الحجج والبداهة في استحضار البيِّنة، والاسترسال فيها ما لا يجده عند غيره، فحجبه ذلك الخلط العقلي عن النتائج، ونسي أن الذي يعيش في الظلام يرى ما لا يراه الداخل من النور إلى الظلمة، والحق أن تبصر طريقك إلى النور، لا أن تحجبك رؤيتك في الظلام عن كونك في ظلام!

وإن كنت ترى ما لا يراه غيرك، فهذا حقّ قادك إلى باطل

"

"

والأفكار لا يتضح صحيحها من فاسدها، وقويُّها من ضعيفها إلا بضربها ببعضها، فبالاقتران تتمايز المعاني والأجسام، ومن عجيب السُّنن الكونية أن الشيء إذا ضُرب بشيء مماثل له على السوء انكسر الاثنان، كالزجاجتين والصخرتين، وإن اختلفا قوةً أو هيئة انكسر الأضعف، وظهر الأقوى، وهكذا العقائد والأفكار.

وعلى هذا فالفكر الليبرالي ضد التقعيد والتأصيل، ومن ثمار ذلك أنه لا يُوجد لديهم مقدّس أو معظم من كتاب أو منظّر لا يُخرج عن قوله، وإنما هو عقل الفرد عليه تدور الأفعال والأقوال، وهذا سبب عدم فهم كثير من الناس لليبرالية والخطأ في تفسيرها، أو الانسياق خلف صورةٍ واحدةٍ وتركِ للباقي

وهذا الاضطراب أصبح عائقاً عن معرفة مقادير الصواب والخطأ عند معتنقي الليبرالية.

"

مطابع الحميضي ت. 2130130 الرياض